



مركز الأوقاف والشؤون الإسلامية  
إدارة الإفتاء والبحوث  
قسم البحوث

ردود  
ومناقشات  
على ماورد في كتيبات

(( الشرك ووسائله ))  
عند فقهاء المذاهب الأربعة ((



إعداد  
قسم البحوث

دائرة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدبي

إدارة الإفتاء والبحوث

قسم البحوث

ردود ومناقشات

على ما ورد في كتيبات

«الشرك ووسائله عند

فقهاء المذاهب الأربعة»

إعداد

قسم البحوث



## المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين  
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد :

فقد اطلعنا على كتيبات صغيرة أربعة بعنوان :

- بيان الشرك ووسائله عند أئمة الحنفية .
- بيان الشرك ووسائله عند علماء المالكية .
- بيان الشرك ووسائله عند علماء الشافعية .
- بيان الشرك ووسائله عند علماء الحنابلة .

وكلها من تأليف الدكتور محمد بن عبد الرحمن

الخميس .

والذي يسمع العنوان بادئ ذي بدء يذهله الأمر بأن هؤلاء

العلماء عندهم وسائل للشرك ، وذلك لما فيه من إيهام وإيهام .

وبعد قراءة هذه الكتيبات وفحصها وتمحيصها تبين لنا ما

يأتي :

أولاً: أن كاتب هذا الكلام إما أنه لم يفهم كلام هؤلاء العلماء، أو أنه فهمه، ولكن أراد أن يقيم أدلة على مراده من كلامهم، ولو كان كلامهم لا يدل على ذلك، حيث إنه يستشهد بكلامهم مبتوراً.

ثانياً: يبدو أن الكاتب مولع بإضفاء صفة الشرك على أي عمل لا يعجبه أولاً يوافق، وكأن أي أمر نُهي عنه، كان ذلك النهي لأجل الشرك.

ثالثاً: إن هؤلاء العلماء الأعلام صرحوا في كثير من كلامهم بعلّة النهي، ولم يكن منها (مخافة الشرك) كما يرى صاحب هذه الكتيبات.

وانطلاقاً من تبين الحق للناس بالحجة والدليل، وذوداً عن هؤلاء الأئمة الأعلام، واعترافاً بحقهم، وفهم كلامهم على ما أرادوه، لا كما أراد صاحب هذه الكتيبات، قام نخبة من الباحثين بكتابة هذه المناقشات العلمية لمضامينها وسيجد القارئ الكريم المنصف موقف هؤلاء العلماء صريحاً من خلال



نصوصهم ومدى افتراء صاحب هذا الكتيبات عليهم ، وكيف  
حاول أن يلوي أعناق نصوصهم حتى يثبت ما يريد .

سائلين الله عز وجل أن يرزقنا الإخلاص في القول  
والعمل ، وأن يجنبنا الزلل ، وأن يجعلنا من أهل الأدب مع  
علماء الأمة وأئمتها .

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه  
أجمعين .

## مناقشة كتاب بيان الشرك ووسائله عند أئمة الحنفية

### تمهيد

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على نبيه الذي  
اصطفى .

وبعد :

فالاختلاف بين الناس سنة كونية من سنن الله في خلقه ،  
ولذلك خلقهم .

يقول الحق جل وعلا : ﴿ولو شاء ربك لجعل الناس أمة  
واحدة ولا يزالون مختلفين ، إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم  
وتمت كلمة ربك لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين﴾<sup>(١)</sup> .

ولكن رحمة من الله بهذه الأمة - التي ربط الله بين أفرادها  
برباط الإيمان ونور الهداية - جعل اختلافهم رحمة ، فكان من تمام  
مَنِّه وعظيم فضله تعالى على أهل ملة الإسلام أنه لم يخرجهم

---

(١) الآيتان ١١٨ ، ١١٩ من سورة هود .



باختلافهم من دائرة الإسلام ، ولم يسلب عنهم اسم الإيمان ،  
حتى عندما يصل الخلاف بينهم إلى حد المواجهة والقتال ،  
حيث يقول فيهم تعالى : ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلا  
فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي  
تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل  
وأقسطوا إن الله يحب المقسطين﴾<sup>(١)</sup> .

وعلى هذا النهج سار سلف هذه الأمة وقد جرى بينهم ما  
جرى من اختلاف واقتتال فلم يكفر بعضهم بعضاً ، وما حكم من  
كان على الحق ، على مُخَالَفِهِ بالخروج عن دائرة الإيمان ، ولم  
يشذَّ عن ذلك إلا أهل الأهواء ، من المبتدعة ، المفارقين لسواد  
الأمة من أهل السنة . يُجَسِّدُ هذه الحقيقة قول الإمام علي رضي  
الله عنه حين سئل عن الذين خرجوا عليه : أكفارٌ هم؟ ! .

قال : لا إنهم من الكفر فروا .

ف قيل : أمنافقون هم؟ فقال : « لا ، إن المنافقين لا يذكرون  
الله إلا قليلاً ، وهؤلاء يذكرون الله كثيراً .

---

(١) سورة الحجرات الآية ٩ .



فَقِيلَ : أَي شَيْءٍ هُمْ ؟ قَالَ : ( قَوْمٌ أَصَابَتْهُمْ الْفِتْنَةُ فَعَمُّوا  
وَصُمُّوا )<sup>(١)</sup> .

فهل يحق لمسلم ، بعد كل هذا ، أن يرمي أخاه المسلم  
بالكفر ، وَيَصِمَّه بالشرك ؛ لمجرد أنه لا يرى رأيه ، ولا يذهب  
مذهبه ، في قضايا خلافية - جرى الكثير منها بين أصحاب رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قبل غيرهم - أو لأنه أسرف في المعصية  
أو قصر في طاعة ربه ؟ ثم لمصلحة من نكفر المسلمين ؟ والذين  
لو كانوا كذلك ، لَمَا رَضَوْا بحكم التكفير ، وَلَدَفَعُوا عن أنفسهم  
التهمة .

هذه التساؤلات أثارها في نفسي ما خطَّه قلم الدكتور  
محمد عبد الرحمن الخميس في رسائل عنون لها بـ ( بيان الشرك  
ووسائله ) ثم أضاف ذلك إلى أئمة المذاهب المتبعة يقول في ختام  
إحدى رسائله : « فهذا جهد المقل فلا بد من خلل وهفوة فإن  
التقصير والعيب من صفات المخلوقين فرجائي من القارئ الكريم  
التماس العذر لكل نقص وهفوة »<sup>(٢)</sup> انتهى .

---

(١) مجموع فتاوي ابن تيمية ٢٧٩ / ٣ .

(٢) بيان الشرك ووسائله عند أئمة الحنفية ص ٧٠ .



لو كان ما خطه يراع المصنف هفوة أو حتى هفوات  
لا تمسنا له العذر. ولكن كاتبنا غلا فأوغل، فأحببت أن أورد  
شيئاً من التقارير على ما التزمه من آراء ومعتقدات صوّرت له  
أن لا أحد بمنجاة من الشرك إلا من كان على مُعْتَقَدِه! أبدأ فيها  
بعد هذا التمهيد بمقدمتين:

المقدمة الأولى: نخص بها موضوع الكتيب مدار الحديث.

والمقدمة الثانية: نلقي بها الضوء على منهج الكاتب  
والكيفية التي عالج بها الموضوع بصفة عامة.

فإذا خلصنا من ذلك عقدنا فصلاً لنرى من خلاله مدى  
مصادقية ما ورد في البحث من حقائق، ونتائج خلص إليها  
المؤلف.

ومن ثم نتبع ذلك بفصل لمناقشة ما ورد في البحث من  
مسائل وقضايا جعل منها المؤلف محوراً لدراسته.

ثم نقيم أخيراً الحصيلة التي خرجنا بها في خاتمة موجزة  
نختم بها هذا الرد.



## المقدمة الأولى

### موضوع الكتاب

الموضوع الذي تناوله المصنف بالبحث في رسالته لا يخرج في مجمله عن الشرك ووسائله والتحذير منه ، وباب ذلك هو علم التوحيد وبيان ما ينافيه من اعتقادات أو ممارسات . وعلم العقيدة وبيانها : أمرٌ قد اعتنى به سلف هذه الأمة ، وأئمة هذا الشأن بالخصوص فتكلموا فيه ، وصنفوا ودونوا في أصوله ودقائقه بداية مع العصر الذي شهد تدوين العلوم الإسلامية حيث لم يتركوا المتعقّب فضلة . غرضهم من ذلك بيان العقيدة الحقّة وحمايتها من انتحال المبطلين وتحريف الغالين من غير أن يفصلوها ليلبسوها لزيد أو عمرو من الناس .

فتقديم النصيحة للمسلمين وبيان العقائد الصحيحة لهم ، هو دأب العلماء العاملين لم يُقَصِّر فيه منهم سابق ولا لاحق من فقهاء ومحدثين وأصوليين وصوفية ، بل إن رأس مال الصوفي بالذات هو تجريد التوحيد ، فمن فرط في ذلك منهم فقد خان الله ورسوله وسلك غير سبيل المؤمنين ، ولكن بالرجوع إلى موضوع كتيبنا نجد أنّه لا يهدي إلى شيء من ذلك ، بل إن هو إلا



مجموعة اتهامات ، موجهة إلى كل من يخالف المصنف في معتقده وآرائه ، ولا يذهب في ذلك مذهبه .

فالموضوع بهذه الرؤية ؛ قد طُرِح كثيرا حتى ملَّه الناس ، غير أن الجديد في طرح الدكتور الخميس هو محاولة إضافة ما أتى به - من تكفير لغالبية أهل القبلة - لأئمة المذاهب الأربعة ، علَّه يُضَفِّي بذلك زَخَمًا على موضوعه يجدُّ به القبول عند العوام ودهماء الناس ، فراح يُذَيِّلُ عنوان كتيباته والذي هو - بيان الشرك ووسائله - تارة بقوله عند الحنفية وتارة عند أئمة المالكية . . .

ومما يثير العجب أن يستشهد الكاتب بآراء من يعتبرون آراءهم سبباً في تفرُّق الأمة ، وإبعادها عن الكتاب والسنة ، بما أصَّلَوْه ، في نفوس العامة ، من التقليد لمذاهب ، اجتهدوا هم - أهل اللامذهبية - قبل غيرهم في محاربتها ، ومحاولة طمسها ، والتشويش على متبعيها ، ولم يدخروا في ذلك جهداً حتى أعتبهم الحيلة والله المستعان .



## المقدمة الثانية

### منهجية المؤلف

في هذه المقدمة - على منهجية المؤلف - سأحاول الاقتصار على أكثر الملاحظات أهمية ؛ ضِمْنَ مَسَائِلَ :

المسألة الأولى : جعل الكاتب رسالته من أربعة مباحث وهي في حقيقتها لا تتعدى المبحث الواحد . فالمبحث الثالث ذكر فيه أربعة أسطر لا تصلح إلا أن تكون عنواناً للمبحث .

المبحث الثاني عنون له بـ (أنواع الشرك) عند علماء الحنفية ، ثم جعل هذه الأنواع قوائم من جمل قصيرة يُبدئ فيها ويُعيد .

ثم يطالعنا بها في المبحث الرابع بعنوان (نماذج من الشرك) ، فما الفرق بين (أنواع الشرك) و (نماذج الشرك) ؟ !

ومما لا يفوت على فطنة القارئ أن المؤلف لم يكلف نفسه أي عناء ، غير النقل ، حتى أنه لم يتفضل ببيان المسألة - التي يراها هو شركاً - إن كانت من المسائل المجمع عليها ؛ أو من الخلافات ، خاصة وأن من ينقل عنهم - المصنف - هم من متأخري الأحناف .



المسألة الثانية : يعنون لمواضيعه دائماً بـ (الشركيات) ؛  
ثم عندما يُورد الشواهد والأدلة ، تكن عارية عما عنون به .

مثال ذلك قوله في صفحة ٣١ : (المبحث الرابع - نماذج من  
الشرك التي حذر منها علماء الحنفية - ثم يسوق قول أحد علماء  
الأحناف مستدلاً به فيقول : وقال محمد علاء الدين الحصكفي  
فيمن نذر لغير الله : «واعلم أن الذي يقع للأموات من أكثر العوام  
وما يؤخذ من الدراهم للشمع والزيت ونحوهما إلى ضرائح  
الأولياء الكرام تقرباً إليهم هو بالإجماع باطل وحرام»<sup>(١)</sup> انتهى).

فهل هناك علاقة بين قول الحصكفي : "باطل وحرام"  
وبين قول الكاتب : «شرك ووسيلة للشرك» . ثم تابع ما نقله بعد  
ذلك عن ابن عابدين والألوسي في مَوْضَعَيْنِ من كتابه ومحمد  
بن يحيى الكاندهلوي فهل تجدهم سموا من يمارسون تلك  
الأعمال التي ذكرها - مشركين؟

المسألة الثالثة : عدم الاستدلال بقول من ينسب إليهم  
القول ؛ كما جاء ذلك في المبحث الثالث - وسائل الشرك التي

---

(١) بيان الشرك ووسائله عند الحنفية ص ٣١ .



حذر منها علماء الحنفية لحماية جناب التوحيد - حيث يقول : «لقد صرح علماء الحنفية بالنهي عما هو من وسائل الشرك كتجصيص القبور والبناء عليها وتعليقها والكتابة عليها واتخاذها مساجد وإسراجها واستقبالها للصلاة والدعاء واتخاذها أعياداً وشد الرحال إليها»<sup>(١)</sup>.

هذا البحث مع كل أهميته لا يستغرق من الكاتب إلا أربعة أسطر لم يورد فيها قولاً لقائل أصلاً. فأين هذه التصريحات التي تتحدث فيها؟ فلو تفضلت ونقلت لنا من أمهات كتبهم شيئاً في هذا الباب، لنقف على وضعهم وتصريحهم بأن ذلك (شرك) فإن ذلك أنفع وأجدى؛ اللهم إلا أن يكون الحظ لم يُسَعِفْكَ بذلك. فغاية الأمر أن المصنّف إما أن يذكر قولاً من غير أن يُسَنِّدَهُ إلى قائله، أو يُسَنِّدَ قولاً إلى من لم يقله. ففي نهاية المطاف لا يبقى لكل ما سرده قائل غيره هو؛ وهذا ما يؤكد لك أن المذاهب بريئة عن كل ما نسب إليها.

المسألة الرابعة: لا يطرح المؤلف سؤالاً إلا ويُهْمَلُ الإجابة

---

(١) بيان الشرك ووسائله عند أئمة الحنفية ص ٢٧.



عليه !! كأنما يريد بذلك أن يُسَلِّمَ القارئ بما ورد في السؤال في حين يُلْهِيه بكلام لا يمتُّ إلى السؤال بصلة والمثال على ذلك ما ورد في صفحة ٥٧ حيث يقول : (فإن قال قائل : كيف يقر إنسان بالخالق - سبحانه وتعالى - وبالقيامة وبالبعث وبشرائع الإسلام ، ثم تطلقون عليه الكفر أو الشرك لكونه معتقداً في مخلوق فيما لا يقدر عليه إلا الله أو هاتفاً باسمه داعياً له ؟ هذا مع أنهم لا يرضون بتسميتهم مشركين ، بل ينفرون من ذلك أشد النفور .

فالجواب أن يقال : إن المسلم قد يطرأ عليه من الاعتقادات الفاسدة كاعتقاد التأثير في كوكب أو اعتقاد النفع والضرر لمخلوق وغير ذلك ، أو قد يطرأ عليه أعمال كالسجود لغير الله وغير ذلك فهذه الأمور وما يشاكلها ترفع عنه اسم الإسلام ، وتخلع عليه اسم الكفر والشرك ويصير بذلك مشركاً مرتدداً ، وإلا فكيف كفر الصحابة منكري الزكاة وقاتلوهم وأجمعوا على ردتهم ؟ وما معنى كتاب الردة ؟ وما معنى قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى خصال ثلاث . . . والتارك لدينه » انتهى .

حقاً إن أمرك لعجيب تسأل عمن يعتقد في مخلوق القُدرة



على ما لا يقدر عليه إلا الله وذلك مثل أن يكون لك بيت  
بفلسطين فتطلب من مخلوق أن يحضره إليك بالهند في لمح  
البصر، كما طلب سيدنا سليمان عليه السلام ممن كان بمجلسه أن  
يحضر له عرش بلقيس من اليمن إلى فلسطين فتناقش في ذلك  
عفريت من الجن وإنسي<sup>١</sup> عنده علم الكتاب فأحضره الذي عنده  
علم الكتاب من قبل أن يرتد إلى سيدنا سليمان عليه السلام  
طرفه، نسألك عن مثل هذا الصنيع، هل يكون سبباً للكفر؟ أو  
إذا هتف إنسان باسم مخلوق مستغيثاً به داعياً له، كما فعلت أم  
إسماعيل عليه السلام عندما سمعت صوتاً ولم تر أحداً فهتفت  
به: (أغث إن كان عندك خير، أوقد أسمع إن كان عندك  
غوث)<sup>(١)</sup>. هل يكون ذلك سبباً لإطلاق اسم الشرك على من  
يفعل ذلك؟ فترك موطن السؤال لتكلم عمن يعتقد التأثير في  
كوكب، أو من يعتقد النفع والضرر لمخلوق أو السجود لغير الله؛  
ثم تُتبع ذلك بطرح أسئلة عن منكري الزكاة، وما معنى كتاب  
الردة. فهل ورد شيء من هذه الأمور في السؤال الذي طرحته  
أنت بنفسك؟.

---

(١) فتح الباري ٨ / ١٨٠ كتاب أحاديث الأنبياء.



ومثال لسؤال آخر يورده الكاتب كما يلي : (قال ابن عثيمين : «فإن قال قائل : هل تُكفِّرون أهل التأويل أو تُفسِّقونهم؟ . قلنا الحكم بالتكفير والتفسيق ليس إلينا بل هو إلى الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم فهو من الأحكام الشرعية التي مردّها إلى الكتاب والسنة ، فيجب الثبوت فيه غاية الثبوت فلا يُكفَّر ولا يُفسَّق إلا من دلّ الكتاب والسنة على كفره أو فسقه» .

فتابع أخي القارئ الكريم هذه الإجابة حتى نهايتها هل تجد فيها غير الخوض في ذكر معايير التكفير؟

فنحن لا نزال ننتظر الإجابة على السؤال الذي طرحتموه : (هل تُكفِّرون أهل التأويل أو تُفسِّقونهم؟ وهل معاييركم هذه تُكفِّرهم أو تُفسِّقهم أم لا)؟ .

المسألة الخامسة : عدم التحلي بالأمانة العلمية في النقل ، ولا أقول عدم الدقة في النقل ؛ فالإنسان عندما ينقل عن مصدر ما ثم يحيلك عليه ؛ فتجد أن النص المحال عليه على نقيض ما نقل لك ، لا يبقى لك خيار إلا أن تقول بالقول الأول ، وهو عدم الأمانة في النقل .



ومن ذلك على سبيل المثال قوله : (فيما ورد فيه النهي أنه من الشراكيات أو من وسائله عن المالكية : «وجاء عن الإمام مالك وبعض أتباعه النهي عن ما هو من وسائل الشرك كتجصيص القبور والبناء عليها . . . إلى قوله : وشد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة»<sup>(١)</sup> .

ثم يحيلك بعد ذلك إلى مصادره والتي قد تشمل غير كتب المالكية ! ومن هذا الصنيع إحالته على عدة مراجع من بينها شرح الزرقاني على الموطأ ١ / ٢٢٤ ، ٢٢٥ . وبالرجوع إلى المصدر المذكور نجد فيه ما يلي : «من المندوب زيارة حي وكذا ميت وإن أعمل فيه المطي . وحديث لا تعمل المطي مخصوص بالصلاة ، قاله ابن عبد البر ولا عبرة بتوقف بعض الناس في زيارة القبور وآثار الصالحين لأنه من العبادات قاله حلولو في مختصر البرزلي . وكذا خبر «لا تُشدُّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد» ، لا دليل فيه لمنع الزيارة ، إذ المستثنى منه المحذوف تقديرة (لمسجد من المساجد) إلا . . . إلخ ،

---

(١) بيان الشرك ووسائله عند أئمة المالكية ص ٢٩ ، ٣٠ .



بدليل أن المستثنى المساجد والأصل فيه الاتصال»<sup>(١)</sup>. اهـ.

فهل شد الرحال الذي ذكره الزرقاني عن المالكية من  
الشركيات أم من المندوبات؟ .

المسألة السادسة : ومن أفضع عيوب منهجية المؤلف  
وأشنعها هو الاستشهاد على ما يراه حقاً بما يراه باطلاً . فالمصنف  
ما صنف ما صنفه إلا ليدفع عن جناب التوحيد الكفریات  
كالتأويل في صفات الحق والتوسل بالمخلوقين والاستغاثة  
والدعاء وشد الرحال إلى زيارة الحبيب المصطفى صلى الله عليه  
وسلم وزيارة قبور الصالحين واستقبال القبور عند الدعاء .

فكل هذه الطامات - كما يعتبرها المؤلف - وهي عنده من  
الشركيات ما هي إلا من صنيع مَنْ استشهد بأقوالهم وسود بها  
صفحات رسائله من الماتريدية والأشعرية وأئمة الصوفية ممن  
ترجم لهم في حواشيه بذكر طرقهم من نقشبندية وجشتية .

---

(١) الغريب أن المؤلف ذكر في الحاشية ٣ ص ٢٩ رواية عند الإمام أحمد يثبت  
فيها المستثنى منه وبالرغم من ذلك يورده دليلاً على منع شد الرحال لغير  
المساجد الثلاثة كمن يسعى بنفسه لحتفه!



ومدارية والماتريدية القائلين بالتأويل ، فيا سبحان الله - الصوفية الذين لم يترك لهم هؤلاء الناس حرمة إلا وداسوا عليها وسطرت أقلامهم في ذمهم وأكل لحومهم ما يندى له الجبين - يستشهد بأقوالهم على استقامة طريقهم ، ومتانة توحيدهم ، فكيف يكون المكفرُّ مكفرًّا .

المسألة السابعة : يقول المؤلف في مقدمة كتابه « وخلافاً لما ظنه البعض من أن الحنابلة وحدهم هم الذين تصدوا لمحاربة البدع الشركية القبورية وغيرها ، لكل هؤلاء أقدم طرفاً من جهود الحنفية . . . إلخ كلامه » فهو هنا يحاول أن يوهم القارئ بأن الحنابلة يعتبرون ما ذكره المؤلف من تجصيص القبور والبناء عليها . . إلخ من الشراكيات . وفي الحقيقة لا الحنابلة ولا غيرهم من أهل المذاهب يكفر مسلماً بذلك . وإليك أخي القارئ الكريم ما أثبتته ابن قدامة في مسألة القبور في كتابه المغنى [الذي يغني عن قول غيره] قال : ( فصل : ويكره البناء على القبر ، وتجصيصه والكتابة عليه ، لما روى مسلم في صحيحه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يُجَصَّصَ القبر ، وأن يُبْنَى عليه ، وأن



يقعد عليه . زاد الترمذي (وأن يكتب عليه) . وقال : هذا حديث حسن صحيح . ولأن ذلك من زينة الدنيا ، فلا حاجة بالميت إليه . وفي هذا الحديث دليل على الرخصة في طين القبر لتخصيصه التخصيص بالنهي ، ونَهَى عمر بن عبد العزيز أن يبنى على القبر بأجر وأوصى بذلك . وأوصى الأسود بن يزيد أن : (لا تجعلوا على قبري أجراً) ، وقال إبراهيم : (كانوا يكرهون الأجر في قبورهم) وكره أحمد أن يضرب على القبر فسطاط ، وأوصى أبو هريرة حين حضرته الموت أن (لا يضربوا عليّ فسطاطاً) .

ويقول ابن قدامة الحنبلي في صفحة ٤٤ من نفس الكتاب فصل : ولا يجوز اتخاذ السرج على القبور ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : «لعن الله زوارات القبور ، والمتخذات عليها المساجد والسرج» رواه أبو داود والنسائي ، ولفظه : (لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) . ولو أبيح لم يلعن النبي صلى الله عليه وسلم من فعله ، ولأن فيه تضييعاً للمال في غير فائدة ، وإفراطاً في تعظيم القبور أشبه بتعظيم الأصنام ولا يجوز اتخاذ المساجد على القبور لهذا الخبر ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم



قال : لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» يحذر مثل ما صنعوا متفق عليه<sup>(١)</sup>. اهـ.

فهل ترى في كل ما عَبَّرَ به إشارة إلى الشرك أو وسائله أم أن غاية ما هناك أنهم عبروا بقولهم : (يكره) تارة، وبقولهم : (لايجوز) تارة أخرى . ثم انظر كيف ساوى الرسول صلى الله عليه وسلم - بالنهي - بين (البناء على القبر) و(القعود عليه) فهل القعود على القبر من تعظيم القبر؟! .

---

(١) المغنى ٣/ ٤٤٠ - ٤٤١ .



## الباب الأول

### مصادقية ما ورد في الشريكات

المبحث الأول : الغرض من الموضوع .

إن وراء كل عمل باعثا يبعث عليه وغاية يسعى إليها ،  
ومهما حاول صاحبه التعقيم على حقيقة نواياه ، وغاية مقصده  
أفصحت عنه تصرفاته وأبان عنه بيانه .

فما بثه كاتبنا بين صفحات كُتبه لا يخرج - في مجمله - عن  
كونه محاولة لإحياء نعمة التكفير بعد أن خفت جذوة مدتها وخبا  
وهج لهيبها ، وهجمة التكفير هذه وبكل أسف ليست لحماية  
جناب التوحيد كما يقول المؤلف بل إنما تصب في خانة إضعاف  
الأمّة ، وتفريق كلمتها ، بإذكاء روح التطرف ، لما تُرسّخه في  
الأذهان من سوء الاعتقاد بعامّة المسلمين حتى يرجعوا كفاراً  
يضرب بعضهم رقاب بعض<sup>(١)</sup> وأنا أقول هذا لا أُلقي بالقول  
جزافاً ولكن هذا ما تنمّ عنه كلمات المؤلف والتي تكشف عن

---

(١) هنا لا أذكر بما يجري في الجزائر ومصر ودول إسلامية أخرى ولكن بما يجري  
في السودان من تكرار قتل المصلين في المساجد «والليب بالإنارة يفهم» .



مدى ولعه بالتكفير وتشوُّفه إليه يقول الكاتب في الصفحة ٥٩ :  
«ولا ينبغي أن تكون تهمة التكفير سيفاً مسلطاً على رقاب أهل  
الحق يمنعهم من إطلاق اسم الكفر على من يستحقه»<sup>(١)</sup>.

إن الإنسان عندما تُكبت رغبته ويُحال بينه وبين هوايته  
- وإن كانت شراً - قسراً ، له أن يُسمي ذلك سيفاً مسلطاً أو ما شاء  
من التسميات . لكن أن يصل الأمر بالإنسان ألا يتسع صدره  
للرأي الآخر - والذي لا يلزمه بشيء - حتى يعتبره سيفاً  
مسلطاً لأكبر دليل على صدق ما نقول ، لأن ذلك من قبيل  
التوهّم ، والتوهّم ما هو إلا نتاج لشدة تعلق الإنسان وشغفه  
بما يحب ويهوى ، وهنا أحب أن أذكر الكاتب والقارئ الكريم  
بالدور الذي قام به الخوارج - وهم يجزمون بأنهم أهل الحق  
والمدافعون عن جناب التوحيد - ماهي الخدمة التي قدّموها للأمة  
والعقيدة؟ وقد جاء زمانهم في قرون الخيرية ، هل كانوا من  
المجاهدين الذين فتحوا بلاد الأندلس وما وراء النهر؟ أم كانوا من  
العلماء الذين نشروا الدين في أدغال أفريقيا جنوب  
الصحراء؟ .

---

(١) بيان الشرك ووسائله عند أئمة الحنفية .



إن أعظم دور قام به الخوارج هو شلّ حركة الجهاد،  
وعرقلة نشر الدعوة والعقيدة الإسلامية لشغلهم الأمة بصراعات  
جدلية، تكفيرية، دموية فتّت في عضد الأمة وأضعفت من قواها  
كثيراً، كما قضت على الخلافة الراشدة يوم كفرت المبشّر بالجنة  
كرم الله وجهه ثم استحلت دمه وقتلته.

فإذا كان هذا هو مُمَثِّلُ الحق والذي لم يستح من تكفير  
الإمام علي رضي الله عنه - في زمن كانت الغلبة فيه لأهل الحق  
والفضيلة والخير فكيف نطمئن له في زمن لم يعد يأمن فيه المسلم  
على نفسه وهو جليس بيته؟ .

**المبحث الثاني: موقف العلماء من النصوص التي  
ظاهرها الكفر .**

يقول الكاتب في الصفحة ٥٩ : «ولا يظن ظان أننا بهذا  
نتعجل في تكفير الناس الموحدين وإطلاق اسم الشرك عليهم فإن  
ألفاظ الشرك والكفر ألفاظ وردت في الشرع، ولا تطلق إلا  
بضوابطها الشرعية وكما لا يجوز تكفير المسلم بغير الحق، كذلك  
لا يصح عدم تكفير المشرك فعلاً أو من ارتد عن الإسلام حقاً،



وقد وجد في السلف من كفر أناساً بأعيانهم لأنهم استحقوا اسم  
الشرك والكفر» .

وأنا أسألك : لقد أطلق جمع غفير من السلف - إن كنت  
تعني بهم كل أهل قرن الصحابة - اسم الشرك على الإمام علي  
رضي الله عنه فهل استحق اسم الكفر؟ وإن كنت تقصد بهم  
الصالحين فهم موجودون في كل زمان . وجملة التكفير إنما يراد  
بها هؤلاء والسيد البدوي وتلاميذه الذين ترميهم بأنهم يقولون :  
إن روح الإله حلت فيه هم من الأولياء الصالحين ، إذن هذا الحق  
الذي تدعيه لنفسك لم تنكره على غيرك . فأنت أيضاً منازع من  
علماء هذه الأمة فيما تدعيه . فهل يوافقك على تكفير من  
تعتبرهم قبوريين ابن قدامة الحنبلي ، أو النووي الشافعي ، أو  
الشيخ خليل المالكي ، أو المرغيناني الحنفي؟ بل ينازعكم في ذلك  
من ينشقون عن جماعتكم فيرمونكم بما ترمون به غيركم من  
الشرك ، أما ألفاظ الشرك والكفر - التي تقول عنها : إنها وردت  
في الشرع - فاعلم هداني الله وإياك «أن لأهل السنة [منها] موقفاً  
يشهد لهم بالصدق في القول ، والإخلاص في العمل ، وعدم  
الغلو والتطرف ، وذلك من خلال حكمهم على مرتكب الكبيرة



بعدم الخلود في النار، وعدم اعتبار الكفر الوارد في النصوص كلها كفراً اعتقادياً إلا إذا كان السياق خاصاً بمن خرج عن الملة، وكفر بالله تعالى<sup>(١)</sup> [فبالنسبة لهذه] النصوص التي تُسمَّى بعض الذنوب كفراً، أو التي يدل ظاهرها على خلود مرتكبيها في النار أو الحكم على فاعلها بالكفر فلهم فيها تأويلات وتفسيرات تتفق مع كليات التشريع الإسلامي<sup>(٢)</sup>.

فإذا لم يُحمَل معناها على الكفر المجازي الذي لا ينقل عن الملة تضاربت وعارض بعضها بعضاً.

فمن هذه النصوص قوله صلى الله عليه وسلم: «لا ترجعوا بعدى كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»<sup>(٣)</sup>.

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»<sup>(٤)</sup>.

ومنها ما رواه الأحنف بن قيس رضي الله عنه قال: ثم

---

(١) ظاهرة التكفير وموقف أهل السنة منها ص ١٩ .

(٢) المصدر السابق ص ١٧ .

(٣) البخاري ٦١٩/٢ رقم ١٦٥٢ ومسلم ٨١/١ رقم ٦٥ .

(٤) البخاري ٢٧/١ رقم ٤٨ ومسلم ٨١/١ رقم ٦٤ .



ذهبت لأنصر هذا الرجل فلقيني أبو بكرة فقال : أين تريد !  
قلت : انصر هذا الرجل قال : أرجع فإني سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول : إذا التقى المسلمان بسيفيهما  
فالقاتل والمقتول في النار فقلت : يا رسول الله هذا القاتل ، فما  
بال مقتول ؟ قال : إنه كان حريصاً على قتل صاحبه<sup>(١)</sup> .

ففي هذه النصوص التي يطلق الرسول صلى الله عليه  
وسلم فيها على الفعل اسم الكفر صراحة أو ضمناً يطلق على  
فاعلها اسم الإسلام . ويؤكد عدم كفر الفاعل تعليله صلى الله  
عليه وسلم لسبب دخول المقتول في النار بأنه (كان حريصاً على  
قتل صاحبه) . فعلل بالذنب لا بالكفر ، لأنه وكما يقال : ليس  
بعد الكفر ذنب .

وفي قول الحق جل وعلا : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ  
اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا ﴾<sup>(٢)</sup> أكبر برهان على صدق أهل السنة في  
دعواهم عدم اعتبار الكفر الوارد في النصوص كلها كفراً

---

(١) البخاري ٢٠ / ١ رقم ٣١ ومسلم ٤ / ٢٢١٣ رقم ٢٨٨٧ .

(٢) سورة الحجرات الآية ٩ .



اعتقادياً . فإذا كان سباب المسلم فسوق وقتاله كفر على الحقيقة فكيف حكم الله للطائفتين المتقاتلتين بـ(الإيمان) وطالبنا بالإصلاح بينهما؟ .

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم : «من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك»<sup>(١)</sup> من الغريب أن يُؤوَّل المؤلف قول الرسول صلى الله عليه وسلم بأنه كفر لا ينقل عن الملة<sup>(٢)</sup> ويريدنا أن نقول بتكفير مَنْ بَنَى على قبر أو أسرج له أو أَلْبَسَهُ كِسْوَةً أو أَرَصَدَ له بُخُوراً . ومنها قوله صلى الله عليه وسلم «إن بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة»<sup>(٣)</sup> . وقوله صلى الله عليه وسلم : «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر»<sup>(٤)</sup> . وفي تارك الصلاة نورد ما ذكره ابن قدامة الحنبلي في المغني في الرواية الثانية عن الإمام أحمد حَوْلَ تارك الصلاة كسلاً وتهاوناً لا جحوداً حيث يقول : «والرواية الثانية ، يقتل حداً ، مع الحكم

---

(١) الترمذي ٤ / ١١٠ رقم ١٥٣٥ والحاكم في المستدرک ٤ / ٣٣٠ رقم ٧٨١٤ والبيهقي في الكبرى ١٠ / ٢٩ .

(٢) بيان الشرك ووسائله عند أئمة الحنفية ص ٢٢ حاشية رقم ١ .

(٣) مسلم ١ / ٨٨ رقم ٨٢ .

(٤) الترمذي رقم ٢٦٢١ .



بإسلامه ، كالزاني المحصن ، وهذا اختيار أبي عبد الله بن بطة ،  
وأنكر قول من قال : إنه يكفر وذكر أن المذهب على هذا ، لم يجد  
في المذهب خلافاً فيه . وهذا قول أكثر الفقهاء ، وقول أبي حنيفة  
ومالك والشافعي . اهـ .

أما قوله تعالى : ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك  
هم الكافرون﴾<sup>(١)</sup> . يقول فيه القرطبي : (نزلت كلها في الكفار  
ثبت ذلك في صحيح مسلم من حديث البراء ، وقد تقدم  
- وعلى هذا المعظم<sup>(٢)</sup> - فأما المسلم فلا يكفر وإن ارتكب  
كبيرة . وقيل : فيه إضمار ؛ أي ومن لم يحكم بما أنزل الله  
رداً للقرآن وجحداً لقول الرسول عليه الصلاة والسلام فهو  
كافر قاله ابن عباس ومجاهد فالآية عامة على هذا ، قال ابن  
مسعود والحسن هي عامة في كل من لم يحكم بها أنزل الله  
من المسلمين واليهود والكفار أي معتقداً ذلك ومستحلاً له ؛  
فأما من فعل ذلك وهو معتقد أنه ركب محرماً فهو من

---

(١) سورة المائدة الآية ٤٤ .

(٢) أي الجمهور .



فسَّاق المسلمين ، وأمره إلى الله تعالى إن شاء عذبه وإن شاء  
غفر له<sup>(١)</sup>. اهـ.

هذا هو صنيع أهل العلم فيما جاء من عند الله ورسوله  
بصریح لفظ (الكفر) ، فلم يُخرجُوا عن دائرة الإيمان من لا بسَّ  
المعاصي وارتكب الكبائر ، ولذلك أجازوا الصلاة خلف كل برٍّ  
وفاجر ، وقد نقل ابن تيمية عن الإمام أحمد قوله : (من أعادها  
فهو مبتدع)<sup>(٢)</sup>.

وبعد أن رأينا صنيع أهل العلم وموقف أهل السنة مما جاء  
في كتاب رب العالمين وسنة نبيه الكريم من وصف للمسلم بالكفر  
لتلبسه بذنب معین فكيف نقر بتكفير المسلم بسبب ذنب لم يردِّ  
في مقتطفه الوصف بالكفر؟ ناهيك عن أن نكفرهم بأمر أجازاه  
جمهور أهل السنة وتظاهرت به النصوص مثل التوسل أو ما  
اعتبر قُرْبَةً عند جميع أهل الإسلام كزيارة قبر المصطفى صلى الله  
عليه وسلم.

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٦ / ١٩٠ .

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية ٣ / ٢٨٦ .



مبحث : في تفضيل الكاتب لمشركي العرب على  
كثير من أفراد الأمة الإسلامية :

يقول الكاتب في المبحث الرابع تحت عنوان - نماذج من  
الشرك التي حذر منها علماء الحنفية - : « مما قد يكون مدعاة  
للاستغراب بعد أن بينا أن المشركين من العرب لم يشركوا في  
أمر الربوبية بل في أمر الألوهية ، أقول : مما قد يستغرب القول  
بأن هناك الكثير من المظاهر لوجود الشرك في الربوبية بين  
أفراد الأمة الإسلامية اليوم ، غير أن هذا الاستغراب سوف  
يزول لاشك إن وقف القارئ على بعض هذه المظاهر التي  
سوف يأتي ذكرها في المبحث »<sup>(١)</sup> .

انعش ذاكرتك مرة أخرى أخي القارئ الكريم بقوله « إن  
المشركين العرب لم يشركوا في أمر الربوبية » ومن قوله :  
« هناك الكثير من المظاهر لوجود شرك الربوبية بين أفراد  
الأمة الإسلامية » حتى لا يقول قائل : إننا ندعي حين ننسب إلى  
هؤلاء الناس تكفير أمة محمد صلى الله عليه وسلم من غير بينة ،

---

(١) الكاتب كعادته يطرح الأسئلة ولا يجيب عليها ويعدُّ هنا بذكر بعض مظاهر  
شرك الربوبية في الأمة الإسلامية ولا نجد لذكر ذلك أثراً في كل كتبه !!! .



ويا ليت تكفيره لهم كان في ما ابتدعوه من توحيد العبودية ولكنه  
أزرى بهم أشد الزراية يوم فضل عليهم عبدة الأوثان! إنسان  
يقرّ بالخالق سبحانه وتعالى وبالقيامة وبالبعث وبشرائع الإسلام  
ولا يرضى بتسميته مشركا، بل وينفر من ذلك أشد النفور ولكنه  
(يعتقد في مخلوق فيما لا يقدر عليه إلا الله أو هاتفاً باسمه داعياً  
له) [هذه كلمات الكاتب] يقول الكاتب عن مثل هذا الإنسان  
الذي لم يترك ركناً من أركان الإيمان أو شيئاً من شرائع الإسلام  
إلا وأقرب به، ولكن لكونه يتوسل ويستغيث بالأنبياء والصالحين  
فهو مشرك في نظره، وليته اكتفى بذلك ولم يأت بأشنع  
القول وأفظعه عندما يُفضل عليهم فرعون وهامان وأبي بن  
خلف...!!!

وأقول له: هل لك سلف في هذا القول؟ لأن الذي ابتدع  
توحيد الربوبية<sup>(١)</sup> أراد منه أن يبين أن كل الخليقة من البشر  
يُوحِّدُون توحيد الربوبية ليبين أن (القبوريين) كما تسمونهم لا

---

(١) أي تقسم التوحيد إلى: توحيد ربوبية وتوحيد ألوهية وتوحيد أسماء  
وصفات، ويراجع لمعرفة بطلان هذا التقسيم وأنه محدث في القرن الثامن ما  
يلي:

= - فرقان القرآن لسلامة العزّامي .



ينفعهم هذا التوحيد طالما هم مشركون بالألوهية ، إذ إن توحيد الربوبية لو كان ينفع وحده لنفع كل الكفار الذين يقرون بالربوبية ، غير أنك بقولك هذا أدخلت نفسك في معضلة لا أرى لك منها مخرجاً إلا أن تكون أعلم بالتوحيد وبأنواع الشرك من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

هذا الرسول الكريم عندما بعث للناس كافة وجد أمة من المشركين عبدة الأوثان ووجد أمة أخرى من أهل الكتاب ، وأهل الكتاب يقرون بموسى وعيسى ولهم كتب منزلة حرفوها ، وجدهم رسول الله على الضلال فكفروا برسالة صلى الله عليه وسلم ، وامتنعوا عن اتباعه وحاربوه وكادوا له ، وفوق هذا وذاك أشركوا بالربوبية التي يقول بها الكاتب حيث يقول الله فيهم : ﴿ اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح بن مريم وما أمروا إلا ليعبدوا إلهاً واحداً لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون ﴾<sup>(١)</sup> فأثبت الحق جل وعلا اتخاذهم أرباباً من دونه في

---

= - براءة الأشعريين من عقائد المخالفين لأبي حامد بن مرزوق (محمد العربي التباني)

- التنديد بمن عدّد التوحيد للسيد حسن بن علي السقّاف .

(١) التوبة الآية ٣١ .



صدر الآية ثم ختمها بأنهم مشركون» .

فإذا فرغنا من ذلك وجئنا إلى ما تسمونه بتوحيد الألوهية وجدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فيهم «لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»<sup>(١)</sup> وهذا يعنى أنهم قبوريون يتوجهون بعبادتهم لغير الله غير أنهم بعد كفرهم بالربوبية والألوهية زادوا على ذلك أنهم كفروا بما أنزل على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالرغم من كل ذلك جعل لهم شرعاً عليه الصلاة والسلام مزية على مشركي العرب بأن أحلّ لنا طعامهم وذبيحتهم والزواج بالحرّة منهم وحرّم علينا ذلك من المشركين .

---

(١) متفق عليه .



## الباب الثاني

### براءة المذاهب مما أسند إليها من تكفير المسلمين

نعقد هذا الباب بصفة خاصة لبيان زيف ما نسب إلى المذاهب بأنها تكفر من يبني على القبور أو يزورها أو يدعو الموتى من الصالحين متوسلاً بهم إلى الله أو يشد الرحال إلى زيارة المصطفى صلى الله عليه وسلم . وقبل أن نشرع في ذلك أحب أن أورد قولاً جامعاً في هذا المقام للشيخ سليمان بن عبد الوهاب شقيق شيخ الوهابيين محمد بن عبد الوهاب .

يقول الشيخ سليمان في كتاب الصواعق الإلهية في الرد على الوهابية : «إن أهل العلم ذكروا في كل مذهب من المذاهب الأقوال والأفعال التي يكون بها المسلم مرتداً، ولم يقولوا : من نذر لغير الله فهو مرتد، ولم يقولوا : من ذبح لغير الله فهو مرتد، ولم يقولوا : من تمسح بالقبور وأخذ من ترابها فهو مرتد، كما قلت<sup>(٢)</sup> فإن كان عندكم شيء فبينوه فإنه لا يجوز كتم العلم،

---

(١) مخاطباً أخاه محمد بن عبد الوهاب النجدي



وكلكم أخذتم هذا بمفاهيمكم وفارقتم الإجماع وكفرتكم أمة محمد  
صلى الله عليه وسلم كلهم ، حيث قلت : من فعل هذه الأفاعيل  
فهو كافر ، ومن لم يكفره فهو كافر . انتهى .

فهل أخطأ هذا الشيخ الحقيقة؟ ألم يكن صنيع المؤلف  
الخميس مصداقاً لكل ما قال؟ ألم يُضِفْ ما عدَّه وزعم أنه من  
وسائل الشرك إلى تصريح أئمة المذاهب المتبعة من غير أن يُسند  
القول إلى قائل - كما مر بيانه - أو يحرف قولهم فيقولهم ما لم  
يقولوا بأن يسمي قولهم : ( لايجوز ) ، ( يكره ) و ( يحرم )  
شركاً أو وسائل إلى الشرك .

مبحث : في الشراكيات التي ينسبها الكاتب  
للمذاهب : اعلم أخي القارئ أن هذا المبحث هو لب الموضوع إذ  
من خلاله نقف على أقوال أهل العلم فيما نسبته الخميس إلى  
المذاهب من تكفير لأهل القبلة بسبب الاستغاثة والتوسل وشد  
الرحال وزيارة قبور الصالحين والتمسح بها واتخاذ السرج عليها  
واستقبالها عند الدعاء وغيره نبدأها بـ :

١ - تجصيص القبور وغيره مما يتصل بها ، مما أورده الكاتب



وفي هذه المسألة نحيل القارئ الكريم على كتاب المغني لابن قدامة الحنبلي المجلد الثالث الصفحة ٤٣٩ إذ قال :

(فصل : ويكره البناء على القبر ، وتجسيصه ، والكتابة عليه ، لما روى مسلم - في صحيحه - قال : «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجصص القبر ، وأن يبنى عليه ، وأن يقعد عليه» زاد الترمذي : «وأن يكتب عليه» وقال : هذا حديث حسن صحيح ، ولأن ذلك من زينة الدنيا ، فلا حاجة بالميت إليه . وفي هذا الحديث دليل على الرخصة في طين القبر لتجسيصه التجسيص بالنهي ، ونهى عمر بن عبد العزيز أن يبنى على القبر بآجر وأوصى بذلك ، وأوصى الأسود بن يزيد أن (لا تجعلوا على قبري آجراً) . وقال إبراهيم : (كانوا يكرهون الآجر في قبورهم) ، وكره أحمد أن يضربَ على القبر فسطاط ، وأوصى أبو هريرة حين حضرته الموت أن (لا يضربوا عليه فسطاطاً) .

ويقول المقدسي في الصفحة رقم ٤٤٠ من نفس الكتاب :

(فصل : ولا يجوز اتخاذ السرج على القبور ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : «لعن الله زوارات القبور ، والمتخذات عليها



المساجد والسرَج» رواه أبو داود والنسائي ، ولفظه «لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم» . ولو أبيح لم يلعن النبي صلى الله عليه وسلم من فعله ، ولأن فيه تضييعاً للمال في غير فائدة ، وإفراطاً في تعظيم القبور أشبه تعظيم الأصنام ، ولا يجوز اتخاذ المساجد على القبور لهذا الخبر ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «لعن الله اليهود ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» يحذر مثل ما صنعوا . متفق عليه<sup>(١)</sup> انتهى .

فغاية ما عبر به المقدسي الحنبلي قوله : يكره أو لا يجوز مع التعليل لذلك بأنه (من زينة الحياة الدنيا) ، أو (الإسراف في تعظيم القبور) ولم يقل : (الإشراك) بتعظيم القبور ، فرحم الله علماءنا من أهل التحقيق الذي ينزهون ألسنتهم وأقلامهم حتى من لفظ (التحريم) ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً .

٢ - إعمال المطي لزيارة قبور الصالحين : ونحيل القارئ الكريم في هذه المسألة إلى قول الزرقاني المالكي إذ قال<sup>(٢)</sup> : «من

---

(١) المغنى لابن قدامة ٣ / ٤٤٠ ، ٤٤١ .

(٢) شرح الموطأ للزرقاني ١ / ٢٢٤ ، ٢٢٥ .



المندوب زيارة حي وكذا ميت وإن أعمل فيها المطي وحديث لا  
تعمل المطي مخصوص بالصلاة قاله ابن عبد البر ولا عبرة  
بتوقف بعض الناس في زيارة القبور وآثار الصالحين لأنه من  
العبادات قاله حلولو في مختصر البرزلي . انتهى .

### ٣ - زيارة قبر المصطفى صلى الله عليه وسلم :

يقول الشوكاني : « وقد اختلفت فيها أقوال أهل العلم  
فذهب الجمهور إلى أنها مندوبة وذهب بعض المالكية وبعض  
الظاهرية إلى أنها واجبة ، وقالت الحنفية : إنها قريبة من  
الواجبات <sup>(١)</sup> . اهـ .

فرأي الجمهور فيها الندب ومن الجمهور علماء الحنابلة  
وممن قال باستحبابها منهم أبو محمد بن قدامة في كتاب  
(المغنى) وأبو الفرج بن قدامة في (الشرح الكبير) والبهوتي في  
(كشف القناع على متن الإقناع) والشيخ محمد تقي الدين  
الفتوحي والشيخ مرعي بن يوسف الحنبلي وابن مفلح في  
(الفروع) .

---

(١) نيل الأوطار ٥ / ٩٤ .



أما القاضي عياض فيقول في كتابه الشفاء<sup>(١)</sup> : (فصل في حكم زيارة قبره صلى الله عليه وسلم : «زيارة قبره صلى الله عليه وسلم سنة من سنن المسلمين مجمع عليها وفضيلة مُرَغَّب فيها : «إلى أن يقول : وكره مالك أن يقال : زرنا قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد اختلف في معنى ذلك فقل : كراهية الاسم ، وقل : لأن ذلك لِمَا قِيلَ : إن الزائر أفضل من المزور ، وقال أبو عمران رحمه الله إنما كره مالك أن يقال : طواف الزيارة وزرنا قبر النبي صلى الله عليه وسلم لاستعمال الناس ذلك بينهم بعضهم لبعض وكره تسوية النبي صلى الله عليه وسلم مع الناس بهذا اللفظ وأحب أن يُخَصَّ بأن يقال : سلمنا على النبي صلى الله عليه وسلم وأيضاً فإن الزيارة مباحة بين الناس وواجب شد المطي إلى قبره صلى الله عليه وسلم يريد بالوجوب هنا وجوب ندب وترغيب وتأکید لا وجوب فرض والأولى عندي أن منعه وكراهة مالك له لإضافته إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم وأنه لو قال : زرنا النبي صلى الله عليه وسلم لم يكرهه» انتهى .



فكيف يصير المندوب والقريب من الواجب شركاً أو وسيلة إلى الشرك؟!

٤ - التوسل : يقول العلامة ابن الحاج المالكي في كتاب المدخل عند كلامه على زيارة القبور :

«فإن كان الميت ممن تُرْجى بركته فيتوسل الى الله تعالى به وكذلك يتوسل الزائر بمن يراه ممن تُرْجى بركته إلى النبي صلى الله عليه وسلم إذ هو العمدة في التوسل . . . إلى أن يقول : فكما نفع بهم في الدنيا ففي الآخرة أكثر فمن أراد حاجة فليذهب إليهم ويتوسل بهم فإنهم الواسطة بين الله تعالى وخلقه وهو في الشرع مشهور وما زال الناس من العلماء والأكابر كابرأ عن كابر مشرقاً ومغرباً يتبركون بزيارة قبورهم ويجدون بركة ذلك حساً ومعنى ومن اعتقد خلاف ذلك فهو المحروم» . انتهى .

٥ - البناء على قبور الصالحين : «القبور تذكر بالموت وزيارتها عظة وعبرة ولا تتأتى العظة والعبرة بالتنافس في التشييد والزخرفة ومع ذلك لا يحرم بناء ضريح لأحد كبار أولياء الله



احتراماً له وتقديراً لما بذله في سبيل الدعوة إلى الله بسلوكه الصالح وعمله الكريم وذلك على غرار القبة الشريفة الخضراء التي تضم أظهر الأجساد بالمدينة المنورة جسد رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبيه أبي بكر وعمر رضوان الله عليهما». انتهى . من كتاب الفتاوى للإمام عبد الحلیم محمود .

٦ - الاستغاثة والنداء : الاستغاثة هي طلب الغوث ، فتارة يطلب من خالقه وهو الله تعالى كقوله تعالى : ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾<sup>(١)</sup> وتارة يطلب من كاسبه كقوله تعالى : ﴿فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ﴾<sup>(٢)</sup> .

أما ما جاء في الأحاديث عن الاستغاثة بالمخلوق فقد ورد في صحيح البخاري<sup>(٣)</sup> أن أم إسماعيل عليه السلام عندما كانت تسعى بين الصفا والمروة سمعت صوتاً ، فقالت : (أغث إن كان عندك خير) وفي رواية فلما أشرفت على المروة سمعت صوتاً فقالت : صه - تريد نفسها - ثم تسمعت فسمعت أيضاً فقالت : قد

---

(١) سورة الأنفال الآية ٨ .

(٢) سورة القصص الآية ٢٨ .

(٣) جزء ٣ ص ١٢٣٠ رقم ٣١٨٥ .



أسمعت إن كان عندك غواث»<sup>(١)</sup> ومن ذلك أيضاً ما ورد عند البخاري في حديث الشفاعة: «واستغاثوا بآدم»<sup>(٢)</sup>.

أما ما يستشهدون به من قوله صلى الله عليه وسلم: «لا يستغاث بي إنما يستغاث بالله عز وجل»<sup>(٣)</sup> فإن للعلماء كلاماً على سنده، وعلى فرض ثبوته فإنهم يؤولون المراد منه حتى لا يتعارض مع ما هو أصح منه، وإذا أخذنا النصوص على ظاهرها فماذا نقول في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾<sup>(٤)</sup> مع قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾<sup>(٥)</sup>.

٧ - استقبال القبر عند الدعاء: يقول الزرقاني في شرحه على كتاب المواهب اللدنية للقسطلاني: «إن كتب المالكية طافحة باستحباب الدعاء عند القبر مستقبلاً له مستدبراً للقبلة».

---

(١) البخاري ١٢٢٨/٣ رقم ٣١٨٤ ومصنف عبد الرزاق ١٠٧/٥ رقم ٩١٠٧.

(٢) البخاري ٥٣٦/٢ رقم ١٤٠٥.

(٣) قال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٥٩/١٠: «رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح إلا ابن لهيعة، وهو حسن الحديث».

(٤) سورة القصص الآية ٥٦.

(٥) سورة الشورى الآية ٥٢.



ومن ذلك ما ورد في قصة الإمام مالك مع الخليفة أبي جعفر المنصور: (ولم تصرف وجهك عنه، وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم إلى الله تعالى، بل استقبله واستشفع به) وهي قصة ثابتة عند العلماء.

٨ - زيارة القبر الشريف: وأحيل القارئ على كتاب سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي حيث يقول في ترجمة الحسن بن الحسن بن علي ابن أبي طالب: عن الحسن بن حسن بن علي أنه رأى رجلاً وقف على البيت الذي فيه قبر النبي صلى الله عليه وسلم يدعو له ويصلي عليه، فقال للرجل: لا تفعل فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا تتخذوا بيتي عيداً، ولا تجعلوا بيوتكم قبوراً، وصلوا علي حيث كنتم، فإن صلاتكم تبلغني»<sup>(١)</sup>. هذا مرسل جيد، وما استدلل حسن في فتواه بطائل من الدلالة، فمن وقف عند الحجرة المقدسة ذليلاً مسلماً، مصلياً على نبيه، فيأطوبى له، فقد أحسن الزيارة، وأجمل في التذلل والحب، وقد أتى بعبادة زائدة على من صلى عليه

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة وابن عساكر وعبد الرزاق في المصنف.



في أرضه أو في صلاته، إذ الزائر له أجر الزيارة وأجر الصلاة عليه، والمصلي عليه في سائر البلاد له أجر الصلاة فقط. فمن صلى عليه واحدة صلى الله عليه عشراً، ولكن من زاره - صلوات الله عليه - وأساء أدب الزيارة، أو سجد للقبر أو فعل ما لا يشرع، فهذا فعل حسناً وسيئاً فيعلم برفق، والله غفور رحيم؛ فوالله ما يحصل الانزعاج لمسلم، والصياح وتقبيل الجدران، وكثرة البكاء، إلا وهو محب لله ولرسوله؛ فحبه المعيار والفارق بين أهل الجنة وأهل النار، فزيارة قبره من أفضل القرب». انتهى.

رحم الله علماء هذه الأمة ما تركوا شيئاً إلا وتحدثوا عنه بالتفصيل، ولكن من يكره الحق إما أن يعدل عن قولهم أو يحرفه، هذا إذا لم يسع في تبديل النقول عن كتبهم بحذف أو إضافة ما يوافق غرضه.

٩ - التسمية: يقول الإمام القرطبي في قوله تعالى: ﴿فلما آتاهما صالحاً جعلا له شركاء فيما آتاهما﴾: «واختلف العلماء في تأويل الشرك المضاف إلى آدم وحواء، وهي: ثلاثة: قال



المفسرون : كان شركاً في التسمية والصفة ، لافي العبادة والربوبية وقال أهل المعاني : إنهما لم يذهبا إلى أن الحارث ربهما بتسميتهما ولدهما عبد الحارث ، لكنهما قصدا إلى أن الحارث كان سبب نجاه ولدهما فسمياه به كما يسمى الرجل نفسه عبد ضيفه على جهة الخضوع له ، لا على أن الضيف ربه كما قال حاتم :

وإني لعبد الضيف ما دام ثاوياً

وما فيَّ إلا تيك من شيمة العبد

وقال قوم : إن هذا راجع إلى جنس الآدميين والنبين عن حال المشركين من ذرية آدم عليه السلام ، وهو الذي يعول عليه فقوله : «جعلاه» يعني الذكر والأنثى الكافرين ، ويعني به الجنسين . ودل على هذا قوله تعالى : «فتعالى الله عما يشركون» ولم يقل : يشركان ، وهذا قول حسن . وقيل : المعنى هو الذي خلقكم من نفس واحدة أي من هيئة واحدة وشكل واحد «وجعل منها زوجها» أي من جنسها «فلما تغشاها» يعني الجنسين وعلى هذا لا يكون لآدم وحواء ذكر في الآية ، فإذا آتاهاما الولد



صالحاً سليماً سوياً كما أراده صرفاه عن الفطرة إلى الشرك فهذا فعل المشركين قال صلى الله عليه وسلم : ما من مولود إلا يولد على الفطرة - وفي رواية [على هذه] الملة - أبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه» انتهى .

فعلى القول الأول فهو فعل نبي فكيف يكون النبي مشركاً؟ وعلى القول الثاني «جعلاً له شركاء» أي رداه عن الإسلام إلى الشرك . فتسمية الكاتب لمن يسمي ابنه عبد النبي مشركاً أمر عجيب!!! فالعبد الحقيقي الذي يباع ويشترى يقال فيه : عبد فلان ولا يقال : إنه ممنوع مع أن العبد لا يكون عبداً حقيقة إلا لله فأين الشرك؟ .



## الخاتمة

١ - إن القول بتكفير المسلمين يترتب عليه مفسد كثيرة لكونه حكماً شرعياً يستلزم أحكاماً أخرى: من قتل، وعدم توارث، أو دفن بمقابر المسلمين، وتفريق بين الزوجين إلى غير ذلك . . . فمن الذي ينفذ هذه الأحكام في المكفرين وليس لأحد عليهم سلطان؟ .

٢ - عندما نكفر غالبية هذه الأمة فماذا تركنا لرسولنا صلى الله عليه وسلم ليكاثر به الأمم يوم القيامة؟ .

٣ - هذه الأموال التي تُجمع - من زكوات وصدقات وتُوضع صناديقها في المساجد والمحال والمراكز التجارية وغيرها من الأماكن العامة، كيف نأخذها من غير أن نتحقق من أصحابها طالما أننا نقول: إن الشرك الأكبر أصبح فاشياً في هذه الأمة؟ .

والحمد لله أولاً وآخراً



## مناقشة كتاب بيان الشرك ووسائله عند علماء المالكية

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله  
وصحبه ومن والاه .

أما بعد : فهذه مناقشة كتاب بيان الشرك ووسائله عند أئمة  
المالكية ، وسأذكر المآخذ عليه إجمالاً أولاً ثم تفصيلاً ثانياً .

### المآخذ إجمالاً :

أولاً : نَقُلُ نصوص المالكية في الأصول عن سد الذرائع  
كبحث عام ، ثم تذييلها بالكلام على القبور والبناء عليها وغيرها  
ليستتج في الأخير أن المالكية منعوا ذلك من باب سد الذرائع أو  
الشرك ، وهذا الاستنتاج من عند المؤلف .

فهم لم يُؤَصِّلُوا منع ذلك في باب سد الذرائع المؤديه إلى  
الشرك ، ولم يعتبروا البناء على القبر والتجصيص أو رفع القبر  
شركاً .

ثانياً : اقتضب المؤلف أقوال الفقهاء المالكية وانتقى ما يخدم



عناوين كتابه ، وضرب صفحاً عن التعليل الفقهي العلمي الذي يلي النصوص المختارة ، ثم جمع كل ذلك ووضع في باب الشرك ووسائله عند المالكية .

ثالثاً : الاستدلال بأقوال مالك كقوله : «أكره تجصيص القبور» . أو في نقل ابن رشد عنه : (كره مالك) . وتذييله بكلام القرطبي أو غيره عن (الشرك الصريح) الذي هو من عمل اليهود والنصارى كما في ص ٣٢ ، ليوحى للسامع أن مالكا كره ذلك لأجل الشرك . ولو كان الأمر كما يقول المؤلف لما كره مالك ذلك ، ولجعله من أغلظ الحرام ، ولصرح بكفر من فعله .

رابعاً : تقرير المسألة على أنها من الشرك أو من وسائله عند المالكية ، ثم الإشارة في الهامش إلى مراجع أصحاب المذهب ، ليوهم القارئ أن هذه الإحالة نص على ما يقرره ، وعند البحث والتفتيش نجد الأمر في هذه الإحالات نفسها على نقيض قوله تماماً .

خامساً : الاعتماد والإحالة على مراجع ليست من كتب المالكية في شيء ولا هي من مؤلفاتهم ، مثل تيسير العزيز



الحميد، صيانة الإنسان، فتح المجيد، قرة عيون الموحدين،  
المشاهدات المعصومية . . . وإغفال المصادر الأصلية والمراجع  
المعتمدة عند المالكية !!! .

سادساً: إغفال ذكر علماء المالكية الذين تكلموا في العقيدة  
واختصوا بالتأليف فيها، والبحث في مسائلها، وهم أكثر بكثير  
من الذين ذكرهم من المعاصرين وانتقى أقوالهم لأنهم على  
مشربه .

وبعد أن انتهينا من ذكر مآخذنا على المؤلف إجمالاً، أنتقل  
بك - أخي الكريم - لتطلع على مآخذنا التفصيلية .  
الْمَأْخَذُ تَفْصِيلاً :

قال المؤلف في (ص ٢٧) من كتيبه تحت عنوان «سد الذرائع  
الموصلة إلى الشرك عند علماء المالكية»: «وجاء عن الإمام مالك  
وبعض أتباعه النهي عن ما هو من وسائل الشرك كتجصيص  
القبور، وتعليتها، والكتابة عليها، والبناء عليها، واتخاذها  
مساجد، واستقبالها للدعاء، والسجود عليها، والصلاة عليها،  
وشد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة». اهـ . كلامه .



قلت : قد خلط المؤلف في هذه العبارة والبحث الذي يليها  
بين أمرين ، أولهما : النهي من الألفاظ التي يفهم منها  
(التحريم) أو (الكراهة) لهذه الأعمال .

وثانيهما : جعل هذه المنهيات من (وسائل الشرك) ،  
وإدخال النهي والكراهة والتحريم وغيرها تحت باب (سد  
الذرائع) الذي عنون له في بحثه .

وقد تتبعت الأقوال التي أوردها عن المالكية في تعليل النهي  
بسد الذرائع الموصلة إلى الشرك ، فلم أجد شيئاً إلا ما نقله عن  
القرطبي في قوله : «ولهذا بالغ المسلمون في سد الذريعة في قبر  
النبي صلى الله عليه وسلم فأعلوا حيطان تربته وسدوا المداخل  
إليها وجعلوها محدقة بقبره صلى الله عليه وسلم ، خافوا أن  
يتخذ موضع قبره قبلة إذا كان مستقبل المصلين فتُصَوَّرُ الصلاة  
إليه بصورة عبادة . . . »

وقوله - القرطبي - في شرح حديث النبي صلى الله عليه  
وسلم «ولا تصلوا إلى القبور ولا تجلسوا عليها» أي : لا تتخذوها  
قبلة فتصلوا عليها أو إليها كما فعل اليهود والنصارى ، فيؤدي



إلى عبادة من فيها كما كان السبب في عبادة الأصنام ، فحذر  
النبي صلى الله عليه وسلم عن مثل ذلك وسدّ الذرائع المؤدية إلى  
ذلك . . . . » . انتهى .

وما ذكره القرطبي هو في مواضع الصلاة فقط وليس في كل  
الأمور التي سبق سردها آنفاً ، لأن مواضع الصلاة والعبادة وقع  
التشديد فيها كما هو مذكور في الأحاديث النبوية . فهل يصح  
اعتماداً على هذا أن نقول : منع المالكية كل تلك - الأعمال  
التسعة المذكورة آنفاً سداً لذريعة الشرك ؟

للإجابة عن هذا السؤال راجعت الهامش الذي ذكره المؤلف  
بعد أن أورد الأدلة وتتبع مراجع المالكية التي اعتمدها ،  
فلم أجد إلا ( النهي ) أو القول ( بالكراهة ) أو ( الحرمة )  
حسب التفصيل الفقهي ، ويأتي قريباً إن شاء الله تعالى بيان  
ذلك ، ولم أجد أن أحداً منهم ذكر لفظ ( الشرك ) و ( وسائل  
الشرك ) و ( سد ذريعة الشرك ) التي ملأت هذا الكتيب ، فأين  
الأمانة العلمية ؟ ! .

فَهُمْ لَمْ يُؤَصِّلُوا مَنَعَ ذَلِكَ فِي بَاب (سَدِّ الذَّرَائِعِ) الْمُؤَدِّيَةِ إِلَى



الشرك)، ولم يعتبروا البناء على القبر والتجصيص أو رفع القبر (شركاً)، هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى لابد من التنبيه إلى نقطة أصولية في هذا البحث وهي أن (سد الذرائع) ومثلها المصالح المرسله - التي قال بها المالكية والحنابلة - هي مستندٌ لاستنتاج الأحكام الفقهية، يستند إليها الفقيه إذا لم يجد نصاً من القرآن أو السنة أو إجماعاً أو قياساً، أو غيرها من الأدلة التي يصح أن يُستند إليها في استنباط الأحكام . أما إذا توفرت النصوص في المسألة فلا يُستند إلى (سد الذرائع)، لأنه دليلٌ مختلفٌ فيه، وهو أضعف من غيره من الأدلة . ومثل ذلك مثل الذي يجد نصاً من القرآن أو السنة في حكم من الأحكام ثم يذهب ليستدل عليه بالقياس أو الاستصحاب .

وفي بحثنا هذا النصوص من السنن ورد فيها النهي عن رفع القبور أو البناء عليها أو الصلاة إليها أو اتخاذها مساجد . . . ، فإذا وجدنا ذكراً لسد الذرائع فإنما ذلك تعليل فقهي للنهي الوارد في النص . كما لو وجدنا قولاً لأحدهم : (أنَّ حرمة شرب الخمر سداً لذريعة الفساد الناتج عن ذهاب العقل) . فهل يعني هذا أن



حرمة شرب الخمر مستندُها ودليلها هو سد الذرائع؟! الجواب :  
لا ، لأن حرمة شرب الخمر دليلها نصوص القرآن ونصوص  
السنة . وإنما قول الفقهاء في مثل هذا السياق يعني التعليل  
والبحث في حكمة الشارع . وهذا ما وقع للقرطبي في كلامه في  
شرح الحديث السابق .

فما ذكره المؤلف كعنوان لبحثه - سد الذرائع الموصلة إلى  
الشرك عند علماء المالكية - وما ذكر من تعريف القرطبي  
والشاطبي لسد الذرائع ، وكذلك ما نقله عن كلام القرطبي  
(ص ٣٠) : «التمسك بسد الذرائع وحمايتها هو مذهب  
مالك . . .» كل هذا لا دخل له بما ورد عن مالك وأصحابه في  
كتبهم من تحريم أو كراهة البناء على القبور وغيرها .

فلو نظرنا إلى التعريف الذي أورده المؤلف عن القرطبي  
(ص ٢٧) في سد الذرائع مثلاً : «الذريعة عبارة عن أمر غير  
ممنوع لنفسه يُخَافُ من ارتكابه الوقوعُ في ممنوع» .

هل ينطبق هذا على بناء القبور وتجسيصها وتعليتها  
واتخاذها مساجد . . . ؟



فهذه الأعمال ورد النهي عنها ابتداءً وذلك بنصوص السنة ، فهي لا تدخل تحت هذا التعريف أصلاً .

فعادت المسألة إذاً إلى فهم النصوص أو طريقة تعليل المالكية لهذه الأحاديث ، وماهي الأحكام التي استتجوها؟

فلنستعرض أقوالهم وتعليلاتهم من كتبهم المعتمدة .

قال اللخمي « كما في مواهب الجليل للحطاب (٣ / ٥٩) » :

( كره مالك تجصيص القبور ؛ لأن ذلك من مباهاة وزينة الحياة الدنيا وتلك منازل الآخرة ، وليس بموضع للمباهاة ، وإنما يزين الميت عمله ) . اهـ .

وقال ابن رشد في (البيان والتحصيل في المقدمات)

(٢ / ٢٢٠) : ( كره مالك البناء على القبر وأن يجعل عليه البلاطة المكتوبة ؛ لأن ذلك من البدع التي أحدثها أهل الطُّولِ إرادة الفخر والمباهاة والسَّمة ، فذلك مما لا اختلاف في كراهته ) . اهـ .

فهذان نصان لشرح وتعليل كلام مالك لإمامين من أئمة

المذهب المعتمدين ، وليس في واحد منهما ذكر ( وسائل الشرك ) .



والعجب من المؤلف أنه ذكر كلام ابن رشد في كتابه  
(ص ٣٢) مقتطعاً، دون ذكر التعليل العلمي لـ (الكراهة) وهو  
(المباهاة والمفاخرة)، وذكر سبباً آخر من عنده وهو (وسائل  
الشرك)، فأين الأمانة العلمية؟! وكيف نقول العلماء ما لم  
يقولوه؟! .

قال الخطاب في مواهب الجليل بعد ذكر التفصيل في مسألة  
البناء حول القبر (٦٣ / ٣): (فحصل من هذا أن البناء حول القبر  
لا يخلو إما أن يكون في أرض مملوكة للبناني، أو مملوكة لغيره،  
أو في أرض مباحة، أو أرض موقوفة للدفن مصرح بوقفيتها، أو  
في أرض مرصدة لدفن الموتى المسلمين مسبلة لهم. فإن كان في  
أرض مملوكة للبناني فلا يخلو البناء إما أن يكون يسيراً للتمييز،  
كالخائط الصغير الذي يميز به الإنسان قبور أوليائه، أو يكون كثيراً  
كبيت أو قبة أو مدرسة، والكثير إما أن يقصد به المباهاة أو لا،  
فإن كان البناء يسيراً للتمييز فهو جائز باتفاق، وإن كان  
كثيراً وقصد به المباهاة فهو حرام، ولا أعلم فيه خلافاً، وإن لم  
يقصد به المباهاة فقد قال ابن القصار: هو جائز، وظاهر



كلام اللخمي أنه ممنوع، وظاهر كلام المازري وصاحب المدخل أنه مكروه، وهو الذي يقتضيه كلام ابن رشد حيث أفتى أنه لا يهدم. وأما الأرض المملوكة لغير الباني فحكمها كالأرض المملوكة إذا أذن ربها، وذلك حكم الأرض المباحة إن لم يضر ذلك البناء بأحد. وأما الأرض الموقوفة للدفن، فلا يخلو البناء إما أن يكون جداراً صغيراً للتمييز، أو بناءً كثيراً كالبيت والمدرسة والحائط الكبير. أما الجدار الصغير للتمييز فقال القاضي عياض في السؤال المتقدم: إنه جائز وأباحه العلماء، ووافقه على ذلك ابن رشد فيما تقدم، وقال: الحد في ذلك ما يمكن دخوله من كل ناحية، وهو ظاهر كلام اللخمي وابن بشير وابن عبد السلام. وظاهر كلام المصنف في التوضيح أنه لا يجوز وكذلك ظاهر كلام الفاكهاني في شرح الرسالة، وأما البناء الكثير فلا يجوز باتفاق<sup>(١)</sup>.

وأما الأرض المرصدة لدفن الموتى المسلمين فظاهر نصوصهم المتقدمة أن حكمها حكم الموقوفة. اهـ. كلام الخطاب.

---

(١) لاحظ أن الكلام هنا عن (البناء الكثير في الأرض الموقوفة للدفن)



وقال الدردير في شرحه الكبير لمختصر خليل كما في حاشية  
الدسوقي (١/ ٦٧٣): (و) كره (تطين قبر) أي تلبسه بالطين  
(أو تبيضه) بالجير (وبناء عليه) أي على القبر كقبة أو بيت  
أو مدرسة (أو تحويز) عليه بأن يبنى حوله حيطان تحديق به  
إن كان ذلك بأرض مملوكة له أو لغيره بإذن أو موات لغير  
مباهاة، ومن غير أن تصير مأوى للفساق، ولا يهدم حينئذ  
(وإن بوهي به) أي بما ذكر من التطين، وما عطف عليه أو صار  
مأوى لأهل الفساد، أو في أرض محبسة كقرافة مصر، أو  
مرصدة للدفن، أو ملك الغير بغير إذنه (حرم)، ووجب  
هدمه<sup>(١)</sup>، ومن الضلال المجمع عليه أن كثيراً من الأغنياء يبنون  
بقرافة مصر أسبلة ومدارس ومساجد، وينبشون الأموات  
ويجعلون محلها الأكففة، وهذه الخرافات، ويزعمون أنهم فعلوا  
الخيرات، كلا ما فعلوا إلا المهلكات (وجاز) ما ذكر<sup>(٢)</sup>  
(للتمييز) وهو إنما يكون في غير كقبة ومدرسة.

---

(١) وإنما حرم ووجب هدمه لأنه في أرض محبسة كقرافة مصر أو مرصدة للدفن  
أو ملك الغير بغير إذنه أما في ملكه فلا حرمة ولا هدم فتنبه.

(٢) أي بناء قبة أو مدرسة أو بيت أو تحويز على القبر.



وراجع شرح الزرقاني للمختصر (١٠٨/٢ ، ١٠٩) فهو متابع لما قاله الدردير والخطاب .

فهذا التفصيل الفقهي قد أغفله المؤلف ولم يُحلِّ القارئ إلى مثل هذه النصوص ، ولو أنه وجد فيها ما يوحي بأنه من الشرك أو من أسبابه لصاح به في الأسواق .

إذن نخلص من هذا كله أن أسباب المنع تنحصر فيما يأتي :

١ - إذا كان البناء للمباهاة والمفاخرة والرياء .

٢ - إذا كان في أرض مسبلة أو وقف لأموال المسلمين لما في ذلك من التضيق عليهم .

٣ - إذا كان ذلك البناء في غير ملك الباني من غير إذن صاحب الأرض .

٤ - إذا كان البناء مما يتخذة الفساق مأوى لهم .

٥ - إذا كان البناء يؤدي إلى نبش القبور والاعتداء على حرمتها .

ففي هذه الحالات جميعاً حرّموا البناء على القبر وما حوله .



وَجَوَّزُوا البناء اليسير للتمييز ولو في الأرض الموقوفة بشرط  
ألا يضيق على الناس .

واختلف الفقهاء في البناء الكثير الذي في ملك الباني  
أو بإذن المالك ، فجوزه ابن القصار وظاهر كلام اللخمي المنع  
وكرهه المازري ومقتضى كلام ابن رشد الكراهة أيضاً حيث  
أفتى بعدم هدمها .

هذا تفصيل القول في هذه المسألة بعد نقل النصوص كاملة  
مطولة ، وقصدي من ذلك إطلاع القارئ على طريقة الفقهاء في  
سرد الأحكام وتعليلها في مسألتنا هذه ، ومقارنة أقوالهم  
وتعليلاتهم بما قرره المؤلف ونسبه للمالكية . وما ذكرتُ من  
مراجعهم هو العمدة في المذهب ، وما نقلتُ من النصوص  
والفتوى ، لا يجوز نقل خلافه أو الإفتاء بغيره عند المالكية ،  
وأهل مكة أدرى بشعابها .

هذا وأنبه أن المسألة لو كانت من (الشركيات) أو (من  
وسائل الشرك) ، لما عللوا رحمهم الله تعالى بالأسباب  
الأخرى ، من (ملكية الأرض) و(الوقف) و(المباهاة)



وغيرها ، لأن حفظ العقيدة وصيانة الناس من التهاون فيها رأس كل شيء ، وحرمتها أعظم من كل حرمة . ولو كان الأمر كما يقول المؤلف لما تراوح الحكم بين الجواز والكراهة والحرمة ، فأسباب الشرك في هذه المسألة على افتراضها لا تختلف بين أن تكون الأرض ملكاً للباني أو وقفاً على أموات المسلمين أو غير ذلك .

فينبغي الوقوف عند نصوص أصحاب المذهب ، وعدم بتر الكلام ، بل المطلوب ربط أول الكلام بآخره ، حتى يعرف القارى قصد المؤلف من سياقه ، أما أن نلوي عنق النصوص حتى نفهمها كما نريد ، لا كما أراد أصحابها ، وحتى نخدم ما نريد أن نشته ، فهذا ليس من منهج البحث العلمي في شيء ، بل ذلك لا يصح تَدِينًا .

ومما وقع في هذا الكتيب تقرير المسألة على أنها من (الشرك) أو (من وسائله) عند المالكية ، ثم الإشارة في الهامش إلى مراجع أصحاب المذهب ، ليُوْهِم القارئ أن هذه الإحالة نص في ما يُقَرَّره ، وعند البحث والتدقيق نجد الأمر في هذه الإحالات نفسها على نقيض قوله تماماً ، قال المؤلف : «وجاء عن الإمام



مالك وبعض أتباعه النهي عن ما هو من وسائل الشرك  
كتجصيص القبور . . . وشد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة»  
[٢٩ ، ٣٠].

ثم قال في الهامش : (ولمعرفة موقف المالكية ارجع إلى  
المعلم (١٢ / ٨٢) شرح الزرقاني لمختصر خليل (٣ / ٩٣)،  
وتيسير العزيز الحميد<sup>(١)</sup> (٣٦١) وشرح الزرقاني للموطأ  
(١ / ٢٢٤ ، ٢٢٥).

وبعد الرجوع إلى شرح الزرقاني للمختصر (٣ / ٩٣) نجد  
النص التالي :

«من المندوب زيارة حي وكذا ميت وإن أعمل فيه المطي .  
وحديث لا تعمل المطي مخصوص بالصلاة، قاله ابن عبد البر .  
ولا عبرة بتوقف بعض<sup>(٢)</sup> الناس في زيارة القبور وآثار  
الصالحين ؛ لأنه من العبادات قاله حلولو في مختصر البرزلي .  
وكذا خبر لا تشد «الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد» ، لا دليل فيه  
لمنع الزيارة إذ المستثنى منه المحذوف تقديره (لمسجد من

---

(١) وهذا الكتاب لمؤلف متأخر غير مالكي المذهب بل على مشرب الخميس .

(٢) يعني به ابن تيمية الحراني إذ أنه أول من شدّ وخرق الإجماع في ذلك .



المساجد) إلخ، بدليل أن المستثنى المساجد والأصل فيه الاتصال». اهـ.

قلت: فهذا النص ليس دليلاً أو شاهداً لما يقول، وإنما هو دليل على عكس ما يقول تماماً. والعجب أنه يستشهد به في النهي عن شد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة ويقصد بذلك كل شيء غيرها من المساجد أو القبور أو آثار الصالحين. والزرقاني يقرر بالإحالة عن علماء المالكية فيقول: «إن المستثنى منه المحذوف تقديره (مسجد من المساجد)» وذلك لأنه لا فضل لمسجد على آخر حتى يقصد بالارتحال إليه إلا هذه الثلاثة.

وإليك ما ذكره الزرقاني في شرحه للموطأ (١/٢٠١):  
(قال أبو هريرة: فلقيت بصرة ابن أبي بصرة الغفاري فقال: من أين أقبلت؟ فقلت: من الطور، فقال: لو أدركتك قبل أن تخرج إليه ماخرجت، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (لا تُعْمَلُ المطي) أي لا تسير ويسافر عليها، وفي الصحيحين من وجه آخر عن أبي هريرة وأبي سعيد: (لا تُشَدَّ الرحال إلا إلى الثلاثة مساجد) استثناء مفرغ أي: إلى موضع للصلاة فيه إلا لهذه الثلاثة، وليس المراد أنه لا يسافر أصلاً إلا لها. قال ابن



عبد البر : وإن كان أبو بصرة رآه عامّاً فلم يره أبو هريرة إلا في الواجب في النذر ، وأما في التبرر كالمواضع التي يتبرك بشهودها ، والمباح فكزيارة الأخ في الله فليس بداخل في النهي . ويجوز أن خروج أبي هريرة إلى الطور كان لحاجة عنت له . وقال السبكي : ليس في الأرض بقعة لها فضل لذاتها حتى يسافر إليها لذلك الفضل غير هذه الثلاثة ، وأما غيرها فلا يسافر إليها لذاتها بل لمعنى فيها من علم أو جهاد أو نحو ذلك ، فلم تقع المسافرة إلى المكان بل إلى من في ذلك المكان . . . قال البيضاوي : لما كان ماعدا الثلاثة من المساجد متساوية الأقدار في الشرف والفضل كان التنقل والارتحال لأجلها عبثاً ضائعاً نُهي عنه ، لأنه ينبغي للإنسان أن لا يشتغل إلا بما فيه صلاح دنيوي أو فلاح أخروي ، قال : والمقتضي لشرف الثلاثة أنها أبنية للأنبياء ومتعبداتهم) . اهـ . من شرح الزرقاني للموطأ بطوله .

وفي هذا النص الثاني يعيد الزرقاني ما قرره والده في شرح المختصر من أن المنهي عنه هو شد الرحال إلى مسجد من



المساجد سوى هذه الثلاثة . وينقل عن البيضاوي أن الارتحال  
لغيرها من المساجد عبث ضائع ليس فيه صلاح دنيوي ولا فلاح  
أخروي ، هذا هو علة النهي عن الارتحال إليها ، وليس لأنها (من  
أسباب الشرك) أو (وسائله) كما يقول الخميس .

وهذا بالنسبة للمساجد ، أما غيرها كالمواضع التي  
يتبرك بشهودها والمباح منها فحكمها حكم زيارة الأخ في  
الله وليس بداخل في النهي .

ذاك قول الزرقاني الذي يحيل إليه المؤلف !

ومما يؤخذ به مؤلف هذا الكتيب أنه أكثر من الإحالة والعزو  
إلى غير كتب المالكية في المسائل التي يستدل بها على أقوالهم  
وآرائهم وفتواهم مثلاً : بـ (ص ٢٨) نجد في الهامش تحت رقم (٣)  
قوله : «لما أخرجه أبو داود . . . ولمعرفة موقف الإمام مالك  
رحمه الله وكثير من أتباعه راجع فتح المجيد ص ٣٢٣) . اهـ  
كلامه .

وفي نفس الصفحة تحت رقم (٤) : (ولمعرفة موقف مالك  
وأتباعه راجع المدونة . . . وفتح المجيد (ص ٣٢٣) ، تيسير  
العزیز الحمید ص ٣٢٣ والكافي لابن عبد البر) . اهـ .



فَهُنَا خلط في العزو بين كتب المالكية وكتب غيرهم .

وفي صفحة (٢٩) تحت رقم (٢) : (ولمعرفة موقف المالكية راجع كتاب صيانة الإنسان ص ٢٦٤ وفتح المنان ص ٣٥٨ - ٣٥٩ وتيسير العزيز الحميد ص ٣٥٨ .

وليس في واحد منها كتاب للمالكية .

وفي صفحة ٣١ : (قال ابن عبد الباقي في شرح الموطأ . . . (٣) وفي الهامش تحت رقم (٣) (تيسير العزيز الحميد) .

وفي ص ٣٢ تحت رقم (٣) (فتح المجيد ص ٣٢٣) .

وله غير ذلك من الإحالات على غير كتب المالكية مما لم أذكره اختصاراً .

هكذا أخي القارئ قدمنا بين يديك ما وقع في هذا الكتيب من الأخطاء التي كان من الممكن أن يتجنبها المؤلف لو سلك الطريقة العلمية في البحث من حيث الرجوع إلى المصادر الأصلية ، ونقل أقوال أصحاب المذهب تامة مذيلة بتعليلاتهم ، ومن حيث النزاهة وعدم تحميل النصوص أكثر مما تتحمل .



هذا وألاحظ في هذه الخاتمة كذلك أن الباحث عليه أن يبدأ في عمله بجمع مادة بحثه ثم يتبع المنهجية السليمة لكي يصل إلى النتائج الصحيحة ، لا أن يكون الأمر معكوساً ، بأن تكون النتائج جاهزة ثم يسعى إليها بجميع الوسائل يريد إثباتها لغاية ما .

وأخيراً نرجو ممن انتفع بهذه السطور أن يدعو لنا بظهر الغيب سائلين الله تعالى التوفيق والسداد .



## مناقشة كتاب بيان الشرك ووسائله عند علماء الشافعية

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين  
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم  
الدين .

أما بعد :

فهذه تعليقات وتعقبات على كتيب (الدكتور) ! الخميس  
بيان الشرك ووسائله عند علماء الشافعية أبين فيها جنوحه عن  
الحق وعدم تحليه بالأمانة العلمية في النقل والجهل الفاضح بما  
قاله وكرره السادة العلماء من الشافعية ، أبين ذلك دون تطويل  
ممل ولا تقصير مخل ، سائلاً المولى عز وجل السداد في القول  
والعمل وأن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه ، إنه خير مسؤول .

بطلان تقسيم التوحيد إلى توحيد ربوبية وتوحيد  
ألوهية وبيان أنهما متلازمان :

أفردَ صاحب الكتيب المبحث الثاني لبيان أنواع الشرك  
وذلك في الصفحات (٢٣-٢٧) ، وبنى ذلك على التقسيم



المحدث والباطل الذي ظهر في القرن الثامن وهو تقسيم التوحيد إلى توحيد ربوبية وتوحيد ألوهية وبني المؤلف انطلاقاً من ذلك أن الشّرك ينقسم إلى قسمين : شرك ربوبية وشرك ألوهية ، وأودع الخميس تلك الصفحات أقوال من راجَ فيهم ذاك التقسيم المبتدع والمحدث من المنتسبين إلى المذهب الشافعي من المتأخرين ، كقوله ناقلاً عن أحدهم ومقرراً له ص (٢٥-٢٦) : (وجماع الأمر أن الشّرك نوعان : شرك في الربوبية بأن يجعل لغيره معه تدبيراً وشرك في الألوهية بأن يدعو غيره دعاء عبادة أو دعاء مسألة) . انتهى .

وقد أطال العلماء في بيان خطأ هذا التقسيم وأنه من ابتداع شواذ المتأخرين ولولا مشاغبة هذا المجترح لهذه البدعة ، وفريق المخدوعين برأيه لكان الكلام في إيضاحه ضرباً من العبث ، إذ لا يعرف المسلمون سوى الملازمة بين هذين الأمرين ، ولا بأس أن ننقل كلام العلامة الشيخ سلامة القضاعي رحمه الله في بيان أن توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر ، يقول رحمه الله في كتابه : فرقان القرآن ص (١١٦) - (١٢٠) : (إذا بان أنه لا خالق سواه ، ثبت قطعاً أنه لا يستحق



العبادة غيره، فإن توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية - أي استحقاق العبادة - متلازمان عرفاً وشرعاً فالقول بأحدهما قول بالآخر، والإشراك في أحدهما إشراك في الآخر فمن اعتقد أنه لا رب ولا خالق إلا الله، لم ير مستحقاً للعبادة إلا هو، ومن اعتقد أنه لا يستحق العبادة غيره، كان ذلك بناءً منه على أنه لا رب إلا هو، ومن أشرك مع الله غيره في العبادة، كان لا محالة قائلاً بربوبية هذا الغير، هذا ما لا يعرف في الناس سواه، فإن ما لا تعتقد له ربوبية استحالة أن تتخذه معبوداً، ولهذا تجد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ومن أرسلهم جل جلاله يكتفون في الدعوة إلى التوحيد بأحدهما، ويضعون كلاهما موضع الآخر، اكتفاءً بشدة التلازم بينهما في العقول، وأن القول بتوحيد الربوبية هو إقرار بتوحيد الألوهية، وبالعكس، وإليك البيان من القرآن والسنة: قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾<sup>(١)</sup> فماذا كانت صيغة العهد: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ ولم يقل ﴿إِلَهُكُمْ﴾، وجعله سبحانه

---

(١) سورة الأعراف الآية ١٧٢ .



حُجَّةٌ عَلَى مَنْ أَشْرَكُوا بِهِ فِي الْعِبَادَةِ، حَيْثُ قَالَ: ﴿أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ، أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ﴾ الْآيَةُ. أَلَيْسَ هَذَا صَرِيحاً فِي أَنْ أَخَذَ الْعَهْدُ بـ (تَوْحِيدِ الرَّبُّوبِيَّةِ) هُوَ أَخَذَ لِلْعَهْدِ بـ (تَوْحِيدِ الْعِبَادَةِ)؟ هَذَا مَا لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ مِنْ زَمَنِ الصَّحَابَةِ إِلَى عَهْدِنَا هَذَا، بَلْهُ رَجُلًا كَانَ فِي الْقَرْنِ الثَّامِنِ الْهَجْرِيِّ<sup>(١)</sup>، وَشَايَعَهُ مَنْ انْخَدَعَ بِآرَائِهِ. مَاذَا قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ نُوحٌ لِقَوْمِهِ الْوَثْنِيِّينَ؟: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، وَأَقَامَ لَهُمُ الْبَرْهَانَ عَلَى تَوْحِيدِ الرَّبُّوبِيَّةِ، لَمَّا تَقَرَّرَ فِي عُقُولِ النَّاسِ أَنَّهَا لَا تَعْبُدُ غَيْرَ اللَّهِ إِلَّا إِذَا أَشْرَكَتْ هَذَا الْغَيْرَ فِي الرَّبُّوبِيَّةِ، فَإِذَا انْمَحَى عَنْهَا هَذَا الْإِشْرَاقُ تَبَعَهُ التَّوْحِيدُ فِي الْعِبَادَةِ. مَاذَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِذَلِكَ الَّذِي حَاجَهُ فِي رَبِّهِ؟ قَالَ: ﴿رَبِّي الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾<sup>(٣)</sup>. وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِقَوْمِهِ تَنْزِلًا مَعَهُمْ لِيَهْدِيَهُمْ إِلَى الْحَقِّ: ﴿هَذَا رَبِّي﴾<sup>(٤)</sup>

---

(١) ابن تيمية.

(٢) سورة نوح الآية ١٠.

(٣) سورة البقرة آية ٢٥٨.

(٤) سورة الأنعام آية ٧٦.



ولم يقل إلهي ، وكان نهاية الحجة أن قال : ﴿إني وجهت وجهي  
للذي فطر السموات والأرض﴾<sup>(١)</sup> وما هذا إلا توحيد الربوبية  
المستلزم في كل عقل إذا سلّمه توحيد الألوهية . وقال  
الخليل عليه السلام أيضاً لعُباد الأصنام : ﴿بل ربكم رب  
السموات والأرض الذي فطرهن﴾<sup>(٢)</sup> أليس هذا إضراباً إبطالياً  
لما اعتقدوه من ربوبية الأصنام؟ وأقام الدليل الحسي عليه  
السلام على عجز الأصنام بتكسيه إياها ، بياناً لعابديتها أنها لو  
كانت أرباباً كما اعتقدوا لا استطاعت الدفع عن نفسها ، فإذا  
بطلت ربوبيتها زالت عن المخاطبين عبادتها ، وذلك جلي لا  
يخفى ، والمناقشة فيه مكابرة .

وقال موسى وهارون عليهما السلام : ﴿إنا رسول رب  
العالمين﴾<sup>(٣)</sup> ، ولما سألهما : ﴿قال رب السموات والأرض وما  
بينهما﴾<sup>(٤)</sup> ﴿ربكم ورب آبائكم الأولين﴾<sup>(٥)</sup> ﴿رب المشرق

---

(١) سورة الأنعام الآية ٧٩ .

(٢) سورة الأنبياء الآية ٥٦ .

(٣) سورة الشعراء الآية ١٦ .

(٤) سورة الشعراء الآية ٢٤ .

(٥) سورة الشعراء الآية ٢٦ .



والمغرب وما بينهما إن كنتم تعقلون»<sup>(١)</sup> وقال فرعون مرة: ﴿وما علمت لكم من إله غيري﴾<sup>(٢)</sup> وقال أخرى: ﴿أنا ربكم الأعلى﴾<sup>(٣)</sup>. ويقول الله لعيسى بن مريم: ﴿أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله﴾<sup>(٤)</sup> فيقول بعد كلام حكاة عنه التنزيل: ﴿ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم﴾<sup>(٥)</sup> فلو كان توحيد الربوبية لا يستلزم عندهم توحيد الألوهية، كما زعم الخرافة لتوجه على المسيح عليه السلام أن يقال له: ما أدّيت رسالتنا، فإننا إنما أرسلناك بتوحيد الألوهية، ولم نكلفك بيان توحيد الربوبية، لأنهم مقرّون، ولكننا نرى الله تعالى قد قبل منه هذه الحجة، أفلا يكون في ذلك على ما نقول أبين حجة؟ وعنه عليه السلام في موضع آخر من الكتاب العزيز: ﴿وإن الله ربي

---

(١) سورة الشعراء الآية ٢٨.

(٢) سورة القصص الآية ٣٨.

(٣) سورة النازعات الآية ٢٤.

(٤) سورة المائدة الآية ١١٦.

(٥) سورة المائدة الآية ١١٧.



وربكم فاعبدوه»<sup>(١)</sup> بفاء التفريع والترتب المفيدة للاستلزام، ويقول القرآن فيما أمر به الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم تارة ﴿قل أغير الله أتخذ ولياً﴾<sup>(٢)</sup> أي معبوداً، وأخرى ﴿قل أغير الله أبغي رباً وهو رب كل شيء﴾<sup>(٣)</sup>. وحديث المسألة في القبر الذي يكاد<sup>(٤)</sup> يبلغ حد التواتر المعنوي مشهور وفيه أن الملكين يقولان للميت: (من ربك)؟ ولا يقولان (من إلهك)؟ فإذا أجابهما: «الله ربي» اكتفيا منه في التوحيد بهذا الجواب ولم يقلوا له: (هذا توحيد الربوبية، وهو لا ينجيك). وأول ما خاطب الله الأرواح: ﴿قال ألت بربكم﴾<sup>(٥)</sup> واكتفى منهم

---

(١) سورة آل عمران الآية ٥١.

(٢) سورة الأنعام الآية ١٤.

(٣) سورة الأنعام الآية ١٦٤.

(٤) لا داعي لذكر فعل المقاربه (يكاد) إذ إن الحديث متواتر تواتراً معنوياً، فقد أورده الحافظ السيوطي في (الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة) والسيد محمد جعفر الكتاني في (نظم المتناثر من الحديث المتناثر) والسيد مرتضى الزبيدي في (لقط اللآلئ المتناثرة على الأزهار المتناثرة) والسيد المحدث عبد العزيز بن الصديق الغماري في كتابه (إتحاف ذوي الفضائل المشتهرة).

(٥) سورة الأعراف الآية ١٧٢.



بالإقرار بوحدانيته في الربوبية، وأول ما تُسأل الموتى في قبورها (من ربك) واكتفى الملكان منهم بالإقرار بأنه (ربهم)، أفبعد هذا يتشكك متشكك، ولكن الله يهدي لنوره من يشاء.

وكذلك رتب القرآن اللوازم الفاسدة على نفي الوحدانية في الألوهية بياناً منه تعالى أن الشراكة في الألوهية تستلزم الشراكة في الربوبية عند المشركين لا محالة، تعالى الله أن يكون له شريك، فانظر ماذا قال سبحانه: ﴿وما كان معه من إله إذا لذهب كل إله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض سبحانه الله عما يصفون﴾<sup>(١)</sup> ومعناه عند أولي النهى: أنه لو كان معه إله لكان رباً وخالقاً، ولو كان معه ذلك لذهب إلخ وإنما يكون الدليل تاماً إذا صحّت الملازمة وكانت مسلّمة عند المخاطبين، ويأبى الله أن تكون حجته إلا تامة ﴿وتمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً﴾<sup>(٢)</sup> ومعنى هذا أن القرآن يقرر أن من أشرك في استحقاق العبادة كان مشركاً لا محالة في

---

(١) سورة المؤمنون الآية ٩١ .

(٢) سورة الأنعام الآية ١١٥ .



الربوبية، وكذلك قال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾<sup>(١)</sup> ولم يقل (أرباب) لتلازم الربوبية والألوهية نفياً وإثباتاً<sup>(٢)</sup>. انتهى.

ثم قال الخميس ناقلاً ومُقراً دوغما تعقّب بالصفحة (٢٥): (ولم يقل أحد أن للعالمين إلهين متماثلين متكافئين إلا الشنوية). انتهى.

وهذا خطأ ناتج عن قصور في التدقيق والتمحيص في كتب علمائنا الأفاضل الذين اعتنوا بشأن الملل والنحل وألفوا فيها، إذ لم توجد ملة أو نحلة تقول بوجود إلهين متكافئين متماثلين. يقول الإمام الشهرستاني في كتابه نهاية الإقدام ص (٩١): ولست أعرف صاحب مقالة صار إلى إثبات إلهين، يثبت لكل

---

(١) سورة الأنبياء الآية ٢٢.

(٢) راجع لزيادة الاستفادة ومعرفة بطلان هذا التقسيم المحدث للتوحيد إلى قسمين أو ثلاث (توحيد ربوبية، توحيد ألوهية، توحيد أسماء وصفات) كتاب (براءة الأشعريين من عقائد المخالفين) لأبي حامد بن مرزوق (محمد العربي التباني) وكتاب (التنديد بمن عدد التوحيد) للسيد حسن بن علي السقاف.



واحد منهما خصائص الإلهية ما يثبت للثاني ، لأن الثنوية وإن صارت إلى إثبات قديمين ، لم تثبت لأحدهما ما ثبت للثاني من كل وجه» انتهى .

وفي هذا المبحث تجد تناقضاً عجيباً وخطأً ، فبعد أن يذكر المصطلحات تراه يأتي بكلام يناقض آخره أوله ، فيذكر على سبيل المثال حال الناس وأنهم في الجاهلية لم يقعوا إلا في شرك الإلهية وهو عبادة إله آخر مع الله ، دون شرك الربوبية وهو اعتقاد أن للكون أكثر من مدبر وخالق .

كيف نوفق بين هذا الكلام وبين قوله في الصفحة ( ٢٠ ) مبيناً حال عبدة الأوثان - المشركين في الألوهية فقط حسب قوله : «فشركوا بين الخالق والمخلوق ، بالحب والرجاء ، والخوف والالتجاء ، والمنع والعطاء ، والتقريب والإقصاء» . انتهى . وهل المنع والعطاء ، والتقريب والإقصاء إلا أفعال تقتضي لمن نسبت إليه أن يكون مدبراً فاعلاً؟! !

ثم إنه أورد في الصفحات من ٢٩ حتى ٣٢ بعض وسائل للشرك ونسبها للإمام الشافعي رضي الله عنه .

وذكر أن منها : (تجصيص القبور ، وتعليتها ، والبناء



عليها، والكتابة عليها، وإسراجها، واتخاذها مساجد، والصلاة إليها واستقبالها للدعاء، والطواف بها، والقعود عليها، وتقبيلا ومسحها باليد، وأن يضرب عليها مظلة). انتهى.

والجواب عن ذلك أن ما عيَّنه ليس من الشرك، ولم يقل بذلك علماء الشافعية، غاية الأمر أنها منهي عنها، أو أنها من المكروهات.

تجصيص القبور: فمعنى تجصيص القبور: تبييضها بالجير أو الجبس، وليس هذا من (الشرك) عند الشافعية، بل هو من (المكروهات). جاء في (السراج الوهاج): (قوله: (ويكره تجصيص القبر أي: تبييضه بالجبس أو الجير. ويكره أيضاً: البناء عليه، والكتابة عليه ويكره تقبيل التابوت والأعتاب وأن يجعل على القبر مظلة)). انتهى.

وجاء في المذهب [١/١٤٦]: وَيُكْرَهُ أَنْ يُبْنَى عَلَى الْقَبْرِ مَسْجِدٌ لَمَّا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَصْلَى إِلَى الْقَبْرِ وَقَالَ: «لَا تَتَّخِذُوا قُبْرِي وَثْنًا، فَإِنَّمَا هَلْكَ بَنُو إِسْرَائِيلَ لِأَنَّهُمْ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» قَالَ الشَّافِعِيُّ:



وأكره أن يُعَظَّمَ مخلوق حتى يُجعل قبره مسجداً ، مخافة الفتنة عليه وعلى من بعده من الناس) . انتهى

وجاء فيه أيضاً [١٤٧ / ١] : ويكره أن يُجَصَّصَ القبر أو أن يبنى عليه ، أو يقعد عليه وأن يكتب عليه ، لأن ذلك من الزينة) . انتهى .

وجاء في روضة الطالبين : (٦٥٢ / ١) : (ويكره تجصيص القبر والكتابة عليه والبناء عليه ، أما إذا كانت المقبرة مسبلة فتكون الكراهة للتحريم ، وإن لم تكن مسبلة تكون الكراهة للتنزيه) . انتهى .

ف(التجصيص و(البناء و(الكتابة) على القبر (مكروه) عند الشافعية وعلة (الكراهة) هو أنها (من الزينة) . ولم يقولوا : لأنها من (وسائل الشرك) وقالوا (بالكراهة التنزيهية) لا التحريمية إلا أن تكون الأرض مسبلة .

و(الزينة) هنا هي (التفاخر والتباهي) في منزل من منازل الآخرة ويفعله أصحاب الطُّول ، أما ما يفعله الناس من الأشياء التي يُعرَفُ بها القبر خشية اندراسه ، من غير مبالغة أو زينة فهذا



جائز لحديث النبي صلى الله عليه وسلم حيث وضع حجراً على قبر عثمان بن مظعون وقال : «أعلم بها قبر أخي وأدفنُ إليه مَنْ مات من أهلي»<sup>(١)</sup>.

ومما ذكره الخميس في كتيبه ص ٣١ : القعود على القبر وجعله من (وسائل الشرك) ولقد طال عجبي من هذا الكلام .  
إذ كيف يكون القعود على القبر (من وسائل الشرك) ولا يفعل ذلك إلا ممتهن للقبر مؤذ لصاحبه ؟ .

قال النووي في المجموع (٥ / ٣١٢) : قال المصنف : (ولا يدوسه من غير حاجة لأن الدّوس كالجلوس فإذا لم يجز الجلوس لم يجز الدوس ، فإن لم يكن طريق إلى قبر من يزوره إلا بالدّوس جاز له لأنه موضع عذر . انتهى .

ثم قال الإمام النووي شارحاً كلام الإمام الشيرازي : (قال المصنف والأصحاب رحمهم الله ووطؤه كالجلوس عليه قال أصحابنا كذا يكره الاتكاء عليه قال الماوردي والجرجاني وغيرهما : ويكره أيضاً الاستناد إليه . انتهى .

---

(١) رواه أبو داود وابن ماجه .



وأخرج أحمد في المسند عن عمر بن حزم قال :  
«رأني النبي صلى الله عليه وسلم وأنا متكئ على قبر فقال : «لا  
تؤذ صاحب القبر» قال الحافظ في الفتح (٣ / ٢٢٥) إسناده  
صحيح .

فهؤلاء أئمة الشافعية يرون أن الجلوس والدّوس والاتكاء  
واحد ، ولأن كان الدّوس إهانة لصاحب القبر كذلك الجلوس  
والاتكاء وهذه نصوصهم ولأن أحال المؤلف إلى (شرح مسلم)  
لننوي فليس فيه هذا البسط والتطويل الذي في (المجموع) فلقد  
ذكر الكراهة فحسب ، وجعل هذا العمل (من وسائل الشرك)  
هو من خيال المؤلف وليس في مذهب من المذاهب قط .

ولابد من الإشارة إلى أنّ مسألة الجلوس على القبر محل  
خلاف بين أئمة المسلمين وخاصة في معنى قوله صلى الله عليه  
وسلم : «لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها» .

وقوله صلى الله عليه وسلم : «لأن يقعد أحدكم على  
جمرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على  
قبر» .



قال مالك في الموطأ<sup>(١)</sup> (إنما نهى عن القعود على القبور فيما نرى للمذاهب). انتهى.

قال الزرقاني في الشرح: ((للمذاهب) يريد يريد حاجة الإنسان). انتهى. واحتج مالك لما ذهب إليه لما بلغه من: (أن علي بن أبي طالب كان (يتوسد القبور ويضطجع عليها)). وهناك آثار أخرى في الباب.

وأخرج البخاري تعليقا (٢/٢٢٢): (قال عثمان بن حكيم: أخذ بيدي خارجة - هو ابن زيد بن ثابت الأنصاري أحد الفقهاء السبعة - فأجلسني على قبر وأخبرني عن عمه يزيد أن ثابتاً قال: (إنما كره ذلك لمن أحدث عليه)).

وأخرج الطحاوي في شرح معاني الآثار عن زيد بن ثابت قال: «إنما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الجلوس على القبر لحديث غائط أو بول. اهـ. قال الحافظ في الفتح<sup>(٢)</sup> ورجال إسناده ثقات.

---

(١) شرح الزرقاني (٢/٢٧٣) (طبعة البابي الحلبي).

(٢) (٣/٢٢٤) (ط/دار المعرفة).



فلأجل ذلك قال مالك وأصحابه بجواز الجلوس على القبر  
وحملَ أحاديث النهي على أن المراد بها هو جلوس التمكن  
للبول أو الغائط ، فاستغنى النبي صلى الله عليه وسلم عن  
التصريح في الحديث وكفى بالقعود أو الجلوس .

فإن كان ابن عمر رضي الله عنه جلس على القبور  
وتوسدها علي رضي الله عنه واضطجع عليها ، وقال خارجة بن  
زيد ومالك وأصحابه بجواز الجلوس عليها وهو قول أبي حنيفة  
وأصحابه كما نقله عنهم الطحاوي . فأعجب لما وصلَ إليه فهم  
المؤلف من أن هذه الأعمال تؤدي إلى (الشرك) !!! .

ثم ما ذهب إليه الجمهور - ومنهم الشافعية - هو ( كراهة )  
القعود لظواهر الأحاديث المتقدمة .

فخلاف الأئمة في هذه المسألة إذاً لا شيء إلا لأن الفريق  
الأول لم ير في الجلوس إهانة أو امتهاناً لصاحب القبر لفعل  
ابن عمر وعلي رضي الله عنهما في حين رآه الفريق الثاني - وهو  
الجمهور - إيذاءً .



فأين هذا الفقه في زعم صاحب الكتيب الذي يرى في  
الجلوس على القبر تعظيماً واحتراماً زائداً لصاحبه يؤدي إلى  
الشرك؟! نسأل الله التوفيق والسداد .

ثم ذكر المؤلف في كتيبه ص ٣٣ مستشهداً على أن البناء  
على القبر من وسائل الشرك ناقلاً عن المجموع للنووي<sup>(١)</sup> : (قال  
النووي - قال الشافعي في الأم : « رأيت من الولاة من يهدم ما بني  
فيها قال : ولم أر الفقهاء يعيبون عليه ذلك ولأن في ذلك  
تضييقاً على الناس ) . انتهى . إلى هنا نقل آخيمس . والذي  
ينظر في قول الشافعي يعلم العلة التي لأجلها قال بهدم البناء  
على القبر ألا وهي ( التضييق على الناس ) ولا يكون ذلك إلا  
في المقبرة المسبلة ، أما تنمة الكلام الذي لم يذكره آخيمس لأنه  
يهدم ما يريد تأسيسه والإيحاء به من كلام النووي هو - من غير  
فاصل عن كلام الشافعي - : ( قال أصحابنا وإن كان القبر في ملكه  
جاز بناء ما شاء مع الكراهة ولا يهدم عليه ) . اهـ . أي الكراهة  
التنزيهية ولقد نقلنا في الرد على - وسائل الشرك عند علماء

---

(١) (٢٦٦/٥) نسخته و(٢٩٨/٥) نسختي .



المالكية - أن هذا القول هو المعتمد عند المالكية وبذلك نرى أن الفقهاء نظروا إلى مسألة البناء على القبر من ناحية التضييق على الناس وغيرها من العلل من غير التعرض إلى كون ذلك (من وسائل الشرك) .

لأن الشرك هو عمل يقارنه الاعتقاد الفاسد المخالف للتوحيد . وليس البناء على القبر أو التجصيص أو الكتابة يفعلها الناس لأجل عبادة من فيها ولكن لأجل المحافظة على القبر خشية أن يُدرَسَ أولاً يتميز عن غيره فيصعب بعد ذلك زيارته لمن أراد ذلك من أولياء صاحب القبر .

ولهذا السبب نرى بعض الشافعية حين تكلموا عن وسائل الشرك أو الخوف على معتقد الناس أثاروا ذلك في القبور التي يُصَلَّى إليها أو تُعَظَّم تعظيماً زائداً عن حد الاحترام والزيارة وآدابها .

ولذلك قال الشافعي : «وأكره أن يُعَظَّم مخلوق حتى يُجعل قبره مسجداً مخافة الفتنة عليه وعلى من بعده من الناس» . . . وهذا في العبادة ومواضعها ؛ لأن عبادة القبور كانت من أعمال الجاهلية ، وكلام الشافعي وغيره من أصحاب المذهب



يثرون هذه المسألة في الأعمال التعبدية دون الأعمال الأخرى .

ولذلك قال ابن حجر الهيتمي في الزواج - كما نقل المؤلف (١/ ١٩٥) : (الكبيرة الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والتسعون : اتخاذ القبور مساجداً وإيقاد السرج عليها واتخاذها أوثاناً والطواف بها وإستلامها والصلاة إليها . . . » .

فالذي يتأمل قول ابن حجر الهيتمي يرى أنه سرد أعمالاً لا يفهم منها إلا العبادة ولذلك عدّها من الكبائر ، ولكن المؤلف جعل هذه الأعمال من الشرك الصريح وقرّنها بغيرها من الأعمال المكروهة كراهة تنزيهية لما فيها من الزينة أو التضيق على الناس كالتجصيص والكتابة والبناء وغيرها ، وجمع إليها ما هو مكروه لأجل الإمتهان والإيذاء لصاحب القبر كالجلوس والالتكاء والدّوس والاستناد ، وجميع ما ذكر على اختلاف علاقاته جعله آخمس من (الشرك) و(وسائل الشرك) !!! نسأل الله السداد .

وفي الزواج لابن حجر ١/ ١٦٥ : قال جماعة بحرمة الجلوس على القبر . وتبعهم النووي في بعض كتبه . أخذاً من



الحديث الذي فيه وعيد شديد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن زائرات القبور، والمتخذين عليها المساجد والسرج) ثم قال: لم أر من عدّ شيئا من هذه الثلاثة من المحرمات، بل كلام أصحابنا في هذه الثلاثة مصرح بكراهتها دون حرمتها، فضلا عن كونها كبيرة، فيحمل كونها كبائر على ما إذا عَظُمَت مفسدها). انتهى.

وجاء في صحيفة (٣٢) تحت عنوان: وسائل الشرك التي حذر منها علماء الشافعية أيضا: (أو أن يقول: والله وحياتك. أو يقول: ما شاء الله وشئت). انتهى.

فجعل الحلف بغير الله شركاً. أخذنا من ظاهر قول النبي صلى الله عليه وسلم: «من حلف بغير الله فقد أشرك»<sup>(١)</sup> وفي رواية: «فقد كفر» ومثل ذلك جاء في (ص ٤٧) تحت عنوان: (نماذج من الشرك). وهذه الدعوى باطلة فقد جاء في فتح الباري<sup>(٢)</sup> مانصه: (أجمع العلماء على أن اليمين بغير الله مكروهة منهي عنها لا يجوز الحلف بها. وهل الكراهة

---

(١) أخرجه أبو داود عن ابن عمر رضي الله عنهما برقم (٣٢٥١) (٣/٢٢٣).

(٢) (١٤/٣٣٦).



للتحریم . أم للتنزیه ؟ الخلاف موجود عند الشافعية من أجل قول الشافعي : (أخشی أن يكون الحلف بغير الله معصية) . فأشعر التردد جمهور أصحابه على أنه للتنزیه . وقال إمام الحرمین : القطع بالكراهة ، وجزم غيره بالتفصیل : فإن اعتقد في المحلوف أن فيه من التعظیم ما يعتقده في الله حرم الحلف به ، وكان الاعتقاد بذلك كفرا ، وإذا لم يعتقد أن التعظیم ليس كما يعتقده في الله فلا يكفر بذلك ولا تنعقد يمينه) . انتهى وقال النووي الشافعي في المجموع<sup>(١)</sup> بعد ذكر الخلاف : (وجمهور أصحابنا من الشافعية على أنه مكروه تنزیها) . ثم قال : (وما وقع مما يخالف ذلك كقوله صلى الله عليه وسلم للأعرابي : «أفلح وأبيه إن صدق»<sup>(٢)</sup> قال : إن ذلك يقع من العرب ، ويجري على ألسنتهم من دون قصد الحلف . قاله البيهقي . وقال النووي : إنه الجواب المرضي) . انتهى .

وقال صاحب الكتيب ص ٤٦ تحت عنوان : (نماذج من الشرك) : (والنذر لغير الله) . واستشهد على دعواه بما جاء في

---

(١) المجموع : ١٨ / ١٨ .

(٢) أخرجه أبو داود عن طلحة بن عبيد الله برقم (٣٢٥٢) .



مغنى المحتاج (٣٧١ / ٤)، وما جاء في المجموع (٤٣٥ / ٨).

فأما استشهاده بما جاء في مغنى المحتاج فليس به أن النذر لغير الله (شرك) بل قال ما نصه: (أما المندور للمشاهد التي بنيت على قبر ولي أو نحوه يتردد عليها فهو نوع قُرْبَة، وحكمه الصحة، وإن قصد به الإيقاد على القبر ولو مع قصد التنوير فلا، وإن قصد به وهو الغالب من العامة تعظيم البقعة أو القبر أو التقرب إلى من دفن فيها أو نسبت إليه فهذا نذر باطل لا ينعقد). انتهى. ولم يتعرض الخطيب في المغني لتعليل ذلك بكونه (شركاً) أو (وسيلة) إليه.

وأما ما نسبته الخميس إلى المجموع (٤٣٥ / ٨) فلم أجد في هذه الصحيفة شيئاً عن النذور، وبالبحث في باب النذور في نفس الجزء لم أجد ما ينص على ما يزعمه، وإنما وجدت مسألتين: الأولى (٤٦٦ / ٨) ونصها: (إن نذر لبلد آخر لزمه في البلد الآخر الذي سمّاه، لما روي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله إني نذرت أن أذبح بمكان كذا وكذا بمكان كان يذبح



فيه أهل الجاهلية قال : لصنم؟ قالت : لا قال : لوثن؟ قالت : لا قال : أوف بنذرِك<sup>(١)</sup> .

والمسألة الثانية ٤٦٧ / ٨ جاء فيها مانصه : (عن ثابت بن الضحاك الأنصاري رضي الله عنه قال : نذرت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أنحر فقال صلى الله عليه وسلم : هل كان فيها وثن من أوثان الجاهلية يُعبد قالوا : لا . قال : فهل كان فيها عيد من أعيادهم؟ قالوا : لا . قال : أوف بنذرِك ، فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله ، ولا فيما لا يملك ابن آدم)<sup>(٢)</sup> . اهـ .

ولا تعرض فيهما لشرك أو كفر!!!

وجاء في الكتيب (ص ٤٧) تحت عنوان : (نماذج من الشرك) : (واعتقد أن السحر له تأثير بذاته) : ولفت النظر لما جاء في المجموع (١٩ / ٢٢٧ ، ٢٢٨) ، وبالبحث في المجموع وجدتُ الحديث عن السحر بالجزء ١٩ / ٢٤٥ وجاء فيه مانصه : (قال تقي الدين السبكي في فتاويه : أما مذهب الشافعي فحاصله أن الساحر له ثلاثة أحوال : حالة يُقتل فيها كُفراً ، وحال يُقتل

---

(١) أخرجه أبو داود برقم (٣٣١٢) .

(٢) أخرجه أبو داود برقم (٣٣١٣) .



قصاصا، وحال لا يُقْتَل أصلا، ولكن يُعَزَّر، أما الحال التي يقتل فيها كفرا، فهي أن يعمل بسحره ما يبلغ الكفر. وشرح أصحابه ذلك بثلاثة أمثلة:

أحدهما أن يتكلم بكلام هو كفر، ومن تاب قبلت توبته وسقط عنه القتل.

وثانيها: أن يعتقد ما اعتقده من التقريب إلى الكواكب السبعة، وأنها تفعل بأنفسها، فيجب عليه القتل.

وثالثها: أن يعتقد أنه حق، يَقْدِر به على قَلْبِ الأَعْيَان، فيجب عليه القتل.

وأما الحالة التي يقتل فيها قصاصا: فإذا اعترف أنه قتل بسحره إنسانا فيُقتَل قصاصا. وأما الحالة التي لا يُقْتَل فيها أصلا ولكن يُعَزَّر، ففي ماعدا ذلك. ودليل الشافعي قوله صلى الله عليه وسلم: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والتارك لدينه المفارق للجماعة»<sup>(١)</sup>.

---

(١) مسلم ٣/١٣٠٢ رقم ١٦٧٦ البخاري ٦/٢٥٢١ رقم ٦٤٨٤.



ومسك الختام مذهب أهل السنة: ذهب أهل السنة إلى أن إتيان الكبيرة لا يُخرج المؤمن عن الإيمان، والمراد بالكبيرة ما عدا الشرك الأكبر والكفر، وإنكار معلوم من الدين بالضرورة.

ومرتكب الكبيرة في مشيئة الله وعفوه؛ لأن أصل الإيمان وهو التصديق بالله والمعرفة به، والإذعان له، موجود. ونصوص الكتاب والسنة تدل على هذا، ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأَنْثَى فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدِّاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾<sup>(١)</sup>

فسمى القاتل في الآية الكريمة (أخا). وفي الحديث القدسي الذي أخرجه الترمذي وقال: حسن صحيح: (يقول الله تعالى: ابن آدم لو لقيتني بقراب الأرض خطايا، ثم لقيتني لا تشرك بي شيئاً لقيتك بقرابها مغفرة)<sup>(٢)</sup>.

وحديث الشفاعة يُثبت أنه لا يُخلد في النار أحد من أهل التوحيد، ففيه يقول تعالى: (أخرجوا من النار من كان في قلبه

---

(١) سورة البقرة الآية ١٧٨.

(٢) أخرجه الترمذي عن أنس رضي الله عنه برقم (٣٥٤٩) (٥/٥٤٨).



مثقال حبة من خردل من إيمان) ويقول أيضاً: (وعزتي وجلالي  
لأخرجن من النار من قال: لا إله إلا الله)<sup>(١)</sup>.

والآيات والأحاديث في ذلك كثيرة، وهي تدل على أن  
التوحيد أعظم أسباب المغفرة، وأن من فقد التوحيد يفقد  
المغفرة، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ  
ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾<sup>(٢)</sup>.

ثم استشهد المؤلف بما في كتاب الإعلام بقواطع الإسلام  
لابن حجر المكي الهيثمي، إلا أن التمعن في كلام ابن حجر، لا  
يؤدي إلى ما يزعمه الخميس وإليك ما جاء في القواطع  
ص ٢٠، ٢١ عن السجود لغير الله: (إنه ورد بأنه كان شرعاً لمن  
قبلنا. وثبت لسيدنا يعقوب عليه السلام في قصة يوسف عليه  
السلام ﴿وخرّوا له سجداً﴾<sup>(٣)</sup>.. ثم قال: فكان ذلك شبهة دارئة  
للكفر عن فاعله، بخلاف السجود للشمس والصنم مما لم يكن  
لفاعله شبهة لا ضعيفة ولا قوية فيكون كافراً). اهـ.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢ / ١) برقم (٢٢).

(٢) سورة النساء الآية ٤٨.

(٣) سورة يوسف الآية ١٠٠.



ثم ذكر الفارق في السجود بين ما كان التعظيم فيه واردا في الشرع ، كتعظيم العلماء ، كما في سجود الملائكة لآدم ولم يكن عبادة ، بل كان القصد منه تعظيم الله ، وآدم هو قبلة الله كالكعبة .

وقال الهيثمي في (ص ٦٣) عن السجود بين يدي مشايخ الصوفية أو العلماء : (السجود بين يدي الغير ، منه ما هو كفر ، ومنه ما هو حرام غير كفر ، فالكفر : أن يقصد السجود للمخلوق ، والحرام : أن يقصد السجود لله معظما بذلك المخلوق) . اهـ .

وقال في (ص ٩٨) عن السحر : (إن السحر إن اشتمل على عبادة مخلوق ، كشمس أو قمر أو كوكب ، أو غيرهما ، أو السجود له أو تعظيمه كما يُعَظَّم الله سبحانه ، أو اعتقاد أن له تأثيرا بذاته ، أو تنقيص نبي أو ملك ، أو اعتقاد إباحة السحر بجميع أنواعه ، كان كفرا وردة) . ثم قال : (وإلا لم يكفر) . انتهى

والخلاصة : أن التكفير وعدمه يتوقف على (الاعتقاد) ، فمن اعتقد الشرك كفر ، وإلا فلا كفر .



## خاتمة

وبالجملة فإننا إذا تأملنا في هذه الأمور التي كَفَّرَ بها  
الخميس المسلمین، وجعلها عبادة لغير الله، وجدنا حُجَّتَهُ ترجع  
إلى مقدمتين، صَدَقَتْ كُبْرَاهُمَا وهي: (كل عبادة لغير الله  
شرك)، وهي معلومة من الدين بالضرورة، ثم يسوق عليها  
الأدلة بالآيات الواردة في حق المشركين، وكذبت صغراهما،  
وهي قوله: (كل نداء لميت أو غائب، أو طواف بقبر، أو تمسح  
به، أو ذبح، أو نذر لصاحبه، فهو عبادة لغير الله)، ثم يسوق  
الآيات والأحاديث الصحاح وأقوال العلماء التي لم يفهمها، أو  
تعمد تأويلها على غير وجهها، ثم يَخْرِجُ من هذا القياس الذي  
فَسَدَتْ إحدى مُقَدِّمَتَيْهِ بنتيجة لا محالة كاذبة: ﴿وهي أن جمهور  
المسلمين - إلا إياه ومن شايعه - مشركون كافرون﴾<sup>(١)</sup>، والعياذ  
بالله تعالى.

نسأل الله تعالى الثبات على الإيمان وحسن الختام آمين.

---

(١) فرقان القرآن ص (١٨٨ - ١٨٩).



## مناقشة كتاب بيان الشرك ووسائله عند علماء الحنابلة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وقع بين يدي كتيب للدكتور محمد بن عبد الرحمن  
الخميس اختار له عنوان بيان الشرك ووسائله عند علماء الحنابلة  
جنح فيه عن الحق وملاؤه بالتدليس والتلبيس وعدم الأمانة في  
العرض وفي النقل فرأيت وجوب التعليق على مواطن مما أودع  
بكتيبه ذلك مما هو عن الصواب عاطل . والله الموفق .

قال الخميس في كتيبه تحت عنوان (وسائل الشرك التي حذر  
منها الحنابلة) الصفحة ٢٧ وُصُولاً إلى صفحة ٣٣ :

(لقد اهتم الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى أشد  
الاهتمام بمسألة سد الذرائع ، وذلك ثابت عنه كما قال  
القرطبي : «التمسك بسد الذرائع وحمايتها هو مذهب الإمام  
مالك وأصحابه وأحمد بن حنبل»<sup>(١)</sup> . وجاء عن الإمام أحمد  
رحمه الله وبعض أتباعه ، النهي عما هو من وسائل الشرك ،

---

(١) تفسير القرطبي ٢ / ٥٧ ، ٥٨ .



كتجصيص القبور والبناء عليها، وتعليتها، والكتابة عليها،  
واتخاذها مساجد، واستقبالها للدعاء، والسجود عليها،  
والصلاة عندها، وتقيلها، وتبخيرها، وإسراجها، والجلوس  
عليها، ووضع الفسطاط والخيمة عليها، وكسوة القبر،  
والطواف به، والاستشفاء بتربته من الأمراض، والتمسح به،  
وشد الرحل إليه). انتهى.

والجواب: أن الخميس ذكر أمراً واحداً متفقاً عليه، وهو  
الطواف بالقبر، ولا خلاف في حرمة، وأما بقية الأمور فلم  
يتحلّ المؤلف بالأمانة العلمية فيها، وبيان ذلك أنه جعل المسائل  
الفرعية وسائل للشرك، واعتمد في ذلك على قاعدة «سد  
الذرائع» وأنا أترك القارئ يمعن النظر ويقابل المسائل التي جعلها  
من وسائل الشرك، حيث جعل الكاتب الكتابة على القبور وشدّ  
الرحل إليها من وسائل الشرك!! فياله من فقه جديد، خفي على  
أمة الإسلام سلفها وخلفها!!!

والكاتب (الخميس) أخطأ في أمرين أساسيين:

الأمر الأول: نسب إلى الحنابلة ما لم يقولوا، وهذه تكفي  
في عدم الأمانة العلمية.



والأمر الثاني : ابتكر مذهباً جديداً واجتهد اجتهاداً رائداً لم يُسبق إليه !! وهذا المذهب الجديد جعلُ مسائلَ فرعيةً وسائلَ للشرك ، في حين أن السلف الصالح وكذا العلماء الربانيون من الخلف ، لم يجعلوا هذه المسائل التي ذكرها الكاتب من الشرك ولا من وسائله .

ونصوصهم المدونة في كتبهم الفقهية تبطل ما زعمه الخميس ، جملة وتفصيلاً ، وإليك البيان :

#### ١ - تجسيص القبور والبناء عليها :

جعل (أخميمس) تجسيص القبور والبناء عليها من وسائل الشرك ، ونسب ذلك إلى الحنابلة ، واستشهد لذلك فقال : (لما أخرجه مسلم وغيره عن جابر قال : «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تجسيص القبر ، وأن يقعد عليه ، وأن يبنى عليه بناء» قال ابن قدامة في المغني : «ولأن ذلك من زينة الدنيا ، فلا حاجة بالميت له» . ولمزيد من التعرف على موقف الحنابلة في هذا الباب انظر : كشف القناع (١٣٩ / ٢) الكافي (٢٧٠ / ١) المبدع (٢٧٣ / ٢) المقنع (٢٨٥ / ١) المعتمد (٢٤٩ / ١) المغني (٤٣٩ - ٤٤٠) . انتهى .



وهذا الكلام باطل من وجوه :

الوجه الأول : استشهاده بحديث مسلم في غير محله ؛ فإن أئمة الإسلام سلفاً عن خلف لم يستشهد أحد منهم بهذا الحديث على أن تجصيص القبور والبناء عليه (وسيلة من وسائل الشرك) .

فالإمام الحافظ الفقيه أبو عيسى الترمذي بوب للحديث فقال : (باب ما جاء في كراهية تجصيص القبور والكتابة عليها) . انتهى . وجماعة من المحدثين والفقهاء بوبوا لهذا الحديث فقالوا : ( باب ما جاء في (النهي) ... فغاية ما في الأمر أنه منهي عنه نهى كراهة ، كما فهمه أعلام هذه الأمة . ولذلك نص الإمام الحجة أبو زكريا النووي في شرح صحيح مسلم (رقم ٩٧٠) : على كراهة تجصيص القبر والبناء عليه .

وقال الشيخ محمد شمس الحق العظيم آبادي (السلفي) في كتابه «عون المعبود شرح سنن أبي داود» (٩ / ٤٥) : (في هذا الحديث كراهية تجصيص القبور ، وكراهية القعود عليها ، والبناء عليها) . انتهى .

وقال أيضاً (٩ / ٤٦) : ([أو يكتب عليها] فيه كراهية الكتابة على القبور) . انتهى .



وهكذا نجد أن أئمة الإسلام نصوا على كراهية تجصيص القبور والبناء عليها، ولم يجعلوا ذلك وسيلة من وسائل الشرك.

الوجه الثاني: نقله عن الإمام أحمد وأئمة الحنابلة فيه خيانة علمية واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار، فإنه نسب إليهم أنهم جعلوا «تجصيص القبور والبناء عليها.. إلخ» وسيلة من وسائل الشرك، وهذا كذب عليهم وافتراء وزور، وإليك نصوصهم من الكتب التي عيّنها الخميس نفسه:

قال في كشف القناع (٢/ ١٣٩): (ويكره البناء عليه أي: القبر، سواء لأصق البناء الأرض أو لا، ولو في ملكه، من قبة أو غيرها، للنهي عن ذلك). انتهى.

وقال ابن قدامة في الكافي (١/ ٢٧٠): (ويكره البناء على القبر وتجصيصه والكتابة عليه، لما روى جابر قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يُجَصَّصَ القبر، وأن يُبْنَى عليه، وأن يباع عليه). رواه مسلم. زاد الترمذي: (وأن يكتب عليه). وقال: حديث صحيح. ولأنه من زينة الدنيا، فلا حاجة بالميت إليه). انتهى.



وقال ابن مفلح في المبدع في شرح المقنع (١/ ٢٧٣): ولا بأس (بتطيينه) قاله أحمد؛ لأنه عليه السلام طُيِّنَ قبره، ولأن فيه صيانة عن الدرس، وكرهه أبو حفص. وقيل: يستحب. والنهي الوارد فيه محمول على طين فيه تحسين للقبر وزينة (ويكره تجصيصه) وتزويقه وتحليته وهو بدعة (والبناء)<sup>(١)</sup> عليه أطلقه أحمد والأصحاب، لاصقه أو لا، لقول جابر: (نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يجصص القبر، وأن يقعد عليه، وأن يبنى عليه). رواه مسلم. وذكر جماعة أنه لا بأس بالقبة والبيت والحظيرة في ملكه. قال المجد: ويكره في صحراء للضيف، في الوسيلة البناء الفاخر كالقبة، وظاهره لا بأس ببناء ملاصق؛ لأنه يراد لتعليمه وحفظه دائماً، فهو كالحصباء ولم يدخل في النهي، لأنه خرج على المعتاد، أو يخص منه. وعنه: منع البناء في وقف عام. ثم قال: (والكتابة عليه) أي: ويكره الكتابة عليه. انتهى.

وقال في المعتمد (١/ ٢٤٩): (ويكره تزويقه وتجصيصه وتبخيره. وتقيله والكتابة عليه والبناء. .) انتهى مختصراً.

---

(١) معطوف على ما سبق في كونه (يُكره).



فأنت ترى أن تجصيص القبر والبناء عليه مكروه عند بعض  
الحنابلة، وجائز عند آخرين على التفصيل الذي سبق، ولم  
يقل أحد منهم: (إنه وسيلة إلى الشرك)، ومنه تعلم أن عزو  
أخمس هذا الحكم إلى هذه الكتب المتقدمة فيه افتراء وخيانة  
واضحة.

وقال ابن قدامة في الكافي (١ / ٢٧٠): (ويُرفَعُ القبر عن  
الأرض قَدْرَ شِبْرٍ، لما روى السَّاجِي أن النبي صلى الله عليه  
وسلم رُفِعَ قبره عن الأرض قدر شبر، لِيُعْلَمَ أنه قبر، فَيَتَوَقَّى  
وَيُتَرَحَّمُ عليه، ولا يُزَادُ عليه ترابه). انتهى.

وقال ابن مفلح في المبدع في شرح المقنع (٢ / ٢٧٢):  
[ويرفع القبر عن الأرض قدر شبر] لأنه عليه السلام رُفِعَ قبره  
عن الأرض قدر شبر ويُكْرَهُ فوق شبر... انتهى.

وقال في المعتمد (١ / ٢٤٩): ([و] سُنَّ [رَفْعُهُ] قدر  
شبر... وَيُكْرَهُ رَفْعُهُ فوق شبر). انتهى.

وقال الموفق ابن قدامة المقدسي الحنبلي في المقنع  
(١ / ٢٨٥): (ويُرفَعُ القبر عن الأرض قدر شبر مسنماً، وَيُرْشُ



عليه الماء، ولا بأس بتطيينه، ويكره تجصيصه، والبناء والكتابة عليه، والجلوس والوطء عليه، والاتكاء إليه). انتهى بحروفه.

وقال الموفق في المغني (٣/ ٤٣٩ - ٤٤٠) (وفي نسخة أخرى ٢/ ٣٨٧): (فصل: ويكره البناء على القبر وتجصيصه والكتابة عليه) (ثم روى حديث النهي) ثم قال: ولأن ذلك من زينة الدنيا فلا حاجة بالميت إليه، وفي هذا الحديث دليل على الرخصة في طين القبر لتجصيصه التجصيص بالنهي، ونهى عمر بن عبد العزيز أن يبنى على القبر بأجر فأوصى بذلك، وأوصى الأسود بن يزيد أن: (لا تجعلوا على قبري آجرا). وقال إبراهيم: (كانوا يكرهون الآجر في قبورهم). وكره أحمد أن يضرب على القبر فسطاط. وأوصى أبو هريرة حين حضرته الوفاة أن (لا يضربوا عليه فسطاطاً). انتهى كلام ابن قدامة.

وقال العلامة ابن قدامة أيضاً (٢/ ١٩٢ ط دار الفكر): سئل أحمد عن تطيين القبور؟ فقال: أرجو أن لا يكون به بأس. ورخص في ذلك الحسن والشافعي. وروى أحمد بإسناده عن



نافع عن ابن عمر ، أنه كان يتعاهد قبر عاصم بن عمر . قال نافع :  
وتوفي ابن له وهو غائب ، فقدم فسألنا عنه ، فدللناه عليه ، فكان  
يتعاهد القبر ويأمر بإصلاحه . انتهى .

فأنت أيها المسلم ترى أن الأئمة كلهم نصوا على كراهية هذا  
الفعل ، ولم يقل الإمام أحمد ولا الحنابلة : إن التجصيص والبناء  
على القبور ( وسيلة من وسائل الشرك ) ، وكلام ابن قدامة  
واضح وجلي في أن النهي خاص بالتجصيص ، وأما الطينة  
( التطين ) فلا بأس به ، فلماذا لم ينقل ( آخمس ) الكلام بحروفه  
أهكذا تكون الأمانة العلمية ؟ !!

الوجه الثالث : ثم تزداد الخيانة وضوحاً إذا نظرنا إلى  
نصوص كتب السادة الحنابلة التي أعرض عنها ( آخمس ) ولم  
يذكر منها شيئاً ، وإليك بعضاً منها :

قال الإمام العلامة ابن مفلح الحنبلي في كتابه « الفروع »<sup>(١)</sup> :  
ولا بأس بتعليمه بحجر وخشبة أو نحوها نص عليه ( ه )  
ونص أيضاً أنه يستحب ( ش ) واحتج بأنه عليه السلام علّم قبر

---

(١) (٢/٢١٢ - ٢١٣ ط الجديدة ١٤١٨ - ١٩٩٧ الكتب العلمية) .



عثمان بن مظعون بصخرة عند رأسه . رواه أبو داود<sup>(١)</sup> . ولا بأس بلوح . نقله الميموني ، ونقل المروزي يكره ، ونقل الأثرم : ما سمعت فيه شيء . وحمله صاحب المحرر على اللوح المعتاد ؛ وهو ما فيه كتابة أو نقوش ، أو على اللوح في جوف القبر ؛ لترك سنة اللبن والقصب . قال له مهنا : يُكره في القبر خشب ؟ قال : نعم . قلت : والألواح فيه<sup>(٢)</sup> ؟ قال : نعم ، ويستحب رفعه بشبر (و) تسنيمه أفضل نص عليه (ش) وخالفه كثير من أصحابه ، زاد الشيخ<sup>(٣)</sup> : التسطیح شعار أهل البدع فيكره ، وحمل في الخلاف بعض ما روي في التسطیح أنه يجوز أن يكون قد سطح جوانبها وسنم وسطها . ويكره فوق شبر ، قال علي لأبي الهياج الأسدي : أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تدع تمثالاً إلا طمسته ، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته » رواه أحمد ومسلم وأبو داود وغيرهم . قال في الخلاف : هذا محمول

---

(١) (٣٢٠٦) .

(٢) فالكرهية وضع الألواح داخل القبر ، فلا تعارض مع قوله : « لا بأس بلوح » فإن كراهة اللوح محمولة على وضعها في جوف القبر . . .

(٣) أي ابن تيمية .



على القبور التي عليها البناء والجص ونحوه، وأمر فضالة بقبر فسوي وقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بتسويتها. رواه مسلم وأبو داود. قال صاحب المحرر: يحمل على تقريبه). انتهى.

وقال العلامة المحقق علاء الدين المرداوي في كتابه الإنصاف (٢/٥٤٩): قوله: (ولا بأس بتطيينه) هذا المذهب، وعليه أكثر الأصحاب، وقيل: يستحب وهو من المفردات. وقال أبو حفص: يكره. قوله: (ويكره تجصيصه والبناء والكتابة عليه). أما تجصيصه فمكروه بلا خلاف نعلمه، وكذا<sup>(١)</sup> الكتابة عليه، وكذا تزويقه وتخليقه ونحوه، وهو بدعة. أما البناء عليه فمكروه على الصحيح من المذهب، سواء لاصق البناء الأرض أم لا. وعليه أكثر الأصحاب، قال في الفروع: أطلقه أحمد والأصحاب. وقال صاحب المستوعب والمجد وابن تيم وغيرهم: لا بأس بقبة وبيت وحظيرة في ملكه، وقدمه في

---

(١) أي في كونه (مكروها).



مجمع البحرين ، لكن اختار الأول (ثم نقل عن ابن مفلح  
الكلام المتقدم مقراً ومُسَلِّماً) . انتهى .

فهل من الأمانة العلمية الإعراض عن هذه النصوص  
الصادرة من أعلام أئمة السادة الحنابلة؟! !

الوجه الرابع : تحقيق مسألة البناء على القبور وتعليتها  
والكتابة عليها وإِتخاذها مساجد .

\* جعل (الخميس) كل هذا من وسائل الشرك وإليك بيان  
كلامه :

أولاً : استدل لما يراه ويزعمه بأحاديث منها : «نهى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم عن تجصيص القبر ، وأن يقعد عليه ،  
وأن يبنى عليه» وفي رواية : «نهى أن تُجَصَّص القبور وأن يُكْتَبَ  
عليها» . وبحديث سيدنا علي رضي الله عنه أنه قال لأبي الهياج  
الأسدي : «ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ألا تدع قبراً مشرفاً إلا سويته ، ولا تمثالاً إلا  
طمسته»<sup>(١)</sup> . وبقوله صلى الله عليه وسلم : «لعنة الله على اليهود

---

(١) أخرجه مسلم ٦٦٦/٢ رقم ٩٦٩ والحاكم في المستدرک .



والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» متفق عليه ، وقوله صلى الله عليه وسلم : «ألا إن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم مساجد ، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد ، إني أنهاكم عن ذلك» . أخرجه مسلم) . انتهى كلام الخميس .

واستدلّاه بهذه الأحاديث دليل على هزال فكره وفهمه !!  
وهو استدلال باطل من وجوه :

١ - ليس في النهي عن التجصيص دليل على أن العلة فيه كونه ( وسيلة من وسائل الشرك ) . والسلف الصالح نصوا على عدم كراهية التطيين . منهم : الإمام أحمد وأصحابه الحنابلة كما تقدم ، فالعلة في النهي عن التجصيص ليس ( الخوف من الشرك ) كما فهمه آخمينس ويريد الإيهام والإيحاء به ، وإنما العلة ( كراهية مس النار لمضجع الميت ) ، ويؤيد ذلك ما رواه ابن أبي شبة في المصنف<sup>(١)</sup> عن أنيسة بنت زيد بن أرقم قالت : ( مات ابن لزيد يقال له : سُويد ، فاشترى غلام له أو جارية جصاً وأجرأ فقال له زيد : ما تريد إلى هذا؟

---

(١) (٣/ ٢٥ ط الحوت) .



قال : أن أبنى قبره وأجصصه ، قال : جفوت ولغوت ، لا يقربه شيء مسته النار) .

وله شاهد عن سويد بن غفلة قال : (إذا أنا مت فلا تؤذونا بي أحداً ، ولا تقربوني جصاً ولا آجراً ، ولا تصحبنا امرأة ولا عود) .

وله شاهد عن إبراهيم النخعي : (أنه كان يكره الآجر) . وقال أيضاً : (كانوا يكرهون الآجر في قبورهم) . وقال أيضاً : (كانوا يستحبون اللبن ويكرهون الآجر ، ويستحبون القصب ويكرهون الخشب) . انتهى . روى هذه الآثار ابن أبي شيبة في المصنف<sup>(١)</sup> .

فالعلة واضحة في النهي عن التجصيص وذلك اجتناباً لما مسته النار من ملاصقة جسم الميت .

ومن الفقهاء من يجعل العلة (زيادة الثقل على الميت) ، والمطلوب التخفيف عنه ، والدليل على ذلك ما رواه ابن أبي شيبة في المصنف عن ثمامة بن شفي قال : (خرجنا غزاة في زمن

---

(١) (٢٥/٣) .



معاوية إلى هذا الدرب وعلينا فضالة بن عبيد قال : فتوفي ابن عم لي يقال له : «نافع» فقام معنا فضالة على حفرة ، فلما دفناه قال : خَفُّوا عن حفرة ؛ فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بتسوية القبر).

وأما البناء على القبور فجمهور الفقهاء على أن البناء على القبر نفسه مكروه كراهة تنزيه ، وقال الإمام ابن حزم في المحلى<sup>(١)</sup> : (فإن بني عليه بيت أو قائم لم يكره ذلك) . انتهى .

وقال ابن مفلح الحنبلي في الفروع<sup>(٢)</sup> : (وذكر صاحب المستوعب والمحرر : لا بأس بقبة وبيت وحظيرة في ملكه لأن الدفن فيه مع كونه كذلك<sup>(٣)</sup> مأذون فيه) . انتهى ، وإلى هذا ذهب ابن القصار وجماعة من فقهاء المالكية يراجع مواهب الجليل شرح مختصر خليل .

وقد أفتى الإمام العز بن عبد السلام بهدم القباب والبيوت

---

(١) (١٣٣/٥) .

(٢) (٢١٣/٢) .

(٣) أي مع كونه (في ملكه) لا في أرض موقوفة .



والأبنية الكثيرة الواقعة في «قرافة مصر»<sup>(١)</sup> لأنها واقعة في أرض موقوفة على دفن المسلمين، واستثنى من ذلك قبة الإمام الشافعي، قال: لأنها مبنية في دار ابن عبد الحكم. وهذه الفتوى صريحة في جواز بناء القباب على القبور. وذهب الأئمة من السادة الشافعية والحنفية إلى جواز بناء المساجد على القبور لأن النهي عندهم وفي نظرهم معلل بعلمين:

الأولى: أنه يؤدي إلى تنجيس المسجد؛ (لأن غير المقبرة أظهر منها). كما يقول الشافعي في الأم.

الثانية: أنه قد يؤدي إلى الفتنة. قال الشافعي في الأم: (وأكره أن يبنى على القبر مسجد، وأن يسوى ويصلى عليه وهو غير مسوى. أو يصلى إليه، وإن صلى إليه أجزأه وأساء، وأخبرنا مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «قاتل الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، لا يبقى دينان بأرض العرب». فأكره هذا للسنة والآثار، وإنما كرهه والله

---

(١) لاحظ وتنبه الى أن فتوى العزّ بالهدم لا لكونه بناء على القبور بل لأنه في أرض موقوفة.



أعلم أن يعظمه أحد من المسلمين ، يعني يتخذ قبره مسجداً ، ولم  
تؤمن في ذلك الفتنة والضلال على من يأتي بعد ، ولئلا يوطأ ،  
ولأن مستودع الموتى من الأرض ليس بأنظف الأرض ، وغيره  
من الأرض أنظف ) . انتهى .

إذن فالعلة هي (خشية العبادة) ، وإذا انتفت العلة انتفى  
الحكم ، ولا ريب ولا شك أن العلة انتفت بفسوخ الإيمان في  
نفوس المؤمنين ، من أن الله وحده المتفرد بالإيجاد والإعدام  
والتدبير والتصريف ، وأن الله وحده هو النافع والضار ، فإذا  
انتفت العلة انتفى الحكم . ثم إن المسلمين الذين يبنون القباب  
أو البناء على القبور لا يفعلون ذلك من أجل أن يعبدوا من  
في القبور ، أو يسجدوا لها أو يجعلوها قبلة ، وإنما يقصدون  
من ذلك الاحترام والتعظيم ، وحفظها من الامتهان  
والاندراس . وقد أمر الشارع باحترام الميت في قبره ، فنهى عن  
الجلوس على القبر ونحو ذلك . وإذا فرض أن بعضهم بنى قبة أو  
مسجداً على قبر ليعبدوه ويتخذوه قبلة ، فهذا كافر مرتد يجب  
قتله وهدم ما بناه ، وهذا شيء لم يكن في هذه الأمة المحمدية



ولله الحمد، وكون بعض الجهلة من العوام يأتي إلى قبور الصالحين ويظهر من التعظيم ما يشبه صورته صورة العبادة، لا يكون هذا العمل موجباً لتعميم حرمة البناء واتخاذ حكم واحد، وهو هدم جميع القباب والأبنية، لأن ذلك لم يأت من جهة البناء ولا هو العلة فيه. وإنما علتها الجهل بطرق التعظيم، ولو كان البناء هو علة ذلك للزم أن نسوي قبور الصالحين جميعها ونطمسها طمساً نهائياً حتى لا يُعرف قبر من قبر، فيمتنع عندئذ تعيين القبر ومعرفة من فيه. وهذا الحكم مخالف للشرعة الإسلامية، ومن جعل العلة هكذا فهو مخطئ خطأ فاحشاً، أوجب رد النصوص الصحيحة فإن النبي صلى الله عليه وسلم علّم قبر أخيه عثمان بن مظعون.

فهدم البناء والقباب وطمس القبور جهل ناتج عن عدم فهم النصوص ومراد الشارع والعلة من النهي، وماذا حصل من قام بهدم القباب والأبنية على القبور هل حصل من ذاك الهدم أن كفّ الناس عن زيارة القبور والدعاء عندها؟ أبداً لم يحصل شيئاً من ذلك، فكان الواجب على هؤلاء أن يهدموا من النفوس



اعتقاد التأثير في غير الله كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ،  
فإن الجهلة الذين يعتقدون في الأموات اعتقاداً غير شرعي لا  
يُزالُ هذا من نفوسهم بهدم القباب المبنية على قبور الصالحين .

ونصوص الفقهاء من المذاهب الأربعة تنص على جواز بناء  
القباب على القبور ، وهذا هو الصحيح الذي يدل عليه الدليل ،  
وأما الشروط والاحترازات التي يذكرها الفقهاء فهي أمر  
خارج عن حكم البناء في ذاته ، لأنها عوارض ، لها حكم  
خاص بها يوجد الحكم بوجودها وينتفي بانتفائها ، وأما  
البناء على نفس القبر دون البناء حوله فهو المراد من «نهى النبي  
صلى الله عليه وسلم عن البناء على القبر» وذلك :

١ - أن النهي الوارد في البناء على القبور واتخاذ المساجد  
عليها غير عام في نفسه ، ولا في كل زمان ، بل هو خاص بنوع  
من أنواعه .

٢ - النهي غير تعبدى بالاتفاق ، بل هو معقول المعنى ،  
معلل بعلة ، فإذا وجدت العلة وجد الحكم ، وإذا انتفت انتفى  
الحكم .

٣ - النهي معارض بأدلة أخرى أقوى منه ، فيجب عندئذ



الجمع بين الأدلة . والإعراضُ عن أحدها دون دليل ترجيح بدون مرجح .

أما المسألة الأولى (وهي الخطأ في فهم النص وتعميمه في نفسه) فقد فهم القائل بالحرمة أو الكراهة أن النهي عن البناء عام ، والدليل المذكور يدل على أنه خاص بالبناء فوق القبر نفسه دون البناء حول القبر ، وذلك من جهة اللغة ، فإن (على) <sup>(١)</sup> موضوعة للاستعلاء ، والبناء على القبر هو الذي علاه ، لا ما كان حوله دائراً به ، سواءً كان قبة أو مدرسة ، فإن اللفظ أبداً لا يتناوله ، ومن جهة الشرع فإنه على فرض عمومته فهو عام مخصوص ، لثبوت الأدلة الدالة على تخصيصه ، فهو إما عام مخصوص ، أو عام أريد به الخصوص ، كما هو معلوم في الأصول .

أما المسألة الثانية : (وهي الخطأ في فهم مراد الشارع من النهي على البناء) فإن القائل بالحرمة أو الكراهة جمد على (ظاهر النص) ، وكأنه تعبدي غير معقول المعنى ولا ظاهر

---

(١) الواردة في الحديث : ( . . . وأن يُبنى عليه )



العلة ، وليس هو كذلك ، بل هو معقول المعنى وظاهر العلة ،  
ولذلك اختلف العلماء في تعيين العلة التي من أجلها نهى عن  
البناء ، ولم يقل أحد منهم : العلة (خشية الشرك) .

وتقدم نقل بعض العلل التي من أجلها كان النهي .

وأما المسألة الثالثة : (وهي أن النهي عن البناء معارض بما  
هو أقوى منه) فقد أعرض المتشددون والمتنطعون عن  
الأدلة المعارضة للنهي عن البناء على وحول القبور ، وهذا من  
الجهل بقواعد الشريعة وأصولها ، فإن الجمع بين الأدلة واجب ،  
وإليك الأدلة التي تعارض النهي عن البناء واتخاذ المساجد على  
القبور .

الدليل الأول : قال الله عز وجل : ﴿وكذلك أعثرنا عليهم  
ليعلموا أن وعد الله حق وأن الساعة لا ريب فيها إذ يتنازعون  
أمرهم بينهم فقالوا ابنوا عليهم بنياناً ربهم أعلم بهم قال الذين  
غلبوا على أمرهم لنتخذن عليهم مسجداً﴾<sup>(١)</sup> والذين غلبوا  
على أمرهم هم المؤمنون ؛ لأن المسجد لا يبنيه إلا المؤمنون ،

---

(١) سورة الكهف الآية ٢١ .



وأما الكافرون فقالوا: (ابنوا عليهم بنياناً). والدليل في هذه الآية هو إقرار الله تعالى إياهم على ما قالوا، وعدم رده تعالى عليهم، فإن الله تعالى لا يُقَرِّقوماً على أمر باطل، وإذا حكى في كتابه العزيز عن قوم ما لا يرضاه ذكر معه ما يدل على فسادهِ ويُنبِّه على بطلانه إما قبله أو بعده، فإذا لم يُنبِّه على ذلك دلَّ على رضاه تعالى به، ودل على صحَّته إن كان عملاً، وعلى صدِّقه إن كان خبراً كقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ﴾<sup>(١)</sup> فإنه أعقبه بقوله: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى﴾<sup>(٢)</sup>. وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيباً﴾<sup>(٣)</sup> فأشار إلى فساد ما زعموا فقال: ﴿سَيَجْزِيهِمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾<sup>(٤)</sup>. وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا إِفْكُ افْتَرَاهِ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ﴾<sup>(٥)</sup> فردده الله تعالى

(١) سورة الأنعام الآية ٩١.

(٢) سورة الأنعام الآية ٩١.

(٣) سورة الأنعام الآية ١٣٦.

(٤) سورة الأنعام الآية ١٣٦.

(٥) سورة الفرقان الآية ٤.



فقال: ﴿فقد جاؤوا ظلماً وزوراً﴾<sup>(١)</sup>. وكقوله تعالى: ﴿إن تتبعون إلا رجلاً مسحوراً﴾<sup>(٢)</sup> فعقبه بقوله: ﴿انظر كيف ضربوا لك الأمثال فضلوا﴾<sup>(٣)</sup>. إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة، ومن تأمل القرآن الكريم وجد أن الله تعالى لا يُقرّ على باطل يحكيه، قولاً كان أو عملاً، لأن كتابه تعالى كله حق ونور وبرهان وهدى وبيان، وحجة لله على خلقه، فلما حكى الله تعالى عن هؤلاء القوم أنهم قالوا: ﴿لنتخذن عليهم مسجداً﴾<sup>(٤)</sup> ولم يردّه ولا تعقبه بدمٍ دلّ على أنه جائز لا حظرفيه.

فإن قيل: هذا مُسلمٌ لو لم يرد شرعنا بدمٍ ذلك، فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «قاتل الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، لا يبقى دينان في أرض العرب» وصح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأُم سلمة رضي الله عنها، حين ذكرت كنيسة رأتها بأرض الحبشة وما رأت

---

(١) سورة الفرقان الآية ٤ .

(٢) سورة الفرقان الآية ٨ .

(٣) سورة الفرقان الآية ٩ .

(٤) سورة الكهف الآية ٢١ .



فيها من الصور : « أولئك قوم إذا كان فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تلك الصور ، أولئك شرار الخلق عند الله » وصح أنه صلى الله عليه وسلم قال : « ألا إن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم مساجد ، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد ، فإني أنهاكم عن ذلك » . فالجواب عن هذا من وجوه :

الوجه الأول : أن الله تعالى حكى ذلك ( عن المؤمنين ) ، والنبي صلى الله عليه وسلم حكاه ( عن اليهود والنصارى ) ، وفرق بين حال الفريقين ، فإن المؤمنين فعلوا ذلك ( احتراماً منهم للصالحين ) الذين حفظ الله أرواحهم وأجسادهم تلك القرون الطويلة ، فأراد المؤمنون المحافظة عليهم لزيارتهم والتبرك بذلك . وأما الكافرون فكانوا يفعلون هذا ( للعبادة والإشراك بالله ) ، والنبي صلى الله عليه وسلم لعن اليهود والنصارى ؛ لأنهم يعبدون تلك القبور ويسجدون إليها ويجعلونها قبلة للسجود ، والدليل على هذا تنمة الحديث ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يبقى دينان بأرض



العرب» أي لا تصنعوا مثلهم فتكفروا فيكون بأرض العرب دينان، وقد حكم الله وقضى وأمر أن لا يبقى بأرض العرب إلا دين واحد، هو دين الإسلام وعبادة الله وحده. وأما الكفر فلا يكون لمجرد اتخاذ المساجد على القبور، وإنما يكون باتخاذها للعبادة والإشراك، وقد اتُّخذ على قبره الشريف صلى الله عليه وسلم مسجدٌ في عصر كبار التابعين وأفضل القرون، وعلى ذلك استقر الإجماع، ومعاذ الله أن تجتمع الأمة على ضلالة.

الوجه الثاني: من وجوه الرد على المعارض في الاستدلال بالآية: لو كان كل من بنى على القبر مسجداً ملعوناً، لكان هؤلاء المؤمنون الذين حكى الله عنهم ملعونين أيضاً داخلين في لعنة النبي صلى الله عليه وسلم، ولو كانوا كذلك لما سكت الله عن ذمهم ولعنهم، والإشارة إلى ضلالهم وخروجهم عن الصراط المستقيم، ومن الباطل الإقرار على حكاية المحرم الملعون فاعله، فدل على أن ما فعله هؤلاء القوم هو غير ما فعله اليهود والنصارى الذين لعنهم الله على لسان



نبيه صلى الله عليه وسلم ، ودلّ أيضاً على أن فعل المؤمنين جائز لا شبهة فيه .

**الوجه الثالث :** لا يمكن أن يكون الشرك أو وسائله جائزاً في الشرائع السابقة ، ومحرمات في شريعتنا ، لأن الله واحد ، والشرك ممنوع في جميع الكتب السماوية ، فلا يمكن أن يشرع ويقرّ الله تعالى الشرك والضلال لأمة ، ويحرمه على أمة أخرى .

**الوجه الرابع :** وهو أنه صلى الله عليه وسلم قال : « أولئك كانوا إذا مات فيهم الرجل الصالح اتخذوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تماثيل » . فاتخاذهم الصور والتماثيل فيه دليل على أنهم يفعلون ذلك من أجل عبادتهم ، وقد شهد العيان بذلك ، وأثبت التاريخ مثله ، وأنهم ابتدؤوا عبادة الأصنام بعبادة صور الصالحين وقبورهم ، وهذا لا يوجد منه شيء عند المسلمين .

**الوجه الخامس :** أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء ، والذين يتخذون



القبور مساجد». رواه أحمد . وقد ثبت بالسنة المطهرة أن الذين تدركهم الساعة وهم أحياء كلهم كفار مشركون عبدة أصنام ، وأن الساعة لا تقوم حتى لا يبقى على وجه الأرض من يوحد الله تعالى ، ولا من ينطق باسمه . فاقتران الذين يتخذون القبور مساجد بهم دليل على كفرهم ومشاركتهم إياهم في العلة التي بها كانوا شرار الخلق ، وهي عبادة القبور .

الوجه السادس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الذين يتخذون القبور مساجد : « أولئك شرار الخلق » . وثبت بالكتاب والسنة المتواترة أن أمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم خير أمة أخرجت للناس وأنها أشرف الأمم وأفضلها على الإطلاق ، وأنهم عدول وشهداء الله على الأمم : ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً ﴾<sup>(١)</sup> وقال تعالى : ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس ﴾<sup>(٢)</sup> .

---

(١) سورة البقرة الآية ١٤٣ .

(٢) سورة آل عمران الآية ١١٠



وقد قال عبد الله بن مسعود: (ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وما رأوه قبيحاً فهو عند الله قبيح)<sup>(١)</sup>. وقد علم الله تعالى في سابق علمه وما قضاه وقدره في أزله أن هذه الأمة ستتفق وتُجمع أولها عن آخرها على بناء المسجد على القبر الشريف الطاهر قبر سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أشرف الأنبياء والمرسلين، وقد أعلم الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم بهذا، وأن أمته ستتفق سلفاً وخلفاً على اتخاذ المساجد على قبره وقبور الأولياء والصالحين. والنبى صلى الله عليه وسلم يعلم أنه سيدفن تحت البناء وفي المسجد، فقد قال صلى الله عليه وسلم: «يُدفن الأنبياء حيث يموتون». ومحال أن تكون هذه الأمة خيراً أمة أخرجت للناس تأمر بالمعروف وتنهى المنكر، وتكون شر أمة أخرجت للناس تتفق على فعل المنكر وتبني على قبر نبيها المسجد.

---

(١) قال العجلوني في المقاصد الحسنة ٢ / ٤٥ رواه أحمد في كتاب السنة وليس في مسنده كما وهم البعض وأخرجه البزار والطيالسي والطبراني وأبو نعيم والبيهقي في الاعتقاد عن ابن مسعود قال ابن عبد الهادي روي مرفوعاً عن أنس بإسناد ساقط والأصح وقفه عن ابن مسعود.



فإن قيل : هذه خصوصية للنبي صلى الله عليه وسلم .

فالجواب : الخصوصية تحتاج إلى دليل ، فأين دليل الخصوصية ؟ ! .

الوجه السابع : أن النهي مَعْلَلٌ بخشية العبادة كما هو

مصرَّح في الحديث نفسه ، فلا يكون تشريعاً عاماً في كل

زمان ، بل هو من التشريع المؤقت بزمن خشية وجود العلة ،

وهو زمن قرب عهد الناس بالإشراك ، دون الزمان الذي لم

يعهد أهله شركاً ، ولا دار في خلدتهم ولا نشأ في نفوسهم

عبادة القبور والأموات ، فدليل النهي غير معارض لدليل القرآن

العام في كل زمان ، بل هو مُخَصَّصٌ لِعُمُومِهِ بزمن ارتفاع خشية

العبادة ، وهو زمن استقرار الإيمان ، وانتشار التوحيد ، ورسوخ

العقيدة رسوخاً لا يتطرق معه أدنى خلل وشك في وحدانية الله

عز وجل ، وتفرده بكل معاني الألوهية . ومثل هذا في الشريعة

كثير جداً ، وهو التشريع المؤقت الذي يُشْرَعُ لَعَلَّةٍ ثم يزول بزوال

عَلَّتِهِ ، إلا أنه تارة يكون منصوباً عليه من الشارع نفسه ، وهو

الناسخ والمنسوخ ، وتارة لا يَنْصُ الشارع على زوال الحكم

ونسخه ؛ لاحتمال وجُود العَلَّة في كل وقت ، ولكن يشير إلى أن



ذلك الحكم غير لازم على الدوام ، وإنما يلزم عند وجود علته .  
فانظر مثلاً إلى زيارة القبور ، قد نهى الرسول الله صلى الله عليه  
وسلم أولاً عن زيارتها لما كانوا قريبي عهد بالشرك ، فلما استقر  
الإيمان في نفوسهم أباح لهم زيارتها للاعتبار والتذكر والزهد في  
الدنيا .

وهذا مثال النسخ والمنسوخ ، وأما مثال ما لم ينص عليه  
الشارع في النسخ - وهو الأكثر - مثل نهيه صلى الله عليه وسلم  
النساء عن زيارة القبور ، فإنه لما أباحها للرجال خص النساء  
باستمرار النهي وشدّد عليهن في ذلك ، لأنّ تشبّثهن بالعقائد  
الباطلة شديد ، فقال صلى الله عليه وسلم : «لعن الله زوارات  
القبور»<sup>(١)</sup> . وقال لنسوة رآهن في المقبرة : «أتدفن؟ أتحملن؟  
ارجعن مأزورات غير مأجورات»<sup>(٢)</sup> . ولكنه مع ذلك مرّ يوماً  
بالمقبرة فوجد امرأة جالسة عند قبر ابنها تبكي فقال لها : «اتقي

---

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه ٤٥٢ / ٧ رقم ٣١٧٨ والحاكم في المستدرک  
٥٣٠ / ١ رقم ١٣٨٤ والترمذي ١٣٦ / ٢ رقم ٣٢٠ وأبو داود ٢١٨ / ٣ رقم  
٣٢٣٦ والنسائي ٩٤ / ٤ كلهم بلفظ «زائرات القبور» .

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ٤٥٦ / ٣ رقم ٦٢٩٨ .



الله واصبري»<sup>(١)</sup> فقالت : إليك عني فإنك لم تُصَبِّ بمصيبتي ، وكانت لم تعرفه فتركها وانصرف . فلم ينهها عن زيارة القبر وذلك لأنها إنما زارت قبر ولدها لما تجدد في نفسها من الحزن وعدم الصبر على فراقه ، فلم يتطرق إلى زيارتها ما يُخشى من الفتنة بزيارة القبور ، ولو كانت زيارتها معصية لما سكت عنها أبداً ، بل نبهها وحذرها ، فدل ذلك على أن النهي معلن بخشية الافتتان .

الوجه الثامن : من وجوه الرد على المعارض في الاستدلال بالآية : إذا ثبت أن النهي عن البناء معلن بخشية العبادة واتخاذها قبلة عند الصلاة فالنهي حينئذ يكون خاصاً بما جعل القبر في قبلته ، أما ما جعل القبر فيه ملاصقاً لغير جدار القبلة بحيث لا يمكن الصلاة إليه أصلاً فهو خارج عن النهي ، وكثير من المساجد على قبور الأولياء هي بهذه الكيفية .

فبهذه الوجوه الثمانية تبين أنه لا تعارض بين قوله تعالى

- حاكياً عن المسلمين - : ﴿لَتتخذن عليهم مسجداً﴾ وبين قوله

---

(١) أخرجه البخاري ٤٣٠ / ١ رقم ١٢٢٣ و ٢٦١٥ / ٦ رقم ٦٧٣٥ .



صلى الله عليه وسلم: «لعن الله اليهود . . .» .

### الدليل الثاني على جواز البناء على القبور:

أن الله تعالى قضى في سابق علمه باتخاذ المسجد على قبر نبيه صلى الله عليه وسلم، والنبي صلى الله عليه وسلم عند ربه عز وجل أعلى قدراً وأحمى جانباً من أن يقع بجسده الشريف ما هو مُحَرَّمٌ مَبْغُضٌ لله تعالى، ملعونٌ فاعله، بل هذا من المتيقن المقطوع ببطلانه لأهل الإيمان، فلو كان اتخاذ المسجد على قبره صلى الله عليه وسلم ممنوعاً ملعوناً متخذةً لَحَمَى الله تعالى جانب نبيه صلى الله عليه وسلم منه، وَلَصَرَفَ العباد عنه كما صَرَفَهُم عن غيره، فلَمَّا لم يَفْعَلْ ذلك دلَّ على أنه جائز ومطلوب، ومن اعتقد خلاف هذا فهو مخذول ممقوت، لم يَذُقْ للإيمان طَعْمًا ولا عرف من منزلة النبي صلى الله عليه وسلم العليا ومكانته السامية عند ربه شيئاً، فهو مختل الإيمان.

الدليل الثالث: أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يُدْفَنَ في

البناء فقال عليه الصلاة والسلام: «ما قُبِرَ نبيٌّ إلا حيث يموت»



وقد أجمع الصحابة واتفقوا على دفنه في بيته ، فدفنوه في بيت عائشة رضي الله عنها . وهذا دليل صريح على وجود البناء حول القبر ، وأن النهي عن البناء خاص بما كان فوقه مباشرة ، وإذا جُوز الشارع وجود الميت داخل البناء فقد جُوز البناء ، إذ لا فرق بين أن يوجد البناء بعد الدفن أو قبله ، سواء كان البناء مدرسة أو مسجداً أو قبة .

الدليل الرابع : إذا ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يُدفنَ في بيته الذي هو بناء ، فقد تقرر في قواعد الفقه أن الرضى بالشيء رضى بما يؤول إليه ذلك الشيء ، وبيت النبي صلى الله عليه وسلم كان ملاصقاً للمسجد وبابه شارة إليه ، حتى كان صلى الله عليه وسلم إذا اعتكف يُخرج رأسه الشريف إلى عائشة فتُرجله وهي في البيت وهو في المسجد ، وقد علم صلى الله عليه وسلم أن أمته ستكثر وأن المدينة ستوسع وتعظم حتى يصل بناؤها إلى سلع كما أخبر هو صلى الله عليه وسلم بذلك ، ورغب بشد الرحال إلى زيارة مسجده ، ومسجده كان في عصره صغيراً لا يسعُ عشر معشار ربع



من يقصده من أمته ، وكذلك رغب في زيارة قبره الشريف ،  
ويعلم النبي صلى الله عليه وسلم أن أمته ستدوم إلى قيام  
الساعة ، وأن قصدهم لزيارته سيدوم بدوام الأمة ، وأن  
البيت الذي سيدفن فيه لا يمكن عادة أن يدوم أكثر من مئة  
سنة ؛ لأنه مبني من طين وهو غير محكم البناء ، فهو يعلم  
علم اليقين أن بيته المذكور سيؤول أمره إلى أن يدخل  
المسجد ، فإذا علم ذلك وأمر بدفنه فيه فهو رضى منه  
بدخول قبره الشريف في المسجد ، الذي ستصير الأمة به  
متخذة على قبره مسجداً كما هو الواقع منذ قديم الزمان ،  
ومن المحال أن يرضى صلى الله عليه وسلم بما هو مُحَرَّم  
ملعون فاعله ، لا سيما فيما يتعلق بجسده الشريف ، فدل  
ذلك على أن اتخاذ المسجد على قبره الشريف صلى الله  
عليه وسلم جائز غير محرم ولا مكروه ، وإذا جاز ذلك في  
حقه جاز في غيره من باب أولى ، لأن ما يُخشى من الفتنة  
بقبره الشريف أعظم مما يُخشى من الفتنة بقبر غيره .

الدليل الخامس : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ما بين



قبري ومنبري روضة من رياض الجنة» وقد بَوَّب عليه البخاري فقال : (باب فضل ما بين القبر والمنبر) . ثم رَوَى هذا الحديث : بلفظ «ما بين بيتي ومنبري . . .» .

ولفظ رواية «قبري» وقع في رواية ابن عساكر للبخاري ، ومن خطأ هذه الرواية فقد أخطأ ، وذلك بأن البخاري ترجم للحديث فقال : «باب فضل ما بين القبر والمنبر» فروايته للحديث بلفظ «القبر» غير مستبعدة . وهذا اللفظ رواه عن مالك جماعة ، مما يؤيد رواية ابن عساكر للبخاري ، فقد أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (٢٨٧٤) والعقيلي (٧٢ / ٤) والخطيب في التاريخ (١٦٠ / ١٢) وفي المهرواني (١٠٢) من طريق أحمد بن يحيى المسعودي قال : حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً : «ما بين قبري . . .» وتابع أحمد المسعودي : عبد الله بن نافع ، أخرجه العقيلي (٧٣ / ٤) وأبو نعيم في الحلية (٣٢٤ / ٩) وله طريق آخر عن نافع أخرجه الدولابي في (الكنى) من طريق عبد الله بن عمر أبي عبد الرحمن عن ابن عمر مرفوعاً ، وله طريق أخرجه أبو نعيم في (تاريخ أصبهان) من طريق زياد بن



عبدالله عن موسى الجهيني عن نافع عن ابن عمر من قول ابن عمر ، ومثله لا يُقال من قبل الرّأي ، والحديث ثابت عن غير ابن عمر ، فقد أخرجه الطحاوي في المشكل (٢٨٧٢) وابن حبان (٣٧٤٩) عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة . . » وإسناده صحيح . وأخرجه الطحاوي (٢٨٧٩) وأبو يعلى (١٣٤١) وأحمد (٦٤ / ٣) وغيرهم عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً بهذا اللفظ وفيه انقطاع فقط ، وأخرجه ابن أبي عاصم في (السنة) (٧٣١) عن أبي هريرة بهذا اللفظ وإسناده صحيح ، وأخرجه الخطيب في (التاريخ) (٢٢٨ / ١١) من طريق محمد بن كثير حدثنا سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً به ، وأخرجه الإسماعيلي في (مسند عمر) من طريق عطاء بن يزيد الليثي حدثني سعيد بن المسيب عن عمر مرفوعاً : « ما بين قبري وأسطوانة التوبة روضة من رياض الجنة » . فهذا الحديث على اختلاف مخارجه وصحة بعض أسانيده بلفظ «قبري» دليل واضح وجلي على أنه صلى الله عليه وسلم يعلم وراضٍ بأن قبره الشريف بسيؤول أمره إلى أن يكون داخل المسجد .



ولو سلمنا جدلاً أن الصواب لفظ «ما بين بيتي ومنبري»  
فنقول : قوله صلى الله عليه وسلم : «بيتي» المراد منه «قبري» لأن  
المنبر والبيت لم يكن لهما هذا الفضل لمجرد أعواد المنبر  
وحجارة البيت وطينه ، فإنه لا فضل لخشب على خشب ،  
ولا حجارة على حجارة ، وإنما تشرف المنبر بوقوفه صلى  
الله عليه وسلم عليه ، وتشرف البيت بوجود جسده  
الشريف فيه ، فالمراد من «بيتي» هو (قبري) وهذا هو الذي  
قرره الحافظ أبو جعفر الطحاوي ، فقد قال في شرح مشكل الآثار  
(٧/ ٣٢٣ - ٣٢٤) :

وفي هذا الحديث معنى يجب أن يُوقفَ عليه وهو قوله صلى  
الله عليه وسلم : «ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة»  
على ما في أكثر هذه الآثار وعلى ما سواه منها «ما بين بيتي  
ومنبري» فكان تصحيحها يجب به أن يكون بيته هو قبره  
ويكون ذلك علامة من علامات النبوة جليلة المقدار لأن الله عز  
وجل قد أخفى عن كل نفس سواه الأرض التي يموت بها لقوله  
عز وجل : ﴿وما تدري نفس بأي أرض تموت﴾ فأعلمه الموضع



الذي يموت فيه والموضع الذي فيه قبره حتى أعلم بذلك في حياته وحتى علمه من علمه من أمته، فهذه منزلة لا منزلة فوقها زاده الله تعالى شرفاً وخيراً). انتهى.

وعلى فرض أن النبي صلى الله عليه وسلم نطق فقط بلفظ «بيتي» فقد علم صلى الله عليه وسلم بإعلام الله إياه أن بيته سيدخل في المسجد، وأن قبره سيكون فيه فيكون القبر داخل المسجد، وبه صار ما بين البيت والمنبر روضة من رياض الجنة، وبهذا يكون قد أذن النبي صلى الله عليه وسلم بإدخال قبره الشريف في المسجد.

الدليل السادس على جواز البناء على القبور:

أجمع الصحابة رضي الله عنهم على دفنه صلى الله عليه وسلم في بيته فصار القبر تحت البناء.

الدليل السابع: أجمع التابعون وأئمة الإسلام وأمة محمد عليه الصلاة والسلام بعدهم على إدخال بيته المشتمل على قبره داخل المسجد وجعله في وسطه، وإجماع هؤلاء حجة، ولو كان ذلك وسيلة للشرك أو منهياً عنه لا استحالة أن تتفق



الأمة في عصر التابعين ومن بعدهم على المنكر والضلالة،  
فهذا يدل على أنهم فهموا من النهي أن المراد به علته التي  
زالت باستقرار الإيمان ورسوخ العقيدة.

فإن قيل : سكتوا على ذلك من أجل ضرورة توسعة المسجد  
فالجواب : أن بالإمكان توسعة المسجد من جهة القبلة والجهة  
المقابلة لها والجهة الجنوبية لها ، دون الجهة الشمالية الواقع فيها  
قبره صلى الله عليه وسلم ، لا سيما والأمر بذلك خليفة العصر  
الذي اشترى البيوت بالمال لإدخالها في المسجد ، فكان بالإمكان  
أن يشتري البيوت الواقعة في غير جهة قبره صلى الله عليه  
وسلم ، ويُبقي بيت عائشة الذي فيه القبر الشريف خارج المسجد  
مجاوراً له ، كما كان في عهده صلى الله عليه وسلم ، فلما فعل  
ذلك بمرأى من التابعين والأئمة ولم ينهه أحد منهم عن  
ذلك ، دل دلالة قاطعة على جواز اتخاذ المسجد على القبر ،  
ودل أن المنهي عنه إنما هو قصد الصلاة إلى القبر المؤدي إلى  
عبادته والإشراك به ، ولذلك لما أدخله عمر بن عبد العزيز  
رحمه الله تعالى في المسجد جعل البيت الذي فيه القبر مثلث  
الشكل ، حتى لا يمكن الصلاة إلى القبور .



الدليل الثامن : قد ثبت أن الصحابة بنوا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم على قبرٍ بناءً . فقد روى موسى بن عقبة قصة أبي بصير وأبي جندل المشهورة وفي آخرها : (كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أبي جندل وأبي بصير ليقدما عليه ، ومن معهما من المسلمين أن يلحقوا ببلادهم وأهليهم ، فقدم كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على أبي جندل ، وأبو بصير يموت ، فمات وكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده يقرؤه ، فدفنه أبو جندل مكانه ، وصلى عليه وبنى على قبره مسجداً ) . انتهى ، ورواه أيضاً ابن إسحاق في السيرة .

ومن المعلوم عند كل مسلم أنه لا يمكن إحداثُ أمرٍ عظيمٍ مثل هذا ولا يُذكرُ لسيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلا شك أنه صلى الله عليه وسلم عَلِمَ به ولم يأمرهم بهدمه ، ولما لم يأمر بهدمه دلَّ ذلك على جوازه .

الدليل التاسع : قال أيوب بن عبد الله بن يسار : مر عبد الله بن عمر على قبر عبد الرحمن بن أبي بكر أخي عائشة ، وعليه فسطاط مضروب فقال : يا غلام انزعه ، فإنه يظله عمله .



قال الغلام : تضربني مولاتي ، قال : كلا : فنزعه . أخرجه ابن سعد في الطبقات<sup>(١)</sup> وأخرجه من طريق ابن عون عن رجل قال : قدمت عائشة ذا طوى حين رفعوا أيديهم عن عبد الرحمن بن أبي بكر فأمرت بفسطاط فضرب على قبره ، ووكلت به إنساناً وارثلت ، فقدم ابن عمر فذكر نحوه ، ورواه البخاري في صحيحه تعليقاً في كتاب الجنائز تحت باب الجريدة على القبر : ولفظه : ورأى ابن عمر رضي الله عنهما فسطاطاً على قبر عبد الرحمن فقال : انزعه يا غلام فإنما يظله عمله . انتهى . فالفسطاط ضرب على قبر عبد الرحمن بأمر من عائشة وسبب الفسطاط حماية وإظلال الميت من الشمس ، فبين سيدنا ابن عمر أنه لا حاجة إلى هذا الفسطاط وأنه لا ينفع الميت ، لأن الذي يُظَلُّ الميت عمله ، إذن إنكار سيدنا ابن عمر من أجل تصحيح المفهوم حول الإظلال ، لا من أجل شيء آخر ، والسيدة الفقيهة عائشة رضي الله عنها لا يمكن أن تأمر بعمل يكون مُحَرِّماً أو شركاً أو وسيلة إلى الشرك ! إذاً وضعُ الفسطاط لغرض صحيح وهو

---

(١) كما في تعليق التعليق ٢ / ٤٩٣ .



احترام الميت والمحافظة على القبر من الوطء والاندراس لا بأس به حتى عند ابن عمر .

وهناك أدلة أخرى يطول ذكرها انظرها في كتاب العلامة الحافظ السيد أحمد بن الصديق الغماري رحمه الله تعالى «إحياء القبور من أدلة استحباب بناء المساجد والقباب على القبور» (ص ٤٠ - ٤٦) ، ونقلنا أكثر هذه الأدلة منه بزيادة واختصار وتصرف .

### الأدلة على جواز تعلية القبور :

جعل (الخميس) تعلية القبور وسيلة من وسائل الشرك ، وهذا دليل على ضحالة فهمه ، وبيان ذلك كما يلي :

١ - قال البخاري في صحيحه في كتاب الجنائز باب الجريدة على القبر : (وقال خارجة بن زيد : رأيتني ونحن شبَّان في زمن عثمان رضي الله عنه ، وإن أشدَّنا وثبةً الذي يشب قبر عثمان بن مظعون حتى يُجَاوِزَه) <sup>(١)</sup> . انتهى .

قال الحافظ ابن حجر في الفتح <sup>(٢)</sup> : (وفيه جواز تعلية القبور

---

(١) ووصله البخاري في التاريخ الأوسط (١/ ٤٢) وإسناده حسن .

(٢) (٢٢٣/ ٣)



ورفعه عن وجه الأرض). انتهى .

فكون الشباب لا يستطيعون أن يثبوا على القبر، يدلّ على  
عِظَم ارتفاع القبر وتباعُدِ جانبيّه، وذلك لا يمكن بالتراب وحده،  
ولا بالصخرة التي وضعها صلى الله عليه وسلم على القبر  
وحدها وذلك لوجوه :

أحدها : أن وضع التراب الكثير على القبر الزائد على  
الخارج منه مكروه .

ثانيها : أنه لا يمكن في العادة أن يبقى التراب الكثير مرتفعاً  
مجموعاً فوق القبر أزيد من ثلاثين سنة .

ثالثها : أن التراب المجلوب لا يمكن أن يرتفع هذا الارتفاع  
المشار إليه دون أن يخالطه حجارة وطين، كما أنه لا يمكن أن  
يدوم هذه المدة الطويلة .

رابعها : أن هذا لا يمكن أيضاً بالنسبة للصخرة التي وضعها  
النبي صلى الله عليه وسلم عند قبره، لأنها وإن كانت كبيرة فهي  
لا تصل إلى هذا الحد الذي لا يستطيع أن يثب عليها إلا شاب



قوي ، لأنه صلى الله عليه وسلم حملها بيده الكريمة ووضعها عند القبر .

وقد ثبت بإسناد صحيح أن قبر عثمان بن مظعون كان مرتفعاً ، رواه ابن أبي شيبة في المصنف . فإذا جمعنا بين هذه الرواية وبين قول خارجة بن زيد السّالف ، تبين لنا واضحاً أن البناء كان مرتفعاً على قبر عثمان بن مظعون .

٢ - روى البخاري في صحيحه أن قبر النبي صلى الله عليه وسلم كان مسنماً<sup>(١)</sup> والتسنيم في اللغة العربية الارتفاع ، قال الحافظ في الفتح<sup>(٢)</sup> : قوله : مسنماً أي مرتفعاً ، زاد أبو نعيم في (المستخرج) «وقبر أبي بكر وعمر كذلك» . واستدل به على أن المستحب تسنيم القبور ، وهو قول أبي حنيفة ومالك وأحمد والمزني وكثير من الشافعية<sup>(٣)</sup> . وقد ثبت أن عمر بن عبد العزيز رفع قبر النبي صلى الله عليه وسلم أكثر مما كان عليه<sup>(٤)</sup> .

---

(١) فتح الباري ٣ / ٣٥٥ .

(٢) ٣ / ٣٥٧ .

(٣) انظر تمة المسألة في الفتح ٣ / ٣٥٧ .

(٤) انظر الفتح ٣ / ٣٥٧ .



٣ - قال الشعبي : (أتيت على قبور الشهداء بأحد ، فإذا هي شاخصة من الأرض) . رواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح ،  
والقبور الشاخصة بالتراب لا يمكن عادة أن تبقى من غزوة أحد  
(السنة الثالثة) إلى زمن التابعين ، فهذا يدل على أنها مرتفعة مبني<sup>ة</sup>  
عليها .

فتبين من هذه الأدلة الواضحة الساطعة سقوط ما قرره  
(الخميس) حيث افترى على أحمد بن حنبل وأصحابه الحنابلة ،  
بأنهم جعلوا (من وسائل الشرك) تجصيص القبور والبناء عليها  
وتعليقها والكتابة عليها واتخاذها مساجد !!! فأخطأ في نسبة هذا  
إلى الحنابلة ، إذ تقدم عنهم أنهم ما قالوا هذا الكلام ولا كتبوه ولا  
قرروه ، والمصادر التي عزا إليها هذا الكلام ليس فيها شيء من  
ذلك ، إضافة إلى أنها تهمة موجهة إلى الصحابة بأنهم أقروا  
واستعملوا وسائل الشرك ، فقد تقدم أنهم رضي الله عنهم  
أجمعوا على دفنه صلى الله عليه وسلم في بيته ، وبيته<sup>ة</sup>  
بناءً ، وكذلك أجمع التابعون ومن بعدهم على إدخال القبر  
الشريف في المسجد ، وكذلك كانت القبور مرتفعة عالية



في عهد الصحابة الكرام، كل هذا ثابت بالأدلة الصحيحة،  
فهل هؤلاء يقرون وسائل الشرك؟! .

وقد استدل (الخميس) على كَوْن تعلية القبور (وسيلة من  
وسائل الشرك) بحديث أبي الهياج الأسدي، الذي أخرجه  
مسلم والنسائي وغيرهما أن علياً رضي الله عنه قال له: (ألا  
أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ ألا  
تدع قبراً مشرفاً إلا سويته، ولا تمثالاً إلا طمسته). ثم قال  
(الخميس): (وللتعرف على موقف الحنابلة في هذه المسألة راجع  
كشاف القناع (٢/١٣٨). المبدع (٢/٢٧٢) المعتمد (١/٢٤٩)  
والمغني (٣/٤٣٥)). انتهى.

وهو باطل من وجوه:

الوجه الأول: استدلاله بالحديث غير صحيح، فإن هذا  
الحديث متروك الظاهر بالاتفاق، لأن الأئمة متفقون على  
كراهية تسوية القبر، ومتفقون على استحباب رفعه قدر شبر،  
وقبر النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن مستوياً، وعلى ذلك  
استقر إجماع الصحابة، والاختلاف كان في الأفضلية هل



التسليم وهو الارتفاع ، أم التسطیح ؟ .

وأما محو القبر وتسويته بالأرض فهو مخالفة للنصوص الصحيحة ، بدءاً من قبر النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وقبور الشهداء والصحابة ، فلا بد إذن من تأويل هذا الحديث ليتفق مع الأحاديث الصحيحة الأخرى التي تخالفه ، وهي أقوى منه سنداً ومعنى . وقد أجاب الفقهاء عن حديث أبي الهياج ، فقال الإمام البجيرمي في حاشيته<sup>(١)</sup> : ( لم يُردّ تسويته بالأرض بل تسطيحه ، جمعاً بين الأحاديث ) . انتهى .

وله تأويل آخر قوي جداً ، وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم أراد من قوله : ( ولا قبراً ) قبور المشركين ، إذ كانوا يقدسونها في الجاهلية وفي بلاد الكفار التي افتتحها الصحابة رضي الله عنهم ، بدليل ذكر التماثيل معها ، فقد قرن في الحديث بين تسوية القبر وطمس الوثن ، والرسول صلى الله عليه وسلم بعث سيدنا علياً رضي الله عنه إلى الكفار ليدعوهم

---

(١) ٤٩٥ / ١



إلى الإسلام فقال له : «ألا تدع قبراً مشرفاً إلا سويته ، ولا تمثالاً إلا طمسته» ، والمسلمون ما كانوا يتخذون تماثيل حتى يأمره بطمسها ، فتبين أن المراد قبور المشركين وتماثيلهم .

ولذلك كانت السنّة وعمل الصحابة على مر العصور إبقاء قبور المسلمين مرتفعة : إما مسنمة أو مسطحة مرتفعه قدر شبر فأكثر ، وهكذا كانت قبور الشهداء مرتفعة كما تقدم ، وكذلك قبر النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه وقبور الشهداء كانت في المدينة ، وسيدنا علي رضي الله عنه كان في المدينة وهو الإمام الفقيه ، فلو كان عنده أمر من النبي صلى الله عليه وسلم بتسوية قبور المسلمين لما وافق على رفع قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبر صاحبيه وقبور الصحابة من الشهداء وغيرهم ، ولأمر أن تُسَوَّى بالأرض ولا يمكن أن يسكت عن ذلك ، فكيف بعد ذلك يأمر أبا الهياج بتسوية كل قبر؟! معاذ الله أن يكون الحال كما فهم الخميس وغيره .

ثم إنه ثبت عن سيدتنا الحبيبة فاطمة الزهراء عليها السلام أنها كانت تأتي قبر حمزة فترمُّه وتصلِّحُه . رواه مسدد



في مسنده، ونقل ابن عبد البر في التمهيد أنها كانت تتعاهد قبر حمزة كل سنة وترممه<sup>(١)</sup>. وهذا في حياة رسول الله صلى الله عليها وسلم لأنها عليها السلام لم تعيش بعده إلا ستة أشهر، وتعاهد القبر وترميمه يكون مدة طويلة من الزمن، فإن المدة بين الترميم والترميم سنة<sup>(٢)</sup>، ثم إنها عليها السلام ما كانت تخرج إلى القبر إلا بإذن زوجها علي بن أبي طالب رضي الله عنه وموافقته، فالفعل كان برضى وموافقة سيدنا علي رضي الله عنه، كما أنها لا يمكن أن تفعل مثل هذا العمل ويخفى على رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٣)</sup>.

إذن فالمراد من حديث أبي الهياج قبور المشركين لا غير، ومن عمم الحديث فقد ضل ضللاً بعيداً، واتهم الصحابة الكبار بمخالفة الأمر النبوي، وكذلك نسب إليهم أنهم نصرُوا وسائل الشرك، والعياذ بالله تعالى

وأما جعل الخميس الكتابة على القبور من وسائل الشرك

---

(١) وابن سعد في الطبقات ١٨/٣.

(٢) رواية ابن عبد البر (تتعاهد قبر حمزة كل سنة).

(٣) لأنها عليها السلام عاشت بعد سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة أشهر فقط، وهي كانت تتعاهده وترمه (كل سنة).



فإنه لشيء عجاب!! فقد عزا هذا الحكم إلى الكتب التالية : المقنع  
(٢٨٥ / ١) الكافي (٢٧٠ / ١) كشف القناع (١٣٩ / ٢) المبدع  
(٢٧٣ / ٢) المعتمد (٢٤٩ / ١) والمغني (٤٣٩ / ٣ - ٤٤٠)،  
ويعلم الله تعالى ورسوله والمؤمنون أن هذه الكتب ما نصت على  
ذلك ولا جعلت الكتابة على القبر (وسيلة من وسائل  
الشرك)، وإنما هو افتراء على الأئمة، الذين نصوا على كراهية  
الكتابة على القبر، ولم يقل أحد من الحنابلة ولا غيرهم:  
(الكتابة على القبور من وسائل الشرك).

– الدليل على تعيين القبر بعلامة أو كتابة:

قال ابن شبة في (تاريخ المدينة)<sup>(١)</sup>: (حدثنا محمد بن يحيى  
قال أخبرني عبد العزيز بن عمران عن يزيد بن السائب قال:  
أخبرني جدي قال: لما حفر عقيل بن أبي طالب في داره بئراً  
وقع على حجر منقوش مكتوب فيه: قبر أم حبيبة بنت  
صخر بن حرب. فدفن عقيل البئر وبني عليه بيتاً، قال يزيد  
بن السائب: فدخلت ذلك البيت فرأيت فيه ذلك القبر).

---

(١) ١٢٠ / ١.



وفي هذا أمران : الأول : جواز كتابة اسم الميت على القبر . الثاني : جواز البناء على القبور .

وقال ابن شبة أيضاً<sup>(١)</sup> : حدثنا محمد بن يحيى قال سمعت مَنْ يذكر أن قبر أم سلمة رضي الله عنها بالبقيع حيث دفن محمد بن زيد بن علي قريباً من موضع فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإنه كان حفر فوجد على ثمانية أذرع حجراً مكسوراً مكتوباً في بعضه : أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، فبذلك عرف أنه قبرها ، وقد أمر محمد بن زيد بن علي أهله أن يدفنوه في ذلك القبر بعينه ، وأن يحفر له عمقاً ثمانى أذرع ، فحفر كذلك ودفن فيه) .

وروى الحاكم في المستدرک<sup>(٢)</sup> عن جابر رضي الله عنه قال : (نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن تجصيص القبور ، والكتابة ، فيها ، والبناء عليها ، والجلوس عليها) . ثم قال الحاكم : هذه الأسانيد صحيحة ، وليس العمل عليها ، فإن

---

(١) ١٢٠ / ١ .

(٢) ٣٧٠ / ١ .



أئمة المسلمين من الشرق إلى الغرب مكتوب على قبورهم،  
وهو عمل أخذ به الخلف عن السلف). انتهى.

قال الذهبي في التلخيص مخاطباً الحاكم النيسابوري:  
(قلت: ما قلت طائلاً، ولا نعلم صحابياً فعل ذلك، وإنما هو  
شيء أحدثه بعض التابعين فمن بعدهم، ولم يبلغهم النهي).  
انتهى.

وكلام الذهبي مردود عليه، أما قوله: «ولا نعلم صحابياً  
فعل ذلك» فترده القاعدة المجمع على ثبوتها وصحتها وهي: أن  
الترك لا يؤخذ منه حكم شرعي، فترك الصحابي لعمل لا  
يعني حرمة، ثم إن عدم علم الذهبي في هذه المسألة لا  
ينفي الوجود، فقد أخرج الحافظ ابن شبة في (تاريخ المدينة)<sup>(١)</sup>  
ما ثبت الكتابة على القبور عند السلف كما سلف ذكره.

وأما قوله: «لم يبلغهم النهي» فهو مردود أيضاً، فمثل هذا لا  
يمكن أن يغيب عن أئمة التابعين الثقات الفقهاء المشاهير،  
وبخاصة أهل المدينة، وقد تقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم

---

(١) ١٢٠/١.



وضع علامة على قبر عثمان بن مظعون ، وهو أصلٌ في بابه ،  
ويقاس عليه من بابٍ أولى ، فيشمل الكتابة ، ويشهد لذلك ما  
تقدم عن ابن شبة ، فالمراد من الكتابة تعيين صاحب القبر  
وحفظ قبره من الاندراس ، كما هو الغرض من وضع الحجر  
على قبر ابن مظعون .

وأما المصادر التي عيّنها (آخمس) فليس فيها أن الكتابة على  
القبور (وسيلة من وسائل الشرك) ، وإليك نص العبارة من  
الصفحة نفسها التي عيّنها (آخمس) .

(وجمهور العلماء على كراهية البناء على القبر وتخصيصه  
وكتابة اسم صاحبه عليه : وقال أبو حنيفة : لا يكره) (انظر  
المجموع بشرح المذهب ٥ / ٢٩٨) . ولم يقل : (الكتابة على  
القبور) وسيلة من وسائل الشرك .

\* ملاحظة :

جعل (آخمس) استقبال القبر للدعاء (وسيلة من وسائل  
الشرك) ، وكعادته نسب ذلك إلى الإمام أحمد وأصحابه  
الحنابلة ، واستدل بما رواه أبو يعلى عن علي بن الحسين ، أنه رأى



رجلاً يجيء إلى فرجة كانت عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم  
فيدخل فيها فيدعو، فنهاء وحدثه بقوله عليه الصلاة  
والسلام: «لا تتخذوا قبوري عيداً». وحسنه السخاوي في القول  
البديع (ص ١٥٥). وانظر كشف القناع (٢/ ١٥٠ - ١٥١).  
انتهى.

وكلامه باطل من وجوه:

الوجه الأول: ليس استقبال القبر للدعاء (وسيلة من  
وسائل الشرك) كما زعم، فقد قال الإمام الفقيه الحنبلي ابن  
قدامة في المغني<sup>(١)</sup>: (ثم تأتي القبر (الشريف) فتولي ظهرك  
القبلة، وتستقبل وسطه<sup>(٢)</sup> وتقول: السلام عليك أيها النبي  
ورحمة الله وبركاته. . . (ثم ذكر ابن قدامة الدعاء المطلوب أمام  
قبره، والتوسل به صلى الله عليه وسلم). انتهى.

الوجه الثاني: أخرج مالك في الموطأ برواية أبي مصعب  
الزهري. قال أبو مصعب: أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار  
قال: «رأيت ابن عمر رضي الله عنهما يقف على قبر النبي صلى

---

(١) ٥٩٠ - ٥٩١.

(٢) أي القبر الشريف.



الله وعليه وسلم ، ثم يسلم على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، « . وهذا إسناد غاية في الصحة . فهل الصحابي الجليل المؤتسي برسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن عمر اتخذ ( وسيلة من وسائل الشرك ) ، وسنها للأمة بعده؟!!! وللحافظ الذهبي كلامٌ تشد إليه الرحال في تقبيل القبر وتبجيله واستلامه والتراحمي عليه قال الذهبي في معجم الشيوخ ٧٣ / ١ أخبرنا أحمد بن عبد المنعم غير مرة أخبرنا أبو جعفر الصيدلاني - كتابة - أخبرنا أبو علي الحداد - حضوراً - أخبرنا أبو نعيم الحافظ ، حدثنا عبد الله بن جعفر ، حدثنا محمد بن عاصم ، حدثنا أبو أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر : « أنه كان يكره مس قبر النبي صلى الله عليه وسلم » . قلتُ : كره ذلك لأنه رآه إساءة أدب . وقد سئل أحمد بن حنبل عن مس القبر النبوي وتقبيله فلم ير بذلك بأساً ، رواه عنه ولده عبد الله بن أحمد . فإن قيل : فهلاً فعل ذلك الصحابة قيل : لأنهم عاينوه حياً وتملّوا به وقبلوا يده وكادوا يقتتلون على وضوئه واقتسموا شعره المطهر يوم الحج الأكبر ،



وكان إذا تنخم لا تكاد نخامته تقع إلا في يد رجل فيدلك بها وجهه، ونحن فلما لم يصح لنا مثل هذا النصيب الأوفر ترامينا على قبره بالالتزام والتبجيل والاستلام والتقبيل، ألا ترى كيف فعل ثابت البناني، كان يقبل يد أنس بن مالك ويضعها على وجهه ويقول: يد مست يد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذه الأمور لا يحركها من المسلم إلا فرط حبه للنبي صلى الله عليه وسلم، إذ هو مأمور بأن يحب الله ورسوله أشد من حبه لنفسه وولده والناس أجمعين، ومن أمواله ومن الجنة وحوورها، بل خلق من المؤمنين يحبون أبا بكر وعمر أكثر من حب أنفسهم. حكى لنا جندار أنه كان بجبل البقاع فسمع رجلاً سبّ أبا بكر فسل سيفه وضرب عنقه، ولو كان سمعه يسه أو يسب أباه لما استباح دمه. ألا ترى الصحابة في فرط حبهم للنبي صلى الله عليه وسلم قالوا: ألا نسجد لك؟ فقال: لا، فلو أذن لهم لسجدوا له سجود إجلال وتوقير لا سجود عبادة كما قد سجد إخوة يوسف - عليه السلام - ليوسف وكذلك القول في سجود المسلم بقبر النبي



صلى الله عليه وسلم على سبيل التعظيم والتبجيل لا  
يكفر به أصلاً بل يكون عاصياً فليُعرَف أن هذا منهيٌّ عنه،  
وكذلك الصلاة الى القبر) . انتهى .

الوجه الثالث : رجعتُ إلى (كشاف القناع) المصدر الذي  
أحالنا إليه الخميس فلم أجد فيه أن استقبال القبور (وسيلة من  
وسائل الشرك) ، وإنما وجدت فيه مايلي<sup>(١)</sup> : (ويقف الزائر أمام  
القبر أي : قدامه ويقرب منه كعادة الحي ، ولا بأس بلمسه أي :  
القبر باليد ، وأما التمسح به والصلاة عنده ، أو قصده لأجل  
الدعاء عنده معتقداً أن الدعاء هناك أفضل من الدعاء في غيره ،  
أو النذر له أو نحو ذلك ، فقال الشيخ<sup>(٢)</sup> فليس هذا من دين  
المسلمين ، بل هو مما أحدث من البدع القبيحة التي هي من شعب  
الشرك . قال في الاختيارات : اتفق السلف والأئمة على أن من  
سلم على النبي صلى الله عليه وسلم أو غيره من الأنبياء  
والصالحين فإنه لا يتمسح بالقبر ولا يقبله . قلت : (القائل

---

(١) ١٥٠ / ٢ .

(٢) ابن تيمية .



صاحب كشف القناع): بل قال إبراهيم الحربي : يستحب  
تقبيل حجرة النبي صلى الله عليه وسلم). انتهى .

فلماذا حذفت يا الخميس تَعَقُّبُ صاحب كشف القناع على  
ما قاله ابن تيمية؟! هل هذا من الأمانة العلمية؟ .

ثم جعل الخميس من وسائل الشرك السجود على القبور،  
والصلاة عندها، واستدل بحديث النبي صلى الله عليه  
وسلم: «لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا عليها». رواه مسلم.  
ثم قال: انظر كشف القناع (٢/ ١٥٠ - ١٥١) والمبدع  
(٢/ ٢٧٤) والمغني (٣/ ٤٤١). انتهى .

أول خيانة وقع فيها أنه عزا هذا الحكم إلى هذه المصادر وهو  
غير موجود فيها .

قال في كشف القناع<sup>(١)</sup>: (ويُكره الصلاة إليها أي: إلى  
المقبرة وغيرها مما تقدم من المواضع المنهي عن الصلاة فيها).  
انتهى (ثم استدل بالحديث السابق).

---

(١) ٢٩٨/١



وقال ابن مفلح في المبدع<sup>(١)</sup>: (مسألة: لا يجوز الإسراج على القبور، ولا اتخاذ المساجد عليها، ولا بينها. قال الشيخ تقي الدين<sup>(٢)</sup>: ويتعين إزالتها لا أعلم فيه خلافاً، ولا تصح الصلاة فيها على ظاهر المذهب، فلو وضع المسجد والقبر معاً لم يجز، ولم يصح الوقف ولا الصلاة. قاله في الهدى. وفي الوسيلة: يكره اتخاذ المساجد عندها، ويكره الحديث عندها، والمشي بالنعل فيها، ويسن خلعه إلا خوف نجاسة أو شوك نص عليه). انتهى بحروفه.

وقال ابن قدامة في المغني<sup>(٣)</sup>: (ويكره الجلوس على القبر، والاتكاء عليه، والاستناد إليه، والمشي عليه، والتغوط بين القبور). انتهى. (ثم ذكر الحديث).

فأين ذاك النقل الزائف الذي ادعيته أن الصلاة عند القبور (شرك)؟! .

---

(١) ٢٧٤ / ٢

(٢) ابن تيمية .

(٣) ١٩٢ / ٢ ط الفكر .



فأنت ترى أن هؤلاء الأئمة تكلموا عن حكم الصلاة، وهو مختلف فيه بين الحرمة والكراهة، ولم يذكر أحد منهم أن ذلك (وسيلة من وسائل الشرك).

ثم جعل المؤلف (من وسائل الشرك) تقبيل القبر والاستشفاء بتربيته من الأمراض والتمسح به. وكالعادة نسب ذلك الحكم إلى الإمام أحمد وأصحابه الحنابلة، أما التقبيل فأحال إلى: كشف القناع (١٢٠ / ٢) المعتمد (٢٤٩ / ١) المغني (٤٦٨ / ٥)، وأما الاستشفاء بتربيته من الأمراض فأحال إلى: كشف القناع (١٤٠ / ٢)، وأما التمسح به فأحال إلى كشف القناع (١٥٠ / ٢) والمغني (٤٦٧ / ٥). ثم علّل (الخميس) هذا الحكم بأن في ذلك (تشبيهاً للقبر بالحجر الأسود وهذا شرع في الدين بغير إذنه تعالى). انتهى.

وإليك نقد هذا الفهم العجيب والنقل الزائف:

أما نقله عن كشف القناع فقد سبق منا نقله آنفاً.

وجاء في المعتمد<sup>(١)</sup> «ويكره تزويقه... وتقبيله». انتهى.

---

(١) ٢٤٩ / ١.



وقال ابن قدامة في المغني<sup>(١)</sup> : ( ولا يستحب التمسح بحائط  
قبر النبي صلى الله عليه وسلم ولا تقبيله ) . انتهى . فابن قدامة  
عبر بـ ( ولا يستحب ) ( والخميس ) جعله ( من وسائل الشرك )  
ونسب هذا إلى الإمام أحمد والحنابلة وحصرأ إلى صاحب  
كشف القناع والمعتمد والمغني وهم بريئون من هذا كما رأيت .  
وقال عبد الله ابن الإمام أحمد في سؤالاته لأبيه : « وسألته  
عن الرجل يمس منبر النبي صلى الله عليه وسلم ويتبرك به ،  
ويقبله ، ويفعل بالقبر مثل ذلك ، أو نحو هذا ، يريد بذلك  
التقرب إلى الله عز وجل » ؟ فقال ( أي الإمام أحمد ) : « لا بأس  
بذلك » انتهى بحروفه<sup>(٢)</sup> .

وهذا ثابت عن أحمد لا شك في ثبوته ، نقله الحافظ الناقد  
الحجة الذهبي في سير أعلام النبلاء<sup>(٣)</sup> وعلق عليه فقال : ( قلتُ :

(١) ٥٩١/٣ .

(٢) كتاب العلل للإمام أحمد برواية ابنه عبد الله الثقة (٢/ ٣٢) برقم ٣٥٠ من  
طبعة مؤسسة الكتب الثقافية الطبعة الأولى ١٤١٠ بيروت ( وطبعة المكتب  
الإسلامي بيروت ) .

(٣) ٢١٢/١١



أين المتنطع المنكر على أحمد؟! وقد ثبت أن عبد الله سأل أباه  
عمن يلمس رمانة منبر النبي صلى الله عليه وسلم ويمس الحجرة  
النبوية، فقال: لا أرى بذلك بأساً. أعاذنا الله وإياكم من  
رأي الخوارج ومن البدع). انتهى.

وقال الحافظ بدر الدين العيني في عمدة القاري بشرح  
صحيح البخاري<sup>(١)</sup> نقلاً عن شيخه زين الدين أنه قال: (وأخبرني  
الحافظ أبو سعيد ابن العلاءي قال: رأيت في كلام أحمد بن حنبل  
في جزء قديم عليه خط ابن ناصر وغيره من الحفاظ، أن الإمام  
أحمد سئل عن تقبيل قبر النبي صلى الله عليه وسلم وتقبيل  
منبره؟ فقال (الإمام أحمد): لا بأس بذلك. قال: فأريناه  
للشيخ تقي الدين ابن تيمية فصار يتعجب من ذلك ويقول:  
عجيب!! أحمد عندي جليل يقوله؟! هذا كلامه أو معني  
كلامه. وقال<sup>(٢)</sup>: أي عجب في ذلك، وقد روينا عن الإمام  
أحمد أنه غسل قميصاً للشافعي وشرب الماء الذي غسله

---

(١) ٢٤١/٩.

(٢) أي ابن العلاءي.



به؟ ! وإذا كان هذا تعظيماً لأهل العلم، فكيف بمقادير الصحابة؟ وكيف بآثار الأنبياء عليهم الصلاة والسلام)؟ .

ثم قال العيني : (وقال المحب الطبري - الإمام المحدث الثقة الفقيه - : (ويمكن أن يستنبط من تقبيل الحجر واستلام الأركان، جواز تقبيل ما في تقبيله تعظيم الله تعالى، فإنه إن لم يرد فيه خبر بالندب لم يرد بالكراهة).

قال (المحب) : (وقد رأيت في بعض تعاليق جدّي محمد بن أبي بكر، عن الإمام ابن عبد الله محمد بن أبي الصيف، أن بعضهم كان إذا رأى المصاحف قبلها، وإذا رأى أجزاء الحديث قبلها، وإذا رأى قبور الصالحين قبلها. قال : ولا يبعدُ هذا - والله أعلم - في كل ما فيه تعظيم لله تعالى). انتهى كلام البدر العيني .

فهذا نص الإمام أحمد ينطق بالحق لا شك في ثبوته ولا ريب .

وأما ما نقله (الخميس) عن المغني لابن قدامة (٣/ ٥٩١ نسختي و(٥/ ٤٦٨ نسخته) ففيه خيانة؛ لأن ابن قدامة لم يجعل التمسح بالقبر (وسيلة من وسائل الشرك)، وإليك نصّه حيث قال : (فصلٌ: ولا يستحب التمسح بحائط قبر النبي صلى الله



عليه وسلم ولا تقبيله . قال أحمد : ما أعرف هذا . قال الأثرم :  
رأيت أهل العلم من أهل المدينة لا يمسون قبر النبي صلى الله  
عليه وسلم يقومون من ناحية فيسلمون قال أبو عبد الله : وهكذا  
كان ابن عمر يفعل . قال : أما المنبر فقد جاء فيه يعني ما رواه  
إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه نظر إلى ابن عمر وهو  
يضع يده على مقعد النبي صلى الله عليه وسلم من المنبر ، ثم  
يضعها على وجهه . انتهى بحروفه من المغني .

فابن قدامة قال : ( ولا يستحب )<sup>(١)</sup> ولم يقل : إنه وسيلة  
من وسائل الشرك .

ثم إن المحفوظ والثابت عن الإمام أحمد أنه قال : « لا بأس  
بتقبيل القبر والمنبر على سبيل التبرك والقربة إلى الله » .  
نقله عن الإمام أحمد ابنه الثقة المتقن عبد الله ، وهو ملازم لأبيه  
أكثر من غيره ، كما نقله عن الإمام أحمد جماعة من الأئمة  
الحفاظ كالذهبي والعلائي وزين الدين والعيني وغيرهم كثير . ثم  
إنّ المثبت هنا مقدّم على النافي ، ولذلك رجّح الاستحباب

---

(١) ونفي الاستحباب يعني الجواز والإباحة فتنبه .



العلامة أبو الحسين الحنبلي في (تمامه) ، ونقله عنه العلامة  
المرداوي الحنبلي في (الإنصاف) في الفقه الحنبلي<sup>(١)</sup> .

فمن جعل تقبيل قبر النبي صلى الله عليه وسلم على سبيل  
القربة إلى الله : (شركاً) أو (وسيلة من وسائل الشرك) ، فقد  
اتهم الإمام أحمد والعلائي والذهبي وغيرهم من أئمة الدين  
بأنهم مشركون!! وكفى بهذا الاتهام وصولاً إلى غضب الله  
الواحد القهار .

**نصوص عن أئمة الحنابلة في تقبيل القبر الشريف :**

وقد تلبس الخميس بخيانة علمية واضحة فاضحة ، لما أحال  
إلى كتاب كشف القناع للبهوتي (٢ / ١٤٠) في أن تقبيل القبر  
وسيلة من وسائل الشرك ولكن البهوتي بعد أن نقل عن ابن  
تيمية إنكاره تقبيل القبر (وليس فيه لأنه وسيلة من وسائل  
الشرك) تعقبه فقال : (قلتُ) (القائل البهوتي) : بل قال إبراهيم  
الحربي : يستحب تقبيل حجرة النبي صلى الله عليه وسلم) .  
انتهى .

---

(١) ٥٦٢ / ٢ - ٥٦٣ .



وقال شيخ الحنابلة ابن مفلح الحنبلي في الفروع (٢/ ٢٣٣):  
ويجوز لمس القبر باليد، وعنه يُكرهه، لأن القرب يتلقى من  
التوقيف، ولم يرد به سنة، ولأنه عادة أهل الكتاب. وعن  
الشافعية بهذا وعن الحنفية مثله والذي قبله، وعنه (أي عن  
أحمد) يُستحب، صححها أبو الحسين في التمام؛ لأنه يشبه  
مصافحة الحي لا سيما ممن تُرجى بركته). انتهى.

فانظر كيف قدّم الجواز وجعلها هي الرواية الراجحة؟ فقد  
قال ابن مفلح في مقدمة الفروع<sup>(١)</sup>: (وأقدم غالباً الراجح في  
المذهب... وإذا قلت: «وعنه كذا أو قيل: كذا» فالمقدم  
خلافه). انتهى.

إذن فالراجح عند أحمد الجواز في رأي ابن مفلح وغيره من  
الحنابلة.

وقال العلامة الإمام المرداوي الحنبلي في كتابه «الإنصاف في  
معرفة الراجح من الخلاف»<sup>(٢)</sup>: (يجوز لمس القبر من غير

---

(١) ٣٧/١.

(٢) ٥٦٢/٢.



كراهية . قدّمه في الرعايتين والفروع . وعنه يكره ، وأطلقها في الحاويين والفائق وابن تميم . وعنه يستحب ، قال أبو الحسين في تمامه : وهي أصح . انتهى .

إذن قد ثبت عن الإمام أحمد أنه يجوز لمس القبر من غير كراهة ، وقدّمه في الرعايتين والفروع ، ثم نقل عن أحمد الاستحباب ورجّحه أبو الحسين ، وعلّل ابن مفلح تصحيح أبي الحسين فقال : ( لأنه يشبه مصافحة الحي لا سيما ممن ترجى بركته ) . انتهى نصه بحروفيه .

وقال العلامة الفقيه مرعي بن يوسف الحنبلي في كتابه « غاية المنتهى »<sup>(١)</sup> : « ولا بأس بلمس قبرٍ بيدٍ لا سيما من تُرجى بركته » . انتهى .

وأما قول الخميس : « شرع الله تعالى مسح » أي مسح الحجر الأسود فهو باطل ، فإن الله تعالى لم يشرع مسحَه ، وإنما شرع استلامه وتقبيله ، كما ثبت في الأحاديث ، ولم يردّ عن الله تعالى أنه شرع مسحه .

---

(١) ص ٢٥٩ .



فمن أين فهم هذا الفهم؟ ولكن أرى أنه صدق عليه قول  
القائل:

خلق الله للحروب رجالاتاً  
ورجالاً لقصعة وثريد

وقال الحطيئة:

دع المكارم لا ترحل لبغيتها  
واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

ثم جعل (الخميس) تبخير القبر (من وسائل الشرك)،  
وعزا هذا الحكم إلى كتاب المعتمد (١/ ٢٤٩). وبالرجوع إليه  
وجدتُ النص كما يلي: (ويُكره تزويقه وتخصيصه وتبخيره).  
انتهى. فانظر إلى تلبيسه وعدم أمانته حيث حول كلمة (يكره)  
فجعلها (شركاً) أو (سيلة للشرك)!!.

ثم جعل الخميس الإسراج على القبور (وسيلة من وسائل  
الشرك)، وكعادته في التلبيس والغش عزا هذا الحكم إلى كتاب  
كشاف القناع (٢/ ١٤١) والمبدع (٢/ ٢٧٤) والمعتمد (١/ ٢٥٠)  
والمغني (٣/ ٤٤٠).

وهذا زعمٌ باطل لم يرد في واحد من هذه الكتب، أما



كشاف القناع فعبارته<sup>(١)</sup>: «ويَحْرُمُ إسراجها يعني القبور». انتهى.

وأما المبدع<sup>(٢)</sup> فعبارته: «مسألة: لا يجوز الإسراج على القبور». انتهى.

وأما المعتمد<sup>(٣)</sup> فعبارته: «ويحرم إسراج المقابر». انتهى.

وأما المغني<sup>(٤)</sup> فعبارته: «ولا يجوز اتخاذ السرج على القبور». انتهى.

واستدلوا جميعاً بحديث: «لعن الله زوارات القبور، والمتخذين عليها المساجد والسرج». وهذا الحديث بذكر «والمتخذين عليها المساجد والسرج» ضعيف لا تقوم به الحجة، في إسناده أبو صالح مولى أم هانئ، واسمه باذام. قال إسماعيل بن أبي خالد: (كان أبو صالح يكذب). وقال الكلبي: (قال لي

---

(١) ١٤١/٢

(٢) ٢٧٤/٢

(٣) ٢٥٠/١

(٤) ١٩٢/٢ ط الفكر.



أبو صالح : كل ما حدثك كذب ، وقال النسائي : ( ليس بثقة ) ،  
وترك ابن مهدي حديثه ، وقال أبو حاتم : ( يكتب حديثه ولا  
يُحتجُّ به ) ، ومشَّاه ابن معين في غير الكلبي<sup>(١)</sup> . فالحديث ضعيف  
إن لم يكن واهياً ، وليس له متابع ولا شاهد ، فكيف يستدلُّ به  
بعض الحنابلة على حرمة إيقاد السرج على القبور؟! .

بل قال الألباني في إرواء الغليل<sup>(٢)</sup> : ( الواقع أن الحديث له  
شواهد كثيرة في جملتيه الأوليين ، وأما ( السرج ) فليس لها شاهد  
البتة فيما علمت ، ولذا لا يمكن القول بتحسين الحديث بتمامه بل  
باستثناء السرج )<sup>(٣)</sup> . انتهى .

ثم إن الحديث على فرض صحته لا يؤخذ منه الحكم الذي  
فهم آخمييس ، وهو أن الإسراج ( وسيلة من وسائل الشرك ) ،  
ولو كان ذلك الفهم صحيحاً ، للزم أن يكون ما اقترن به وهو  
زيارة النساء للقبور ( وسيلة من وسائل الشرك ) !!! وهذا لا  
قائل به .

---

(١) انظر تهذيب الكمال ٦/٤ .

(٢) ٢١٣/٣ .

(٣) انظر الضعيفة ( رقم ٢٢٣ ) .



وقد جعل (الخميس) الجلوس على القبر (من وسائل  
الشرك) ، واستدل بحديث : « لا تجلسوا على القبور » وهذا يدل  
على جهل مَرَكَّب وخلل في التفكير ، إذ كيف يكون الجلوس  
على القبر الذي هو إيذاء وامتهان للميت تعظيماً له ووسيلة من  
وسائل الشرك؟! .

ثمَّ جعل (الخميس) من وسائل الشرك وضع الفسطاط  
والخيمة على القبور ، ونسب هذا الحكم إلى كتاب : المبدع  
(٢/٢٧٣) وكشاف القناع (٢/١٣٩) والمغني (٣/٥١٦) ثم قال  
في الهامش : (كره الإمام أحمد أن يُضْرَبَ على القبر فسطاط ،  
وأوصى أبوهريرة حين حضره الموت أن لا تضربوا علي  
فسطاطاً) . انتهى . وهذا النص الأخير مذكور في كتاب المغني<sup>(١)</sup>  
(وقال البغوي وغيره : يكره أن يضرب على القبر مظلة ؛ لأن ابن  
عمر رضي الله عنه رأى مظلة على قبر فأمر برفعها وقال : دعوه  
يظله عمله) . انتهى من المجموع (٥/٢٩٨) والنص واضح  
وصريح وكذلك نصوص الحنابلة أن ضرب الفسطاط مكروه ،

---

(١) ٣٨٧/٢ .



وليس (وسيلة من وسائل الشرك) كما افتراه الخميس على  
الحنابلة .

ثم إنه قد غفل عن أمر خطير وهو أنه بجعله ضرب الفسطاط  
والخيمة (وسيلة من وسائل الشرك) ، فقد اتهم السيدة عائشة  
رضي الله عنها ، وذلك لأنها أَمَرَتْ بضرب فسطاط على قبر  
أخيها عبد الرحمن وجعلت عليه حارساً . كما رواه ابن سعد في  
الطبقات من طريقين عنها ، وعلقه البخاري بنحوه ، وكان وَضَعَ  
الفسطاط من قبل السيدة عائشة لغرض صحيح ، وهو احترام  
الميت والمحافظة على القبر ، وحمايته من الوطء والاندثار  
والاندراس ، وذلك مطلوب شرعاً ، وأما أمر سيدنا عبد الله بن  
عمر بإزالته فهو معلّل واضح ، فقد قال سيدنا ابن عمر : (انزعه  
يا غلام فإنما يُظْلَهُ عمله) . انتهى .

إذن وَضَعَ الفسطاط كان لغرضٍ صحيح ، فبين سيدنا ابن  
عمر أن هذا الغرض يحصل بالعمل ، ولم يقل : إن الفسطاط  
(وسيلة من وسائل الشرك) ، ولذلك رأى نَزْعَهُ .



ثم جعل (الخميس) الاستشفاء بتراب القبر من الأمراض من وسائل الشرك واستدل بما يلي : («إن الشافي هو الله تعالى ، وطالب الشفاء ينبغي له أن يطلبه من الله مع الأخذ بالأسباب المشروعة لطلب الشفاء ، والمستشفى بالتراب (تراب القبور) مبتدع ما لم يأذن به الله ، معتقد للشفاء والبركة بما لم يرد في شأنه دليل شرعي ، ويخشى عليه من الإشراك بالله ، حيث إنه بذلك معتقد لإمكانية التأثير نفعاً وضراً في التراب ، ومن ثم في المقبور نفسه ، وهذا شرك خطير» . وللاستزادة راجع كشف القناع (٢ / ١٤٠) . انتهى .

و(الخميس) هنا وقع بأمر خطير وهو أنه جعل الأسباب المشروعة مؤثرة تنفع وتضر ، في حين أنه جعل الأسباب غير المشروعة لا تنفع ولا تضر ، وهذا هو عين الإشراك بالله ، فإن العقيدة الصحيحة هي أن الضار والنافع وحده هو الله عز وجل ، وليست الأدوية إلا مجرد أسباب لا تضر ولا تنفع بطبيعتها .

وقد تقدم النقل عن الأئمة في جواز التمسح بالقبر الشريف والتبرك به ، عن الإمام أحمد والحافظ الذهبي ، بل ثبت ما هو أصرح من ذلك ، فقد قال الإمام الحافظ ضياء الدين المقدسي



الدمشقي الحنبلي المتوفى سنة (٦٤٣هـ) : «سمعت الشيخ الإمام العالم الحافظ أبا محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي المقدسي يقول : كان خرج في عضدي شيء يشبه الدم ، وكان يبرأ ثم يعود ، ودام بذلك زماناً طويلاً فسافرت إلى أصبهان ، وعدتُ إلى بغداد وهو بهذه الصفة ، فمضيت إلى قبر الإمام أحمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه وأرضاه ، ومسحت به القبر فبرأ ولم يعد» . انتهى .

من كتاب الحكايات المنشورة للحافظ ضياء الدين المقدسي ، رقم المخطوط ٣٨٤٣ ورقة ١١٢ ، الجزء الخامس ، من مخطوطات المكتبة الظاهرية . انظر هامش تهذيب النفس للشيخ يوسف ابن عبد الهادي ، تحقيق أديب الكمداني ص ٨٣) .

وقد ختم المؤلف كتيبه بقوله ص ٥٨ : (ونظراً لما سبق ذكره في مقدمه من الالتزام بعدم النقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم والشيخ ابن عبد الوهاب وأئمة الدعوة وذلك حتى لا يظن أحد أنهم وحدهم الذين تكلموا في هذه المسائل ولو نقلنا عنهم فيما ذكر لطلال الموضوع جداً وتشعب فإنهم قد أفردوه بالأجزاء والمصنفات الكبيرة) . انتهى .



والجواب عنه من أوجه عدة :

أولها : يتصور صاحب الكتيب أنه أثبت حقاً بكتابه ودلّ على صواب مزاعمه ! بينما دلل على افتراءه على أئمة الحنابلة وفقهائها ، أو على الأقل - إن أحسنا به الظن - على عدم فهم لنصوصهم وكلامهم .

ثانيها : وبسبب تصوره السابق فهو يحاول أن يوهم قراء كتيبه أن كلام ابن تيمية وابن القيم وابن عبد الوهاب الذي لم يسقّه موافق لما يزعم من أن فقهاء الحنابلة نصوا عليه من كون : الكتابة على القبور أو إسراجها أو تبخيرها أو الجلوس عليها أو تعليتها . . . شركاً أو وسائل إلى الشرك ! يريد الخميس إيهام قراء كتيبه أن أسلافه الثلاثة في قولهم بكون ما ذكر سالفاً ( شركاً ووسائل للشرك ) موافقون لنصوص فقهاء الحنابلة . بينما الحق في ذلك أن ابن تيمية وابن القيم وابن عبد الوهاب جانحون هم الآخرون عن مذهب فقهاء الحنابلة في عدّهم البناء على القبور . . . (شركاً ووسيلة من وسائله) . وقد بينا من خلال ردنا على مزاعم الخميس أن جميع مزاعمه غير منصوص عليها عند الفقهاء الحنابلة وأنهم إما أن يقولوا بعدم الاستحباب أو



الكراهة أو عدم الجواز أو الحرمة التنزيهية أو التحريمية لا  
بكون تلك الأمور شركاً ووسيلةً إليه .

ثالثها : أما قول الخميس : ( لو نقلنا عنهم فيما ذكر لطلال  
الموضوع جداً وتشعب ) فأقول : الإطالة والتشعب بالمزاعم  
الباطلة والافتراء على فقهاء الأمة غير مجد ولا مفيد ولا يُبطلُ  
حقاً ولا يحق باطلاً ، وإنما الذي يثبت الحق : الدليل والبرهان لا  
الإطالة الجوفاء ومزاعم فلان وعلان ، ﴿ قل هاتوا برهانكم إن  
كنتم صادقين ﴾<sup>(١)</sup> .

رابعها : وقوله : ( فإنهم قد أفردوه بالأجزاء والمصنفات  
الكبيرة ) فهو نوع من التهويل الذي لا طائل تحته ولا يفيد ولا  
يجدي وحاصله كما قيل : ( أسمع جعجعة ولا أرى طحناً ) .

ثم قال الخميس ص ٥٩ : ( صار لفظ (أهل السنة والجماعة)  
لقباً ينتحله أهل البدع والمذاهب المنحرفة في مسائل الاعتقاد  
وغيره ، بل نراهم يحتكرونه لأنفسهم ، أما الحنابلة وأهل الحديث  
فهم تيميون ووهابيون بزعمهم رموهم بالخروج والمروق  
والتجسيم والحشوية حتى أصبح كثير من العوام يشاركون في  
إطلاق هذه الألفاظ على أهل السنة ) . انتهى .

---

(١) سورة البقرة الآية رقم ١١١ .



وبقوله هذا من الباطل ما يلي :

أولاً : قوله بـ(أن لفظ (أهل السنة والجماعة) لقب يتحلّه أهل البدع والمذاهب المنحرفة في مسائل الاعتقاد وغيره) يعني بكلامه هذا ما عليه السواد الأعظم من أمة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأحناف والمالكية والشافعية وفضلاء الحنابلة في كونهم أشاعرة وماتريدين وهم أهل السنة والجماعة والمؤلف يسميهم (أهل البدع)!!! .

قال الزبيدي في (إتحاف السادة المتقين) جزء ٢ ص ٦ : (إذا أُطلقَ أهل السنة والجماعة فالمراد بهم الأشاعرة والماتريدية قال الخيالي في حاشيته على شرح العقائد : (الأشاعرة هم أهل السنة والجماعة ، هذا هو المشهور في ديار خراسان والعراق والشام وأكثر الأقطار ، وفي ديار ما وراء النهر يُطلق ذلك على الماتريدية أصحاب الإمام أبي منصور ، وبين الطائفتين اختلاف في بعض المسائل كمسألة التكوين وغيرها) . انتهى . وقال الكستلي في حاشيته عليه : ( المشهور من أهل السنة في ديار خراسان والعراق والشام وأكثر الأقطار هم الأشاعرة أصحاب أبي الحسن الأشعري أول من خالف أبا علي الجبائي ورجع عن مذهبه إلى



السنة أي طريق النبي صلى الله عليه وسلم والجماعة أي طريق  
الصحابه رضي الله عنهم وفي ديار ما وراء النهر الماتريدية  
أصحاب أبي منصور الماتريدي . . . ) وقال ابن السبكي في شرح  
عقيدة ابن الحاجب : (اعلم أن أهل السنة والجماعة كلهم قد  
اتفقوا على معتقد واحد فيما يجب ويجوز ويستحيل وإن اختلفوا  
في الطرق والمبادئ الموصلة لذلك . وبالجمله فهم بالاستقراء  
ثلاث طوائف :

الأولى : أهل الحديث ومعتمد مبادئهم الأدلة السمعية  
الكتاب والسنة والإجماع .

الثانية : أهل النظر العقلي والصناعة الفكرية وهم الأشعرية  
والحنفية - أي الماتريدية - وشيخ الأشعرية أبو الحسن الأشعري  
وشيخ الحنفية أبو منصور الماتريدي وهم متفقون في المبادئ  
العقلية في كل مطلب يتوقف السمع عليه ، وفي المبادئ السمعية  
فيما يدرك العقل جوازه فقط والعقلية والسمعية في غيرها ،  
واتفقوا في جميع المطالب الاعتقادية إلا في مسألة التكوين  
ومسألة التقليد .

الثالثة : أهل الوجدان والكشف وهم الصوفية ومبادئهم



مبادئ أهل النظر والحديث في البداية والكشف والإلهام في  
النهاية). انتهى.

وذكر العز ابن عبد السلام أن عقيدة الأشعري أجمع عليها  
الشافعية والمالكية والحنفية وفضلاء الحنابلة ووافقه على ذلك من  
أهل عصره شيخ المالكية في زمانه أبو عمرو بن الحاجب وشيخ  
الحنفية جمال الدين الحصري وأقره على ذلك التقي السبكي فيما  
نقله عنه ولده التاج). انتهى كلام الزبيدي.

ثانياً: أما زعم المؤلف أنه يُشَهَّرُ بهم ويقال عنهم: (أما  
الحنابلة وأهل الحديث فهم تيميون ووهابيون) فهذا افتراء وسعي  
للإيحاء بأن المذكورين يمثلون الحنابلة وأهل الحديث ولولا خشية  
الإطالة والخروج عن خطة البحث لَبَيَّنَّا له أن التيميين والوهابيين  
لا يمتون إلى أهل الحديث ولا إلى الحنابلة في كثير من مباحث  
أصول الدين وفروعه . . .

ثالثاً: أما زعمه أنه يُشَهَّرُ بهم بكون الحنابلة والتيميين  
والوهابيين خوارج ومجسمة وحشوية فَبِه من الحق الكثير،  
وتفصيل بيان كون الوهابية خوارج يُرَاجَع لبيانه كلام ابن عابدين  
في (الدر المحتار) والصاوي في (حاشيته على تفسير



الجلالين) . . . وأما كون التجسيم والحشو لازماً للحنابلة فهو وإن لم يكن عاماً فيهم فهو عندهم منتشر وذائع ، ويكفي لصحة ما نقوله نقل قول ابن الجوزي الحنبلي في (دفع شبه التشبيه) : (ولقد كسيتم هذا المذهب شيئاً قبيحاً حتى صار لا يقال حنبلي إلا مجسّم<sup>(١)</sup>) . انتهى .

وقال أيضاً متحدثاً عن أئمة الحنابلة بعصره :

ومالوا إلى التشبيه أخذاً بصورة

لما نقلوه في الصفات وهم غفل

وقالوا الذي قلناه مذهب أحمد

فمال إلى تصديقهم من به جهل

وصار الأعداء قائلين لكُلْنَا

مشبهة قد ضررنا الصَّحْبُ والخَلُّ

فقد فضحوا ذاك الإمام بجهلهم

ومذهبه التنزيه لكن هم اختلُّو

لعمرى لقد أدركت منهم مشايخاً

وأكثر من أدركتهم ما له عقل<sup>(٢)</sup>

---

(١) دفع شبه التشبيه ص ١٠٢ طبع دار الإمام النووي .

(٢) دفع شبه التشبيه ص ٢٧٦ .



وأما التشبيه والتجسيم عند ابن تيمية ، ابن القيم فهو أمر لا يخفى على من له دراية ومعرفة بكتبهما ، وبما أن الخميس لا معرفة له بمدلولات الألفاظ كما مرّ معنا في نقله لآراء فقهاء الحنابلة فننصح بمراجعة ما يلي : (الظلام المخيم على نونية ابن القيم) للكوثري و(الكاشف الصغير في عقائد ابن تيمية) لسعيد فودة .

رابعاً : أما إحياء المؤلف بأن الوهابيين والتميميين والحنابلة (ويعني بالحنابلة المجسمة منهم لا فضلائهم) هم أهل السنة بآخر كلامه الذي نقلناه ، فهو مما لا يستطيع إثباته ؛ ودون ذلك خرط القتاد . . . .

ثم قال الخميس ص ٥٩ : (وابتدع أهل البدع قاعدة لإقرار ما هم عليه بتقسيم البدعة إلى حسنة وسيئة واختراع محاسن لها - أي لتلك البدع - . . . فليس في الدين بدعة حسنة وسيئة بل إن كل بدعة ضلالة كما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم .) انتهى .

وهذا الكلام باطل وجرأة لا يقدم عليها من يخاف الله تعالى ، وبيان ذلك من وجهين :

الوجه الأول : أما زعمه بـ (أن تقسيم البدعة إلى بدعة حسنة



وبدعة سيئة قاعدة من قواعد أهل البدع) فهو يُنبئ عن جهل  
مركّب، واتهام للعلماء والأئمة الأجلاء بأنهم يُقَعِّدون قواعد  
باطلة في الشريعة!!! يُخشى على من يزعم ذلك انطماس  
البصيرة وسوء الخاتمة.

فقد قال الشافعي: (المحدثات من الأمور ضربان:

أحدهما: ما أُحدث يخالف كتاباً، أو سنة، أو أثراً، أو  
إجماعاً، فهذه البدعة الضلالة.

والثانية: ما أُحدث من الخير لا خلاف فيه لواحد من هذا،  
وهذه محدثة غير مذمومة.

وقد قال عمر رضي الله عنه في قيام شهر رمضان: «نعمت  
البدعة هذه» يعني أنها محدثة لم تكن، وإذا كانت فليس فيها  
رد لما مضى<sup>(١)</sup>. وإسناده صحيح وأخرجه من طريق آخر  
أبو نعيم في حلية الأولياء: «قال الشافعي: البدعة بدعتان: بدعة  
محمودة، وبدعة مذمومة، فما وافق السنة فهو محمود، وما  
خالف السنة فهو مذموم. واحتج بقول عمر بن الخطاب في قيام  
رمضان: «نعمت البدعة هي». انتهى<sup>(٢)</sup>.

---

(١) أخرج قول الشافعي: البيهقي في مناقب الشافعي ١/ ٤٦٨-٤٦٩.

(٢) (١١٣/٩).



وقال العز بن عبد السلام : (البدعة فعل ما لم يعهد في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي منقسمة إلى :

بدعة واجبة ، وبدعة محرمة ، وبدعة مندوبة ، وبدعة مكروهة ، وبدعة مباحة ، والطريق في معرفة ذلك أن تعرض البدعة على قواعد الشريعة : فإن دخلت في قواعد الإيجاب فهي واجبة ، وإن دخلت في قواعد التحريم فهي محرمة ، وإن دخلت في قواعد المندوب فهي مندوبة ، وإن دخلت في قواعد المباح فهي مباحة) . انتهى<sup>(١)</sup> .

وقال حجة الإسلام الإمام الغزالي<sup>(٢)</sup> : (البدعة قسمان : بدعة مذمومة وهي ما تصادم السنة القديمة ويكاد يفضي إلى تغييرها . وبدعة حسنة ما أحدث على مثال سبق) . انتهى .

وقال الإمام الغزالي رحمه الله في (الإحياء) أيضاً : (وما يقال إنه أبداع بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فليس كل ما أبداع منهياً عنه ، بل المنهي عنه بدعة تضاد سنة ثابتة وترفع أمراً من الشرع مع بقاء علته ، بل الإبداع قد يجب في بعض الأحوال إذا تغيرت الأسباب) . انتهى .

---

(١) قواعد الأحكام ١٧٢/٢ فما بعد .

(٢) إحياء علوم الدين ٢٧٦/١ .



وقال ابن الأثير رحمه الله : «البدعة بدعتان : بدعة هدى وبدعة ضلال . . فما كان في خلاف ما أمر الله به ورسوله صلى الله عليه وسلم ، فهو في حيز الذم والإنكار ، وما كان واقعاً تحت عموم ما ندب الله إليه وحض عليه أو رسوله فهو في حيز المدح ، وما لم يكن له مثال موجود كنوع من السخاء والجود وفعل المعروف فهو من الأفعال المحمودة ، ولا يجوز أن يكون ذلك في خلاف ما ورد الشرع به ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد جعل له في ذلك ثواباً فقال : «من سن سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها» . . . وذلك إذا كان في خلاف ما أمر الله به ورسوله صلى الله عليه وسلم .

ومثل للبدعة الحسنة بقول عمر في صلاة التراويح : «نعمت البدعة» ثم قال : وهي على الحقيقة سنة لقوله صلى الله عليه وسلم : «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين» ، وقوله : «اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر» ، وعلى هذا التأويل يحمل الحديث الآخر : «كل محدثة بدعة» إنما يريد ما خالف أصول الشريعة ولم يوافق السنة<sup>(١)</sup> . انتهى .

---

(١) النهاية في غريب الحديث ١/ ١٠٦-١٠٧ .



وقال الحافظ النووي : (بَدَعَ: البدعة، بكسر الباء، في الشرع هي إحداث ما لم يكن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم. وهي منقسمة إلى حسنة وقبيحة. قال الشيخ الإمام المجمع على إمامته وجلالته وتمكنه في أنواع العلوم وبراعته، أبو محمد عبد العزيز بن عبد السلام رحمه الله ورضي عنه في آخر كتاب (القواعد): البدعة منقسمة إلى واجبة ومحرمة ومندوبة ومكروهة ومباحة. قال: والطريق في ذلك أن تعرض البدعة على قواعد الشريعة فإن دخلت في قواعد الإيجاب فهي واجبة، أو في قواعد التحريم فمحرمة، أو النذب فمندوبة، أو المكروه فمكروهة أو المباح فمباحة. وللبدع الواجبة أمثلة ثم ساق كلام الإمام العز كاملاً كما تقدم. ثم قال:

وروى البيهقي بإسناده في (مناقب الشافعي) عن الشافعي رضي الله عنه قال: المحدثات من الأمور ضربان: أحدهما ما أحدث مما يخالف كتاباً أو سنة أو أثراً أو إجماعاً فهذه البدعة الضلالة.

والثانية: ما أحدث من الخير لا خلاف فيه لواحد من هذا وهذه محدثة غير مذمومة.



وقد قال عمر رضي الله عنه في قيام شهر رمضان : (نعمت البدعة هذه) يعني أنها محدثة لم تكن ، وإذا كانت ليس في رد لما مضى . هذا آخر كلام الشافعي رضي الله تعالى عنه<sup>(١)</sup> . انتهى .

قال الإمام العيني في (عمدة القاري)<sup>(٢)</sup> : (البدعة في الأصل إحداث أمر لم يكن في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم البدعة على نوعين : إن كانت مما يندرج تحت مُسْتَحْسَن في الشرع فهي بدعة حسنة . وإن كانت مما يندرج تحت مُسْتَقْبَح في الشرع فهي بدعة مستقبحة) . انتهى .

قال الكرماني في (شرحه للبخاري) : (البدعة كل شيء عمل على غير مثال سابق ، وهي خمسة أقسام : واجبة ومندوبة ومحرمة ومكروهة ومباحة . وحديث «كل بدعة ضلالة» من العام المخصوص)<sup>(٣)</sup> . انتهى .

الوجه الثاني : أمّا حديث (كل بدعة ضلالة) فليس بعام كما

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات ٣/ ٢٢-٢٣ .

(٢) ١٣٦/١١ .

(٣) ١٥٤/٩ .



يظهر من كلام العلماء ، فقد قال الكرمانى شارح البخارى كما سبق : (وحدّث (وكل بدعة ضلالة) من العام المخصوص) . انتهى .

وقال الإمام النووى الحافظ الفقيه رحمه الله : (قوله صلى الله عليه وسلم : (وكل بدعة ضلالة) هذا عام مخصوص ، والمراد غالب البدع . . . )<sup>(١)</sup> . انتهى .

ونكتفى بهذا القدر ، ومن أراد المزيد فى بيان بطلان كلام الخميس عن البدعة ، وتقسيمها وحكمها ، فليرجع إلى كتاب «البدعة الحسنة» لفضيلة الشيخ الدكتور عيسى بن عبد الله بن مانع الحميرى حفظه الله تعالى ، حيث أجاد وأفاد وبه ما هو كاف وشاف .

هذا ما رأيت وجوب تعقّب الخميس فيه مما أودعه كتيبه وأسأل الله تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه والحمد لله رب العالمين .

---

(١) شرح صحيح مسلم ٤٢٣/٣ .



# الفهرس



## المحتويات

الصفحة	الموضوعات
٥	المقدمة.....
	مناقشة كتاب الشرك ووسائله عند أئمة
٩	الحنفية.....
٩	تمهيد.....
١٣	المقدمة الأولى: موضوع الكتاب.....
١٥	المقدمة الثانية: منهجية المؤلف.....
٢٦	الباب الأول: مصداقية ما أورد في الشريكات..
٢٦	المبحث الأول: الغرض من الموضوع.....
	المبحث الثاني: موقف العلماء من النصوص التي
٢٨	ظاهرها الكفر.....
	مبحث في تفضيل الكتاب لمشركي العرب على
٣٥	كثير من أفراد الأمة الإسلامية.....
	الباب الثاني: براءة المذاهب مما أسند إليها من
٣٩	تكفير المسلمين.....



## المحتويات

الصفحة	الموضوعات
٤٠	١ - تجصيص القبور والإسراج عليها . . . . .
٤٢	٢ - إعمال المطي لزيارة قبور الصالحين . . . . .
٤٣	٣ - زيارة قبر المصطفى صلى الله عليه وسلم . . . . .
٤٥	٤ - التوسل . . . . .
٤٥	٥ - البناء على قبور الصالحين . . . . .
٤٦	٦ - الاستغاثه والنداء . . . . .
٤٧	٧ - استقبال القبر عند الدعاء . . . . .
٤٨	٨ - زيارة القبر الشريف . . . . .
٤٩	٩ - التسمية . . . . .
٥٢	الخاتمة . . . . .
	مناقشة كتاب بيان الشرك ووسائله عند علماء
٥٣	المالكية . . . . .
٥٣	المأخذ عليه إجمالاً . . . . .
٥٥	المأخذ عليه تفصيلاً . . . . .



## المحتويات

الصفحة	الموضوعات
٦٠	تجسيص القبور والبناء عليها . . . . .
	الزيارة وشدة الرحال إلى سيد الخلق صلى الله
٦٧	عليه وسلم . . . . .
٧٠	الاعتماد على غير كتب المالكية . . . . .
	مناقشة كتاب بيان الشرك ووسائله عند علماء
٧٣	الشافعية . . . . .
	بطلان تقسيم التوحيد إلى توحيد ربوبية وألوهية
٧٣	وبيان أنهما متلازمان . . . . .
٨٣	تجسيص القبور والبناء والكتابة عليها . . . . .
٨٥	العودة على القبر . . . . .
٨٩	البناء على القبر . . . . .
٩٢	الحلف بغير الله . . . . .
٩٣	النذر . . . . .
٩٥	السحر . . . . .



## المحتويات

الصفحة	الموضوعات
٩٧	مسك الختام مذهب أهل السنة .....
١٠٠	الخاتمة .....
	مناقشة كتاب بيان الشرك ووسائله عند علماء
١٠١	الحنابلة .....
١٠٣	تجسيص القبور والبناء عليها .....
١١٣	العلة في النهي عن التجسيص .....
١١٦	العلة في النهي عن البناء على القبور .....
١٢١	الأدلة المعارضة للنهي على البناء .....
١٢١	الدليل الأول على جواز البناء على القبور .....
١٣٢	الدليل الثاني .....
١٣٢	الدليل الثالث .....
١٣٣	الدليل الرابع .....
١٣٤	الدليل الخامس .....
١٣٨	الدليل السادس .....



## المحتويات

الصفحة	الموضوعات
١٣٨	الدليل السابع .....
١٤٠	الدليل الثامن .....
١٤٠	الدليل التاسع .....
١٤٢	الأدلة على جواز تعلية القبور .....
١٤٦	تحقيق في حديث أبي الهياج الأسدي .....
١٤٩	الكتابة على القبور .....
١٥٢	وقفه مع الحافظ الذهبي .....
١٥٣	استقبال قبره صلى الله عليه وسلم للدعاء .....
١٥٨	الصلاة على القبور .....
١٦٠	تقبيل القبور .....
١٦٣	التمسح بالقبر .....
١٦٨	تبخير القبر .....
١٦٨	الإسراج على القبر .....
١٧١	الجلوس على القبر .....



## المحتويات

الصفحة	الموضوعات
١٧١	وضع الفسقاط والخيمة على القبور...
١٧٣	الاستشفاء بتراب القبر.....
١٧٤	مزاعم باطلة.....
١٧٦	التعريف بأهل السنة والجماعة.....
١٨١	البدعة وتقسيمها إلى ممدوحة ومذمومة.....
١٨٩	الفهرس.....